الأمم المتحدة

A/65/PV.4

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون
الجلسة العامة ٤
الاثنين ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس المشارك: السيد علي عبد السلام التريكي ..... (الجماهيرية العربية الليبية)
الرئيس المشارك: السيد جوزيف ديس ..... (سويسرا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية

البندان ١٣ و ١١٥ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر القمة

مشروع القرار (A/65/L.1)

الرئيس المشارك (السيد ديس) (تكلم بالفرنسية): أود أن استرعي انتباه الدول الأعضاء إلى المسألة التالية.

ذكَّر الأعضاء أنه، عملا بقرار الجمعية ١٨٤/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، تقرر في الجلسة المسائية،

”يوم الاثنين ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠... أنه ستتاح ٥٠ فترة للتكلم وستوضع القائمة الأولية للمتكلمين في الاجتماع العام الرفيع المستوى في اجتماع يتقرر موعده في شهر أيار/مايو ٢٠١٠“

(القرار ١٨٤/٦٤، المرفق الأول، الفقرتان ٤ و ٦)

وفضلا عن ذلك، تقرر أيضا أنه،

”عندما تنظم كل فئة من فئات المتكلمين باتباع الترتيب الذي تسفر عنه عملية الاختيار... يعاد ترتيب قائمة المتكلمين في كل جلسة وفقا للممارسة المعمول بها في الجمعية العامة:

(أ) يمنح رؤساء الدول الأولوية العليا، يليهم رؤساء الحكومات ونواب الرؤساء والأمراء والأميرات من أولياء العهد والمسؤول الأعلى مرتبة للكرسي الرسولي، بصفته دولة مراقبة، ولفلسطين، بصفتها مراقبا، ثم الوزراء فالممثلون الدائمون“

(المرجع نفسه، الفقرة ٧)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

10-54113 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

وتقرر أيضا أنه،

”دون المساس بحق المنظمات الأخرى التي لها مركز مراقب لدى الجمعية العامة، يمكن أيضا إدراج ممثل لكل من المجموعات التالية في قائمة المتكلمين في الجلسات العامة للاجتماع العام الرفيع المستوى:

جامعة الدول العربية

الاتحاد الأفريقي

الاتحاد الأوروبي

منظمة المؤتمر الإسلامي

المؤتمر العالمي لرؤساء البرلمانات التابع للاتحاد البرلماني الدولي“. (المرجع نفسه، الفقرة ٩)

وهذه المنظمات، التي لديها مركز المراقب، نشطة جدا وتؤدي دورا حيويا في تنسيق الأنشطة في مجال التنمية. وبموافقة الجمعية العامة وبدون إرساء سابقة، أود أن أعطي الكلمة لهؤلاء المراقبين الخمسة في نهاية هذه الجلسة، بعد أن يتكلم ممثلو الدول الأعضاء.

تقرر ذلك.

الرئيس المشارك (السيد ديس) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد إيفو جوسيبوفيتش، رئيس جمهورية كرواتيا.

الرئيس جوسيبوفيتش (تكلم بالإنكليزية): قبل عشر سنوات، وقعت لحظة تاريخية بالنسبة للأمم المتحدة. فلدى اعتماد إعلان الألفية، اتخذت ١٨٩ دولة عضوا الخطوة الحاسمة لمعالجة المشكلة الرئيسية المتمثلة في التنمية العالمية غير المتكافئة. وبإرساء الأساس لعالم أكثر سلاما وازدهارا وإنصافا، كانت رؤيتنا الجماعية هي تصحيح هذا التفاوت ومنح الأمل للعالم.

لقد تعهدنا بصورة واضحة بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وبأن نكون بحلول ذلك الموعد قد قضينا على الجوع والفقر وعالجنا المسائل المتعلقة بوفيات النفاس والرضع والأمراض. ولتحقيق ذلك، كان علينا أن نقضي على عدم المساواة بين الجنسين، وإرساء الحق في التعليم الابتدائي على الصعيد العالمي، ومنع المزيد من التدهور البيئي.

لقد أرسى إعلان الألفية، بوصفه خارطة طريق للقرن الحادي والعشرين، الأساس للشراكة العالمية من أجل التنمية. وكان من المفترض أن تعزز هذه الشراكة بروح من تشاطر المسؤولية والتضامن التي تعهد العالم المتقدم النمو في إطارها، من جانبه، بتوفير ونقل المعرفة والموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنمائية.

وقد عقدت البلدان النامية العزم على استخدام المساعدة بطريقة عقلانية وفعالة كي تمكن سكانها من تحرير أنفسهم بصورة تدريجية من الظروف المزرية واللاإنسانية للفقر. وبموجب الإعلان، أصبحت كل دولة عضو تخضع للمساءلة على المستوى الوطني، واضطلعت بالمسؤولية الجماعية على الصعيد العالمي. ومن الواضح جدا اليوم أننا شهود على أن هذه التعهدات تزداد تلاحما وترابطا.

ورغم الإنجازات الكبيرة التي تحققت خلال ١٠ سنوات من التنفيذ، فإن الأمين العام وغيره أبرزوا بحق أن التقدم، حيثما أُحرز، لم يكن سوى تقدم جزئي ومتقطع. واجتماع اليوم لتقييم ما المطلوب عمله في السنوات الخمس المتبقية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ينعقد في ظل ظروف جديدة تماما. وفضلا عن ذلك، علينا أن نراعي في مداولاتنا التوجهات التي تعرقل جهودنا بصورة خطيرة.

وفي عالم اليوم، لم ينج أي بلد من الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وهذه الأزمة، التي أثّرت علينا جميعا بسرعة غير عادية، تمخضت عنها آثار سيتعين علينا أن نتحملها لفترة زمنية طويلة قادمة.

كذلك فإن الدول على الصعيد العالمي، لئن كانت في طريقها إلى بلوغ الغايات المتصلة بالفقر من الأهداف الإنمائية للألفية، فإن مستويات الفقر ما انفكت ترتفع، حتى في البلدان التي لم يكن الفقر فيها منتشرا في الماضي. وتأتي هذه العلامات كتحذيرات هامة لنا حتى لا نتراجع أكثر عن وعودنا الجماعية. فأقل قصور في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، التي تجسد كل حقوق الإنسان الأساسية، سيعني أننا قد منينا بالفشل. وإنني واثق بأن هذه ليست الرسالة التي يجب أن تصدر عن هذا الاجتماع.

وخلال السنتين الماضيتين بذلت الدول جهودا كبيرة، لا سيما في العالم المتقدم النمو، من أجل كبح الانخفاض في ناتجها المحلي الإجمالي لتمهيد الظروف المسبقة اللازمة لبدء دورة إنمائية جديدة. لكن هذه العملية ليست بدون آثار اجتماعية خطيرة. ورغم التزامنا بموجب الأهداف الإنمائية للألفية بتحقيق العمالة المنتجة التامة وإيجاد فرص عمل لائقة للجميع، فإن اتجاهات البطالة الحالية التي تعاني منها كل البلدان بصرف النظر عن مستوى تنميتها يجري احتواؤها بخطى بطيئة بشكل استثنائي. يضاف إلى ذلك أن الضغوط الاجتماعية على السكان لم يتسن تفاديها وأن الإصلاحات الهيكلية على الصعيد الوطني مؤلمة وغير مقبولة لهم في أغلب الأحيان.

ورغم هذه الظروف، تظل كرواتيا ملتزمة بالتنفيذ التام للأهداف الإنمائية للألفية على الصعيدين الوطني والعالمي. وبسبب الطبيعة الشمولية الحالية للعالم، فإن العواقب المترتبة على الفشل في تنفيذ جدول أعمال الألفية سنعاني منها جميعا. وقد واصلت كرواتيا تناول تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بعزيمة قوية رغم الصعوبات التي واجهتها أثناء العقد الماضي. وقد أعددنا حتى هذا التاريخ تقريرين عن التنفيذ ووضعنا في هذه السنة تجميعا للمنجزات المحققة حتى اليوم، وأعددنا وصفا موجزا لتلك المنجزات وهو متاح لمن يريد الإطلاع عليه، بما في ذلك في هذا الاجتماع.

ومن باب المساهمة في المداولات أود أن أسلط الضوء على السياق الذي تحقق فيه التقدم في كرواتيا. إن كرواتيا، مثل سائر أوروبا، تتعامل مع صعوبات اقتصادية متعددة تسببت في انخفاض معدلات النمو والتنمية. ولم يعد بسيطا مثلما كان في الماضي تأمين الموارد المحلية والخارجية للاستثمار في المشاريع الحيوية الموجهة نحو التعليم والصحة والحماية البيئية والعمالة.

لقد بذلت كرواتيا حتى اليوم، سعيا منها إلى مواصلة مسيرة التحولات ومدفوعة بالمثل الأوروبية، جهودا كبيرة واستثمرت موارد ضخمة في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وما فتئت تتعامل بهمة، مدفوعة بشكل خاص بالعمليات العالمية والأوروبية، مع مسائل الحماية البيئية العديدة. إن كرواتيا غنية بالموارد الطبيعية، بما فيها البحر والمياه السطحية والهواء والغابات والتربة. وقد شرعنا في تنفيذ إصلاحات كثيرة في كل مجالات الحماية البيئية. ونحن واثقون بأن هذه الجهود، الممولة من المصادر الوطنية، أساسية لتمهيد الظروف اللازمة لدورة جديدة من التنمية المستدامة.

لقد شرعت كرواتيا، كدولة جديدة ذات سيادة، في السير على طريق التنمية كبلد مانح – متلق. وإننا نقدر تقديرا عميقا الجهود القيمة التي بذلها المجتمع الدولي أثناء تلك الفترة. فبعد ١٨ سنة فحسب ارتقت كرواتيا وأصبحت بلدا مانحا.

وأمامنا في طريقنا إلى الأمام تكمن تحديات جديدة. وكما يبين التاريخ سيتعين علينا أن نواجهها وأن نجد الطرق الكفيلة بتجاوزها. وعلاوة على ذلك أصبح من حتميات عصرنا العظيمة أن نبذل جهودنا الجماعية بروح التفاهم والتسامح والحوار والتضامن. لذلك يجب علينا، نحن قادة العالم، أثناء هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى، أن نجد حلولا ناجعة ودائمة وبكلفة معقولة للجميع.

أختتم بتوجيه دعوة إلينا جميعا لبذل جهود بناءة أثناء الأيام القليلة المقبلة في سبيل الخروج بنتيجة ناجحة من هذا الاجتماع. وتلك النتيجة إذا استخدمت بحكمة ستضع الأسس لمستقبل أفضل للجميع.

الرئيس المشارك (السيد ديس) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر.

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني: أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالتهنئة إليكم، السيد الرئيس، على رئاسة هذه الدورة للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنيا لكم التوفيق والنجاح في مهمتكم.

وأود أيضا أن أتوجه بالشكر لسلفكم، معالي السيد علي التريكي، على عمله الدؤوب في الدورة السابقة. كما أود أن أعرب للأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، عن تقديرنا لجهوده في تعزيز دور الأمم المتحدة وتحقيق أهدافها.

نجتمع اليوم لمراجعة مسار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في وقت حرج للغاية. حيث ما زال الاقتصاد العالمي يعاني من أشد انتكاساته من الكساد الكبير الذي شهدته ثلاثينات القرن الماضي. لقد كان للأزمة الاقتصادية العالمية أثر سلبي على جهود المجتمع الدولي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الدول النامية الفقيرة. حيث انخفضت المساعدات الإنمائية المقدمة لها وتراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد ترتبت على ذلك تبعات سلبية على مجمل البرامج والسياسات التنموية، خصوصا في مجالات الصحة والتعليم ومحاربة الفقر والجوع.

ويؤسفنا أن نلاحظ أن سجل الانجازات على الصعيد العالمي غير متوازن. فمن ناحية نجد أن تقارير الأمم المتحدة تشير إلى أن بعض البلدان النامية قد حققت انجازات ملموسة في إدارة الاقتصاد الكلي، الأمر الذي نتجت عنه زيادة استثماراتها ومدخراتها. ومن ناحية أخرى فإن الكثير من تلك البلدان، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لم يصل إلى تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية. فقد بلغ عدد الذين يعانون من الفقر أكثر من بليون نسمة في عام ٢٠٠٩. ولا بد أن يكون هذا الأمر مدعاة قلق لكل فرد منا.

ففي نهاية المطاف ليس بلوغ الأهداف الإنمائية ضروريا لبناء حياة أفضل لملايين الناس فحسب، بل إنه أساسي أيضا للسلم والأمن الدوليين. وإن تحقيق جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا يعتمد بشكل أساسي على جوهر شراكتنا العالمية التي توصلنا إليها في مؤتمر مونتيري وأكدنا عليها في مؤتمر الدوحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

ولقد اتفق قادة مجموعة البلدان المتقدمة النمو الثمانية عام ٢٠٠٥ على تقديم معونة إضافية بقيمة ٥٠ بليون دولار أمريكي، منها ٢٥ بليون دولار لأفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، وحددوا أهدافا جديدة لحصول الجميع على العلاج من مرض الإيدز وتعميم التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأساسية مجانا. ومرة أخرى، في عام ٢٠٠٧، أعاد قادة مجموعة البلدان الثمانية التزامهم بزيادة المساعدات الإنمائية

وأعلنوا عن تقديم ٦٠ بليون دولار إضافي لمكافحة الإيدز والملاريا والسل.

إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يتطلب قيام طرفي الشراكة فيه كل بواجبه، حيث يتطلب أن تعتمد البلدان النامية استراتيجيات وطنية شاملة، وأن تعزز الحكم الرشيد وتكافح الفساد وتشجِّع النمو الاقتصادي المستدام وتهيئ بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وينبغي أن تعمل على إشراك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تلك البرامج. كما عليها أن تحشد مواردها المالية اللازمة وتعمل على بناء نظام مساءلة حكومية واضح، وتركِّز على زيادة الوعي بأهمية تحقيق تلك الأهداف.

وبالمقابل يتوجب على الدول المتقدمة مواجهة الأزمة المالية العالمية والعمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تعبئة المصادر الدولية، واتخاذ المزيد من الإصلاحات الشاملة لضمان استقرار النظام المالي الدولي، والحد من تشوهات التجارة الدولية، والمحافظة على مصداقية التزاماتها بزيادة المساعدات الرسمية للتنمية، وإصدار جداول زمنية بشأن رصد تنفيذ التزاماتها نحو البلدان النامية.

وقد سبَّب التلكؤ في المفاوضات بشأن جولة الدوحة التي كان من المقرر اختتامها بنهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٦، خيبة أمل كبيرة لدى البلدان النامية التي ظلَّت تعلِّق آمالا عريضة على تلك الجولة. وعليه ينبغي أن تركِّز البلدان المشتركة في المفاوضات على وضع نظام متعدد الأطراف للتبادل التجاري يتسم بالانفتاح والعدل وعدم التمييز.

لقد حققت دولة قطر معظم الأهداف الإنمائية للألفية، وهي في سبيلها لتحقيق جميع تلك الأهداف قبل حلول عام ٢٠١٥، وقد وفَّرت الدولة فرص التعليم الأساسي المجاني لمختلف فئات المجتمع من الذكور والإناث دون تمييز. ولتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أزالت الدولة التفاوت بين الجنسين في مختلف مراحل التعليم، مما أدى إلى زيادة نسب التعليم لصالح الإناث في جميع المراحل التعليمية. كما رأت وأزالت الدولة التفاوت بين الجنسين في الحصول على فرص العمل.

وفي الجانب الصحي، تُعتبر دولة قطر من أكثر دول العالم تقدما في مجال تخفيض معدل وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمهات في ضوء تعميم الرعاية الصحية المجانية للجميع. وقد انعكست هذه التطورات في مجالي الصحة والتعليم على تصنيف دولة قطر ضمن الدول التي تتمتع بتنمية بشرية مرتفعة وفقا لتقارير الأمم المتحدة الصادرة بهذا الشأن.

وفي هذا الإطار أكدت رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ على أربع ركائز تعالج جميع الأهداف الإنمائية للألفية، الأولى هي التنمية البشرية التي تتضمن بناء أنظمة صحية وتعليمية متطورة تقدم أفضل الخدمات وتطوير القوى العاملة، والركيزة الثانية هي التنمية الاجتماعية التي تشتمل على تطوير مجتمع عادل وآمن وتعزيز دور المرأة، والركيزة الثالثة هي التنمية الاقتصادية التي تتضمن تطوير اقتصاد متنوع وتنافسي ومستدام والاستغلال الأمثل للنفط والغاز وإدارة اقتصادية سليمة، والركيزة الرابعة هي التنمية البيئية التي تشتمل على الموازنة بين الاحتياجات الآتية ومتطلبات المحافظة على البيئة والتي استحدثنا لها وزارة خاصة بها. وعلى طريق تفعيل وبلورة تلك الركائز تقوم دولة قطر حاليا بإعداد استراتيجية التنمية الوطنية الأولى (٢٠١١-٢٠١٦).

لقد حرصت دولة قطر على أن تكون شريكا داعما للجهود المبذولة نحو المشاركة والتعاون من أجل التنمية، خاصة فيما يتصل بمكافحة الفقر وتعميم ثمار النمو العالمي بطريقة أكثر عدلا وإنصافا. ومن هذا المنطلق، تقدمت دولة قطر خلال قمة الجنوب الثانية في حزيران/يونيه ٢٠٠٥،

بمبادرة لإنشاء صندوق دعم التنمية في الجنوب ليتولى دعم برامج محاربة الفقر في الدول النامية ولا سيما الأقل نموا ومساعدتها على إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

كما أكدت على التزامها بالنسبة المقررة من إجمالي الدخل القومي كمساعدات إنمائية، مع تخصيص نسبة ١٥ في المائة منها لأقل البلدان نموا. هذا بالإضافة إلى المساعدات الإنسانية والغوثية التي تقدمها في حالات الطوارئ والكوارث. فلقد شهد حجم المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية تطورا ملحوظا حيث بلغ عام ٢٠٠٩ حوالي ٣٨٢ مليون دولار، وذلك عدا تبرعاتها لصناديق الأمم المتحدة المختلفة كصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية.

كما سعت دولة قطر إلى تحقيق الشراكة العالمية من خلال مصادقتها على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية المعنية بقضايا التنمية الدولية ومن خلال تبنيها لنظام تجاري منفتح وخلق بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار الأجنبي. ودعمت مبادرات للتعاون مع الدول النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب عملا لائقا ومنتجا من خلال مؤسسة ”صلتك“ برأس مال قدره ١٠٠ مليون دولار لمعالجة مشكلات البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتبني البرامج الهادفة إلى تأهيل وتدريب الشباب في تلك المنطقة، ومن خلال دعم ”مؤسسة التعليم فوق الجميع“ التي أنشأتها مؤسسة قطر عام ٢٠٠٨ بهدف حماية ودعم وتعزيز الحق في التعليم في المناطق الواقعة أو المهددة بالأزمات والصراعات والحروب.

وفي مجال مكافحة الفساد، اتخذنا في قطر العديد من الخطوات الهامة للتجاوب مع الجهود الدولية في هذا السبيل، فبادرنا إلى التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، كما اتخذنا العديد من الخطوات لوضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ ومن خلال إنشاء اللجنة الوطنية للنزاهة والشفافية التي حرصنا على أن توفر لها كافة المقومات التي تسمح لها بأداء مهمتها بموضوعية واستقلالية كاملتين. وقد احتلت دولة قطر مركزا متقدما بين الدول في مكافحة الفساد في التصنيف العام لمنظمة الشفافية الدولية.

وفي مجال التعاون الدولي، استضافت دولة قطر عام ٢٠٠١ المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي نتجت عنه جولة الدوحة، واستضافت قمة الجنوب عام ٢٠٠٥، والمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة عام ٢٠٠٦.

كما استضافت قطر مؤتمر المتابعة الدولي الأول لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مؤتمر مونتيري خلال الفترة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر – ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وقد اكتسب هذا المؤتمر أهمية خاصة آنذاك وذلك لأنه منذ انعقاد مؤتمر مونتيري عام ٢٠٠٢، كانت قد طرأت على الساحة الدولية مستجدات وتحديات وقضايا كانت تحتاج إلى حوار مفتوح وحلول مبتكرة.

وعلى الصعيد السياسي فإن الجهود القطرية لإحلال السلام في دارفور بالتنسيق مع الوسيط المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي قد بدأت تؤتي ثمارها، حيث تم توقيع اتفاقيتين إحداهما لوقف إطلاق النار، والثانية اتفاق مبادئ لإحلال السلام في دارفور. وبالرغم من انسحاب إحدى الفصائل المسلحة من منبر الدوحة، ما زالت المفاوضات تجري على قدم وساق والجهود تُبذل للتوصل إلى اتفاق سلام نهائي. ومن أجل دعم جهود التنمية والإعمار في الإقليم أعلنَّا في ٢٣ شباط/فبراير الماضي إنشاء بنك لتنمية دارفور برأسمال قدره بليونا دولار تساهم فيه من ترغب من الدول والمنظمات لدفع عجلة التنمية في دارفور.

إننا مطالبون اليوم أكثر من أي وقت مضى بوضع رؤية مشتركة والبحث عن آليات فاعلة لحشد الطاقات

لمساعدة الدول الفقيرة في جهودها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الرئيس المشارك (السيد ديس) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يدلي به جلالة الملك محمد السادس، ملك المغرب.

الملك محمد السادس: السيد الرئيس، يطيب لي أن أشارك في هذا الاجتماع رفيع المستوى، للجمعية العامة للأمم المتحدة، المخصص للأهداف الإنمائية للألفية، منوهاً بداية بالأمين العام، السيد بان كي مون، لحرصه على جعل قضايا التنمية على رأس الأسبقيات الأممية.

وعندما نلتئم اليوم، بعض مضي عشر سنوات على اعتماد إعلان الألفية، كتوافق جماعي لضمان تنمية بشرية ومستدامة، منسجمة عالميا، فإن ضمير الإنسانية يسائل لقاءنا: ماذا تحقق من الأهداف المحددة في هذا الإعلان التاريخي؟

إن التحلي بروح المسؤولية والصراحة يلزمنا بأن نجعل من اجتماعنا وقفة موضوعية، لتقييم ما تحقق من تقدم، وتحديد العوائق التي يتعين تجاوزها، والتوجه لوضع الاستراتيجيات اللازمة للمضي قدما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، في أفق سنة ٢٠١٥.

فالأمر يتعلق برفع تحد كبير، ويقتضي تحمل مسؤولية مشتركة، سواء من لدن شركائنا من الدول المتقدمة، التي يتعين عليها الوفاء بالتزاماتها، في ما يتعلق بتمويل التنمية، أو من قبل الدول النامية، التي يجدر بها وضع الأهداف الإنمائية للألفية في صلب سياساتها الوطنية.

ذلك هو النهج القويم الذي سلكه المغرب، حيث قمنا، منذ سنة ٢٠٠٥، بإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وقد اعتمدنا في بلورتها مقاررة تشاورية وإدماجية، تقوم على المشاركة الديمقراطية، وحكامة القرب، وعلى تبني الفاعلين المعنيين، لمشاريعها الهادفة للتصدي للعجز الاجتماعي، بخلق أنشطة مدرة للدخل، ولفرص الشغل.

وبفضل هذه المبادرة المقدامة، وما يواكبها من إصلاحات عميقة ومخططات قطاعية وأوراش هيكلية، قطع المغرب أشواطا متقدمة، لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، خاصة ما يتعلق منها بمحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء، وتحسين ظروف العيش بالعالمين الحضري والقروي، لا سيما بتعميم الاستفادة من الكهرباء والماء الصالح للشرب.

وبموازاة ذلك، قامت بلادنا بإحداث نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وكذلك نظام المساعدة الطبية لفائدة الأشخاص المعوزين.

كما حققت المملكة، بإرادة سيادية، تقدما ملحوظا بشأن المساواة والإنصاف بين الجنسين، في مجالات الأسرة والصحة والتعليم، وسوق الشغل، وتعزيز التمثيل السياسي للمرأة، وحضورها الفاعل في الحياة العامة.

وقد تمكنا، بفضل انتهاج تعميم التعليم الابتدائي، من تمدرس ٩٣ في المائة من الأطفال ما بين ٦ و ١١ سنة. ومنذ سنة ٢٠٠٨، اتخذنا مخططا استعجاليا، لتسريع وتيرة إصلاح منظومة التربية والتكوين.

وبالنظر إلى الأهمية التي نوليها للبعد البيئي في التنمية، فقد قطعنا خطوات موفقة، في مجال المحافظة على البيئة، ومكافحة التغيرات المناخية.

وعملا على النهوض بتنمية بشرية مستدامة، بالاستغلال الأمثل للتكنولوجيات الجديدة والنظيفة، أطلقنا مخططا رائدا للطاقة الشمسية، وبرنامجا مندمجا لإنتاج الطاقة الريحية.

وبفضلهما سيتمكن المغرب في أفق سنة ٢٠٢٠، من تغطية ٤٢ في المائة من احتياجاته الطاقية، من مصادر متجددة ونظيفة.

لقد أتاح الالتزام المشترك لقمة الألفية تغيير مصير الملايين من الناس، الذين أصبحوا يتمتعون بحقهم في التعليم والصحة والشغل والعيش الكريم.

لكن هل يرضى الضمير الإنساني أن يظل أزيد من مليار شخص يعانون الجوع، وأن يموت ملايين الأطفال سنويا، من سوء التغذية، أو بسبب أمراض وأوبئة، صار علاجها متوفرا وبتكلفة بسيطة؟

كلا إننا نرفض هذا الواقع المر، المنافي للمقاصد السمحة للأديان السماوية والأنظمة الديمقراطية والمواثيق الدولية، والقيم الإنسانية المثلى للإخاء والتضامن والإنصاف. هذا الواقع الذي يتم استغلاله للأسف الشديد، لإذكاء نزوعات الحقد والتطرف.

لذا، وانخراطا منه في تعزيز شراكة عالمية تضامنية، وضع المغرب التنمية البشرية، وتحقيق أهداف الألفية للتنمية في صلب سياسة ملموسة وخلاقة للتعاون بين الجنوب والجنوب، خاصة مع الدول الأفريقية الشقيقة.

ومن هنا، فإن الالتزام السياسي الثابت من قبل جميع الدول، واعتماد شراكة عالمية واسعة ومضبوطة، مدعومة بجدولة زمنية دقيقة لتفعيلها، يعدان خير ضمان لتحقيق أهداف الألفية.

كما يجب الانخراط من الآن في تفكير استشرافي، وعمل استباقي، لما بعد سنة ٢٠١٥، لتحقيق استمرارية مبادراتنا، والتأهيل لرفع التحديات الجديدة.

سبيلنا إلى ذلك العمل الجماعي الهادف لتوطيد نموذج تنموي بشري ومستدام، تضامني ومتناسق. وذلك في نطاق حكامة عالمية منصفة وناجعة، وتوفير العيش الكريم لأجيالنا الصاعدة، وبناء مستقبل مشترك، يسوده الأمن والاستقرار، والتقدم والازدهار.

الرئيس المشارك (السيد التريكي): تستمتع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يدلي به فخامة السيد إمومالي رحمون، رئيس جمهورية طاجيكستان.

الرئيس رحمون (تكلم باللغة الطاجيكية، ووفر الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية): قبل عشر سنوات، اعتمدنا في هذه القاعة إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢)، وهو الوثيقة الأساسية التي حددت التوجهات الرئيسية للجهود التي تعين على المجتمع الدولي أن يبذلها في فجر القرن الجديد. وتكمن الأهمية الرئيسية للإعلان في أنه حدد مجموعة من المرامي والأهداف العملية التي تفضي إلى تطوير كل فرد، وإلى تلبية احتياجات أشد الناس ضعفا، ولا سيما الأطفال، الذين يمثلون المستقبل.

واليوم، بعد عشر سنوات، من الأهمية البالغة بمكان ألا نناقش فحسب التقدم المحرز ونحدد التقصير في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المنصوص عليها في الإعلان، بل وأن نتخذ أيضا تدابير محددة لزيادة تسريع وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف بالكامل وفي الوقت المناسب. فهي هامة بشكل خاص في الوقت الراهن، لأن التقدم غير المستدام وغير المتكافئ أصلا تقوضه الأزمات الغذائية والطاقوية والمالية والاقتصادية.

ويواجهنا تغير المناخ، بآثاره السلبية التي يبدو أنها بدأت تكتسب زخماً في هذه الأيام، بمهام إضافية معقدة لا يمكن النهوض بها بدون جهود مشتركة منسقة يضطلع بها المجتمع الدولي بأسره. وبسبب هذه التحديات الجديدة، وتزايد التداخل والترابط فيما بينها، نرى أنه من الضروري الإسراع بتنفيذ الالتزامات التي قُطعت في بداية الألفية الجديدة.

وطاجيكستان واحدة من البلدان الرائدة الثمانية التي وقع عليها الاختيار لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. لذلك أقر بلدنا الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لجمهورية طاجاكستان حتى عام ٢٠١٥. وبوصف هذه الوثيقة الاستراتيجية الوطنية الرئيسية للبلد، فإنها تحدد الأولويات والاتجاهات الرئيسية لسياسة الحكومة الهادفة إلى بلوغ النمو الاقتصادي المستدام، وتسهيل حصول السكان على الخدمات الاجتماعية الأساسية، والحد من الفقر. وتقدم تلك الوثيقة نهجاً جديداً في جوهره في سبيل كفالة تحقيق التنمية. وتضع في الحسبان التجربة العالمية في إعداد الوثائق الاستراتيجية المماثلة

وتنفيذها، والدروس والنتائج المكتسبة خلال المراحل السابقة للتنمية في بلدنا، كما تتصدى للحقائق الراهنة للتنمية وآفاقها.

علاوة على ذلك، تشكِّل الاستراتيجية الإنمائية الوطنية أساساً لكل التصورات القائمة والجاري تطويرها في القطاعين الحكومي والاقتصادي، ولاستراتيجيات البلد وبرامجه الإنمائية، ولأنشطة كل الأجهزة الإدارية الحكومية، ويشمل ذلك استراتيجية منتصف المدة الثالثة للحد من الفقر ٢٠١٠-٢٠١٢. ونتيجة لتنفيذ التدابير التي تضمنتها الاستراتيجية الإنمائية الوطنية، تمكنا بالفعل من الحد من الفقر بدرجة كبيرة في بلدنا.

وفي الوقت الحالي، يُصرف نحو نصف ميزانية حكومة طاجاكستان على القطاع الاجتماعي، الذي يهيمن عليه التعليم والرعاية الصحية. وفي الوقت نفسه، أود أن أشير إلى أن إمكانات تمويل الحكومة للقطاع الصحي تُقيدها نسبة للنمو الاقتصادي الوطني الحقيقي، الذي تباطأ في السنوات الأخيرة بسبب تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، والكوارث الطبيعية، والعقبات المصطنعة التي تحول دون التشغيل الطبيعي لممرات النقل. وتقوم حكومة طاجاكستان حالياً بتدابير إضافية بهدف التخفيف من حدة التأثيرات السلبية، والحيلولة دون تقليص تمويل القطاع الاجتماعي، كما تعمل على الاستفادة المنهجية من الإمكانات المتاحة لها لتحقيق النمو الاقتصادي. ومن شأن هذه التدابير أن تزيد من إمكانية تمويل القطاع الاجتماعي، وإتاحة الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، بالتالي، تكفل في نهاية المطاف بلوغ كل الأهداف الإنمائية للألفية. وكان من نتائج هذه التدابير، على سبيل المثال، أن ازداد عدد التلاميذ المسجلين في المدارس الابتدائية والثانوية، وتحسنت نوعية الخدمات الاجتماعية المقدمة للسكان.

ومن العوامل الرئيسية التي تسهم في تسريع وتيرة التقدم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، إلى جانب حشد الموارد الداخلية، إيجاد بيئة عالمية مواتية لبلوغ التنمية المستدامة. ويكتسب هذا أهمية خاصة في المرحلة الحالية، حيث لم يتم التعامل بشكل كامل مع تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية والعالمية، ولا تزال ضرورة الإسراع بإصلاح النظام المالي العالمي مطروحة وتتسم بأهمية حاسمة.

ومن الضروري ألا يقتصر إصلاح النظام المالي العالمي على تعزيز النظام فحسب، بل لا بد من أن يساعد على إعطاء حافز إضافي لإعادة تنشيط التجارة والاستثمارات الدولية، باعتبارهما القوة المحركة للتنمية الاقتصادية العالمية وزيادة التوظيف. ويجب أن تتركز التدابير على إيجاد الشروط الخارجية المواتية، وتعزيز الشركات العالمية، وهو ما يُعزز إمكانية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بشكل كامل وفي الوقت المناسب. ويجب ألا تؤدي هذه التدابير إلى زيادة عبء الديون الخارجية، التي تظل واحدة من أخطر العقبات أمام تحقيق التقدم.

ويمكن أن تكون كفالة إمكانية حصول الجميع على الطاقة شرطاً مسبقاً رئيسياً لتسريع وتيرة إحراز التقدم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن نؤمن بضرورة إيلاء هذه المسألة الأولوية إلى جانب الأهداف الإنمائية للألفية نفسها. وفي هذا الصدد، نؤيد مبادرة حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة بحلول ٢٠٣٠. ويتمثل التحدي الرئيسي اليوم في كيفية كفالة الحصول على الطاقة مع إيلاء الاعتبار الواجب لاستمرار ازدياد سكان الأرض وتقليص التأثير البشري على المناخ.

وفي رأينا، لا تؤدي هذه الأهداف إلى مأزق؛ بل على العكس، تقدم فرصاً لتعاون جديد. وفي هذا الصدد، نرى أنه من الضروري أن يقترن الحصول على الطاقة بشكل

ثابت وموثوق بالدعوة إلى حصة أكبر من الطاقة المتجددة في جميع أنحاء العالم، ونقْل التكنولوجيات الجديدة والمتقدمة، وتحسين فعالية الطاقة. إن التطوير الشامل لهندسة الطاقة الكهرمائية، مع استخدام إمكانات الأنواع الأخرى من الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، لن يساعدنا على إتاحة الحصول على الطاقة فحسب، بل سيسهم أيضاً في استقرار نُظُم الطاقة وفعاليتها، وفي خفض كبير للانبعاثات الضارة في الهواء. وهذان العنصران من ضمن الأهداف الرئيسية لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والتخفيف من آثار تغير المناخ.

وتستمر طاجاكستان، التي تتمتع بإمكانات كبيرة في الطاقة الكهرمائية، في زيادة جهودها الهادفة إلى التنمية الشاملة لهندسة الطاقة الكهرمائية. وفي الوقت الحالي، يجري بناء عدد من محطات الطاقة الكهرمائية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم في البلد. والهدف منها ليس توليد الطاقة فحسب، بل الري أيضاً، وهو أمر يهم منطقة آسيا الوسطى برمتها. ونرى أن التطوير الفعال لإمكانات بلدنا في مجال الطاقة الكهرمائية عامل مهم يمكن أن يكون له تأثير مضاعف على تعزيز التقدم وكفالة النجاح.

والماء مورد له أهمية حيوية، وهو يربط فيما بين جميع الأهداف الإنمائية للألفية. ويُضفي ازدياد ندرة الماء وتغير المناخ، الذي يؤثر على موارد المياه، المزيد من الإلحاح على مسائل توصيل المياه إلى السكان وإلى القطاعات الاقتصادية المعتمدة على الماء. إن عدم الحصول على مياه الشرب المأمونة والتصحاح الكافي، والوفيات الناتجة عن الأمراض المنقولة عن طريق المياه والظروف غير الصحية، والجفاف والتصحر ظواهر تهدد مصادر أقوات عدد كبير من الناس على كوكبنا. وقد كان اتساع نطاق هذه المشاكل وغيرها من المشاكل المرتبطة بموارد المياه، محل تركيز الاهتمام والمناقشة بين المشاركين في المؤتمر الدولي لاستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد الدولي للعمل، ”الماء من أجل الحياة“، ٢٠٠٥-٢٠١٥، الذي عُقد بمبادرة من طاجاكستان في عاصمتها دوشامبي، في الفترة من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيو ٢٠١٠. وقد وافق ممثلو أكثر من ٧٥ بلد على إعلان دوشامبي بشأن المياه، باعتباره الوثيقة الختامية للمؤتمر. ويحتوي الإعلان على عدد من التوصيات من بينها ما يلي: إعداد سياسات ملائمة، وتخصيص أموال كافية للقطاع المائي؛ وإدخال الإدارة المتكاملة لموارد المياه بصورة تدريجية ومتتالية على مستوى حوض النهر؛ وإيلاء المزيد من الاهتمام للمسائل المرتبطة بكفالة الحصول على مياه الشرب المأمونة والتصحاح الأساسي؛ واتخاذ التدابير للتكيُّف مع التغيرات العالمية الجارية، بما فيها تغير المناخ؛ وتحسين نظام رصد المثالج وموارد المياه العذبة؛ وقيام كل أصحاب المصلحة، على جميع المستويات، بالمزيد من الإجراءات المنسقة بهدف إدماج مسألة المياه في الخطط والبرامج الإنمائية الوطنية؛ وزيادة إشراك المرأة في عملية اتخاذ القرار بشأن موارد المياه؛ وزيادة تمويل التعاون وتعزيزه، ويشمل ذلك تطوير دبلوماسية المياه. ونحن مقتنعون بأن هذه التوصيات ستكون إسهاما قيِّما في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول ٢٠١٥.

ومن الضروري ملاحظة أن التحديات الجديدة الناشئة في عالم اليوم تتطلب الاهتمام الكامل من المجتمع الدولي. على سبيل المثال، في السنوات الأخيرة، زادت الفوارق بدرجة كبيرة في تنمية اقتصادات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، مما أعاق عملية الإدماج. لذلك، من الضروري اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الشراكة العالمية بهدف توحيد جهود جميع أعضاء المجتمع الدولي من دون استثناء.

في الختام، أود أن أذكر أنه منذ ١٠ سنوات، أصبحت الأهداف التي وضعت في إعلان الألفية حافزا قويا لنا جميعا. واليوم، عشية فترة السنوات الخمس الأخيرة المتبقية

لتحقيق الأهداف، لدي اقتناع بأنه يمكن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ولا بد لنا من أن نعمل بسرعة على بذل كل جهد فعال وشامل تحقيقا لتلك الغاية.

الرئيس المشارك (السيد التريكي): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب فخامة السيد عبد الله غول، رئيس الجمهورية التركية.

الرئيس غول (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب هذه الجلسة العامة الرفيعة المستوى التي تعقدها الجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. أود أن أشكر الأمين العام بان كي – مون، على تفانيه في استرعاء الانتباه إلى التحديات العالمية التي تواجه التنمية. وبالتأكيد ولدت قيادته قدرا كبيرا من الزخم السياسي اللازم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أوانها.

لقد وفرت الأهداف الإنمائية للألفية إطار عمل مكين للتنمية في العقد الماضي. والتحديات العالمية، بما في ذلك الأزمة الاقتصادية والمالية والآثار الضارة لتغير المناخ، جعلت تلك الأهداف أكثر أهمية اليوم.

أما وقد تبقى خمس سنوات للموعد النهائي، فثمة حاجة ملحة إلى إعادة تأكيد التزامنا وتعزيز شراكتنا للوفاء بالأهداف في الوقت المحدد. ولا ينبغي أن تكون جهودنا قاصرة على الأنشطة الحكومية، بل علينا أيضا أن نعبئ المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص من أجل تنشيط خطة التنمية. ولا بد لنا من أن نولي نفس القدر من الأهمية لكل هدف من الأهداف. ومن الحيوي أيضا أن يجري تناول الأهداف الإنمائية للألفية بوصفها صفقة شاملة من أجل توليد التآزر بين جميع الأهداف. لذلك، أعتقد أن من المهم العمل وفق الخطوط الإرشادية التالية.

لا بد من أن يظل هدفنا الشامل متمثلا في استئصال شأفة الفقر والجوع. وعلينا أن نضع استراتيجيات تخدم الفقراء والضعفاء. فالاستثمار في الزراعة جوهري لكفالة الأمن الغذائي. وعلينا، أن نحقق تقدما في مجالي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وينبغي زيادة التشديد على قطاعي التعليم والصحة. وعلينا، السعي إلى تحقيق الاستقرار البيئي بالتزام سياسي وعمل أقوى. وينبغي لنا أن نعترف بصورة متبادلة بتعضيد العلاقات في ما بين الدول الديمقراطية والتنمية والأمن. وأود أن أشدد بأن هذه الخطوط الإرشادية مستمدة من تجربة تركيا في التنمية بوصفها اقتصادا ناشئا.

ومن الجدير بالذكر، أن تركيا، في طريقها نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فقد اعتمدنا الأهداف بوصفها أهدافا إنمائية وطنية رئيسية، وأدمجناها في خططنا الإنمائية. في السنوات الأخيرة أدخلنا برامج رفاه اجتماعي طموحة وشاملة لتحسين مستويات المعيشة في القطاعات الضعيفة في مجتمعنا. وقد أثبتت تلك السياسات أنها فعالة جدا ومستدامة بفضل توفر الموارد المالية الثابتة لدعمها.

إننا نسير على الطريق المفضي إلى بلوغ نسبة ١٠٠ في المائة في التسجيل في المدارس الابتدائية وذلك بفضل الدفعات المالية المباشرة التي أعطيت للأمهات للتشجيع على تسجيل البنات في المدارس. وقد حققنا تقدما كبيرا في مجال صحة الأم والطفل وذلك بإجراء الفحوصات الطبية بالمجان قبل الولادة ونفذنا برامج اللقاحات الإلزامية. ومع إدخال نظام ضمان اجتماعي جديد، يتمتع الآن مواطنونا بتغطية صحية شاملة.

قدمنا أيضا برامج منح دراسية مكثفة للطلاب من ذوي القطاعات ذات الموارد المالية المحدودة وفي جميع مراحل التعليم. واتخذنا كل تدبير لاحتواء فيروس نقص المناعة البشرية، ووفرنا المعالجة لمن بحاجة إليها. وفي السنوات الأخيرة، قامت إدارة المساكن المملوكة للدولة بتشييد أكثر

من ٥٠٠ ٠٠٠ مترل جديد. وقد اتخذت تدابير شاملة ووضعت سياسات هامة من أجل الاستقرار البيئي.

وكجزء من التزامنا بخطة الأهداف الإنمائية للألفية، استضفنا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، اجتماعا استعراضيا إقليميا في اسطنبول في شهر حزيران/يونيه الماضي. وولدت نتائج ذلك الاستعراض زخما كبيرا لهذه الجلسة العامة الرفيعة المستوى.

إن تركيا مستعدة لتقديم دعمها الكامل للشراكة العالمية من أجل التنمية. وحاليا تمثل القضايا الإنمائية جزءا لا يتجزأ من خطة سياستنا الخارجية الواسعة. وبوصفنا شريكا يمكن الركون إليه في التنمية فإن تركيزنا ينصب بصورة خاصة على أقل البلدان نموا. ووفاء منا بتعهداتنا لأقل البلدان نموا، عملنا في السنوات الأخيرة على زيادة مساعدتنا الإنمائية الرسمية. وبفضل مساهمة المنظمات غير الحكومية التركية تتجاوز مساعدتنا الإنمائية الشاملة ١,٥ بليون دولار سنويا.

في عام ٢٠٠٧، أسعدني وشرفني، بصفتي وزيرا للخارجية ونائبا لرئيس الوزراء، أن استضفت في اسطنبول نظرائي من البلدان الأقل نموا في مؤتمر الأمم المتحدة الوزاري المعني بأقل البلدان نموا. ويشرفنا مرة أخرى، أن نستضيف مؤتمر الأمم المتحدة الوزاري الرابع المعني بأقل البلدان نموا. ونأمل أن يولد هذا الاجتماع زخما سياسيا قويا وشراكات جديدة لمواجهة التحديات المستمرة التي تواجه أقل البلدان نموا في العقد المقبل. وأتطلع قدما إلى تأييد قادة العالم في ذلك الصدد.

ومع أنه ربما لم يتبق لدينا الكثير من الوقت لإحراز تقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية، بالتأكيد أن لدينا الإرادة والطاقة لتحقيق تلك الأهداف. ولكن علينا أن نعمل الآن وأن نعمل بسرعة. فلنتعهد هنا، مرة أخرى، بتوحيد جهودنا لبلوغ أهدافنا المشتركة. ولكن علينا ألا ننسى أنه يجب أن تستمر شراكتنا وتضامننا من أجل التنمية بعد عام ٢٠١٥. وعلينا المضي قدما بخطة جديدة ومحسنة للتنمية. ويجب أن يكون هذا تعهدنا للأجيال المقبلة.

الرئيس المشارك (السيد التريكي): ستستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه صاحب الفخامة السيد شومالي سایاسوني، رئيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

الرئيس سایاسون (تكلم باللغة اللاوية، وقدم الوفد النص بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشارك المتكلمين الآخرين في تقديم تهانيهم الخالصة لمعالي السيد جوزيف ديس ومعالي السيد علي عبد السلام التريكي على انتخابهما رئيسين مشاركين للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. كما أود أن أشكر معالي الأمين العام بان كي - مون وجميع وكالات الأمم المتحدة على بذل قصارى جهودهم لمساعدة الدول الأعضاء على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على مدار العقد الماضي.

وقبل عشر سنوات، وفي قاعة الجمعية العامة هذه، اعتمدنا، نحن قادة العالم، التزامنا المشترك بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وبصفة عامة، تم إحراز تقدم كبير ونتائج هامة في تنفيذ الأهداف على الصعيد العالمي. ومع ذلك، إذا ما ألقينا نظرة فاحصة على نتائج تنفيذ الأهداف على المستوى القطري، سنجد أن فجوة تحقيق الأهداف العامة ظلت بدون تغيير. وعلاوة على ذلك، تستمر الفجوة بالاتساع على نحو مطرد، لأن البلدان في مختلف أنحاء العالم واجهت تحديات جسام سببتها الأزمات مثل تغير المناخ والاضطرابات الاقتصادية والمالية، التي شكلت أيضا معوقات كبيرة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

و لم يتبق أمامنا سوى خمس سنوات لنثبت خلالها أننا نستطيع الوفاء بالتزامنا المشترك بتحقيق الأهداف. ولذلك، فإن ما ينبغي القيام به في هذا الاجتماع الهام للغاية هو المناقشة وتبادل الآراء وأفضل الممارسات والدروس المستفادة لكي نتمكن من اعتماد تدابير أكثر حزما بغية الإسراع في التنفيذ من أجل تحقيق الأهداف خلال السنوات الخمس القادمة.

وفي عام ٢٠٠٣، اعتمدت حكومة لاو استراتيجية وطنية للنمو والقضاء على الفقر، والتي عمم منظورها لاحقا في الخطة الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠. ومن خلال تنفيذ الخطط الخمسية، تمكنت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من تحقيق نمو اقتصادي ثابت، بينما أرست الأسس القوية التي تمكن البلد من تحقيق تقدم هام نحو الأهداف الإنمائية للألفية.

ومن خلال تنفيذ الخطة الخمسية الخامسة، ٢٠٠١-٢٠٠٥، حققنا نموا اقتصاديا بمعدل ٦,٢ في المائة. وبتنفيذ الخطة الخمسية السادسة ٢٠٠٦-٢٠١٠، نتوقع تحقيق معدل نمو اقتصادي بنسبة ٧ في المائة، وهو عامل أساسي في الحد من الفقر من معدل ٤٨ في المائة، المسجل في عام ١٩٩٠ إلى معدل ٢٦ في المائة في العام ٢٠٠٩.

وفضلا عن ذلك، حقق القطاعان الاجتماعي والثقافي أيضا نتائج مرضية، بما في ذلك تحسين معدل التحاق الأطفال بالمدارس الابتدائية، حيث ارتفع من ٥٨ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٨٤ في المائة في عام ٢٠٠٥. وانخفض معدل وفيات الأمهات من ٦٥٠ وفاة في كل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء في عام ١٩٩٥، إلى ٤٠٥ وفيات في عام ٢٠٠٥. وخلال الفترة ذاتها، انخفض معدل وفيات الرضع أيضا من ١٠٤ وفيات في كل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء إلى ٧٠ وفاة. وبالمثل، ارتفع مستوى مركز المرأة بوجه عام، ويدل على ذلك ارتفاع عدد البرلمانيات في الجمعية الوطنية بنسبة ٢٥ في المائة. وهذه الإنجازات لم تكن لتتحقق بدون اعتماد سياسات سليمة وتدابير ملائمة، مقترنة بمساعدات المجتمع الدولي.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات الجديرة بالثناء، لا تزال جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بحاجة إلى التغلب على الكثير من التحديات. فبوصفها بلدا ضعيفا وأحد أقل البلدان نموا، تأثرت أيضا بالأزمة المالية والاقتصادية وآثار تغير المناخ، التي شكلت معوقات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى هذه الخلفية، يجب أن نضاعف جهودنا لتعبئة الموارد سواء من المصادر الوطنية أو المصادر الخارجية بغية النهوض ببعض القطاعات الأساسية، ولا سيما قدرة الموارد البشرية، والنظام التعليمي والهياكل الأساسية، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق منها بالنقل والاتصالات.

وباستخلاص الدروس المستفادة خلال السنوات العشر الماضية، من الواضح أن جميع القوى الوطنية قد أدت دورا أساسيا في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ولكن بدون الدعم والمساعدة القيمين من المجتمع الدولي، كانت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ستواجه صعوبات أكبر بكثير في التغلب على التحديات وفي بلوغ الأهداف المحددة.

وفي سياق ذلك، أغتنم هذه الفرصة لأعبر عن الشكر الجزيل والتقدير الصادق للمجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المانحة والصديقة والمنظمات الدولية على دعمهم ومساعداتهم المستمرة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على مدار الأعوام. ويحدونا الأمل أن يستمر في المستقبل ذلك الدعم القيم والتعاون الذي لا يقدر بثمن.

الرئيس المشارك (السيد التريكي): ستستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب فخامة السيد بينغو وا موثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي.

الرئيس موثاريكا (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أقول إن الأنباء عن تقدم أفريقيا في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية تبعث على التفاؤل. وتبذل الحكومات الأفريقية جهودا بطولية لبلوغ الأهداف بحلول عام ٢٠١٥.

وتبرز التقارير بشأن الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة للبلدان الأفريقية تقييما شاملا وواقعيا لإمكانية بلوغ أفريقيا تلك الأهداف بحلول عام ٢٠١٥، بالإضافة إلى التحديات التي نواجهها في أفريقيا. وتبين تقارير عام ٢٠١٠، كذلك، أن بلدانا كثيرة ملتزمة بتحقيق تلك الأهداف.

ومع ذلك، فإن خطابي سوف يقتصر على بلدي ملاوي. وتثق ملاوي بأنها ستحقق جميع الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية، بدرجات متفاوتة. ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى أن ملاوي احتضنت بالكامل تلك الأهداف في إطار استراتيجية ملاوي للنمو والتنمية، التي تشكل سياستنا الشاملة الرئيسية بشأن التنمية. وقد وضعت تلك الاستراتيجية بطريقة تجعلها تتصدى لجميع الأهداف الإنمائية للألفية. وبالتالي، فإننا إذ ننفذ استراتيجيتنا الوطنية، يكون ذلك أيضا تنفيذا للأهداف الإنمائية للألفية.

واستراتيجية ملاوي للنمو والتنمية تركز على تسع مجالات ذات أولوية، وهي الزراعة والأمن الغذائي؛ الري وتنمية الموارد المائية؛ النقل وتنمية البنية الأساسية؛ التعليم والعلوم والتكنولوجيا؛ الطاقة والتعدين والتنمية الصناعية؛ التنمية الريفية المتكاملة؛ تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعة والبيئة؛ تنمية الشباب وتمكينهم؛ إدارة مرض نقص المناعة البشرية ووباء الإيدز. ويعتمد تنفيذ كل هذه الأمور على قدرتنا على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

ويسرني أن أعلن أن خمسة من الأهداف الثمانية سوف تتحقق بالتأكيد وحتى بالزيادة. وتلك هي القضاء على الفقر المدقع؛ والحد من وفيات الرضع؛ ومكافحة مرض نقص المناعة البشرية والإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض؛ كفالة الاستدامة البيئية؛ تنمية شراكة عالمية من أجل التنمية. مع ذلك، وفيما يتعلق بالأهداف الثلاثة الأخرى – تعميم التعليم الابتدائي، الحد من عدم المساواة بين الجنسين، وخفض وفيات الأمهات – فيتعين بذل جهود أكثر تضافراً لإنجازها.

وفي جهودنا للقضاء على الفقر المدقع، تبين المؤشرات أن النسبة المئوية للفقراء قد انخفضت من ١٥ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى قرابة ٩ في المائة في عام ٢٠٠٩. ومن أبرز الأسباب وراء هذا التقدم استمرار برنامج دعم المزارع المحدد الأهداف. لقد وفرنا ٥ بليون كواشا ملاوي لصندوق التنمية الزراعية في ملاوي، الذي تنصب جهوده على الفقراء. كما أنشأنا مشروع قرية واحدة منتج واحد لتشجيع الناس على إضافة قيمة إلى المنتجات الزراعية، وأنشأنا مؤخراً صندوق تنمية مشاريع الشباب برأسمال قدره ٣ بلايين كواشا.

وسوف نحقق هدف خفض وفيات الأطفال وقد نتجاوزه. وقد انخفض معدل الوفيات دون سن الخامسة من ١٨٩ حالة وفاة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٢٢ حالة في عام ٢٠٠٩. وسنبلغ هذا الهدف من خلال استمرار التحسن في توفير الخدمات الصحية في جميع أنحاء بلدنا.

أما فيما يتعلق بوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والملاريا والسل الرئوي وغيرها من الأمراض، فسوف تنجز ملاوي تلك الأهداف. وقد انخفض معدل الإصابة بمرض نقص المناعة البشرية من ٢٤ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٢ في المائة في عام ٢٠٠٩. وخفضنا كذلك تواتر الإصابة بأمراض أخرى، مثل السل الرئوي والملاريا، وتبين التوجهات العامة أن ملاوي ستتمكن من عكس مسار انتشار تلك الأمراض بحلول عام ٢٠١٥.

ونحن في سبيلنا كذلك إلى تحقيق هدف الاستدامة البيئية، وتتخذ الحكومة التدابير الملائمة لتوسيع رقعة الأراضي التي تغطيها الأحراج. وخلال السنوات الست الماضية، زرعنا أكثر من نصف البليون شجرة في إطار برنامجنا لإعادة التحريج.

كما أن عدد الأسر التي تملك وصولاً مستداماً إلى الموارد المائية المحسنة آخذ في الازدياد، وسوف نتجاوز هدف إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية بنسبة تبلغ حوالي ٢٠ في المائة. وسوف يتحقق أيضاً هدف تعميم التعليم الابتدائي للجميع. والتعليم في المرحلة الابتدائية في ملاوي مجاني لأكثر من ١٠ سنوات، وقد ارتفع صافي معدل القيد في مدارس هذه المرحلة إلى قرابة ٨٣ في المائة. وتواصل الحكومة التوسع في كليات تدريب المعلمين، وبناء كليات إضافية لتحسين الجودة وزيادة عدد المعلمين المؤهلين في المدارس الابتدائية، وإنشاء فصول دراسة جديدة لخفض أعداد التلاميذ في الفصول، وتكثيف برامج التغذية في المدارس.

وفيما يتعلق بهدف تحسين صحة الأمهات، نركز الآن على إنجاز الهدف المنشود من الأهداف الإنمائية للألفية بالنزول بعدد الوفيات إلى ١٥٥ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ بحلول عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، تقوم الحكمة ببناء وتطوير مرافق صحية لتقديم الخدمات الصحية الأساسية، مع التركيز بصفة خاصة على المناطق الريفية والتي تعاني من نقص الخدمات، مع تدريب الأفراد العاملين في المجال الصحي.

لقد أحرزت ملاوي تقدماً كبيراً في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتزايد عدد النساء اللاتي يتقلدن مناصب رفيعة في الوقت الحاضر، مثل مناصب نائب الرئيس، والمدعي العام ورؤساء المؤسسات الحكومية الهامة والمناصب الوزارية ومناصب السفراء. كما أن عدد النساء بين أعضاء البرلمان قد تضاعف أكثر من مرة في الانتخابات العامة الأخيرة. وتقوم الحكومة ببناء مرافق الإقامة الداخلية للفتيات في المدارس الثانوية والتوسع في هذا الاتجاه، وتحسين تدريب المعلمين وتشجيع الفتيات على التعليم في المجالات التي يهيمن عليها الرجال تقليدياً، مثل العلوم والتكنولوجيا والرياضيات. كما أننا نتخذ إجراءات محددة لزيادة عدد النساء في المناصب الرفيعة لصنع القرار.

خلاصة القول، فإن استراتيجية النمو والتنمية في ملاوي تبين أننا نحرز تقدماً مستمراً صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي نهاية المطاف، لا بد من تسخير كل جهود حكومة ملاوي والقطاع الخاص وشركاء التنمية والمجتمع المدني لكفالة استمرار التقدم الذي أحرز بالفعل.

أما بالنسبة لأفريقيا ككل، فإننا نناشد الأمم المتحدة بقوة استعراض جانب الإمداد بغية تحسين وصول الأشخاص العاديين، وخاصة النساء والأطفال، إلى الخدمات المتوخاة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. إن معظم تلك الأهداف يعتمد على توفر مزيد من المدارس والمستشفيات والبنى الأساسية الريفية والآبار والسدود، والمزيد من المعلمين المدربين والأطباء والممرضات والخبراء الزراعيين، والمزيد من الموظفين المدنيين المدربين. إننا نحتاج إلى المواد التعليمية ومواد التعلم؛ نحتاج إلى برامج للتغذية في المدارس؛ نحتاج إلى برامج تحصين مكثفة. وينبغي أن يكون كل ذلك جزءا من أجندة الأهداف الإنمائية للألفية. هذا ما ذكرته عندما خاطبت الجمعية العامة في عام ٢٠٠٥، وما زلت أكرر ذلك باستمرار. وأقولها مرة أخرى. فلنوجه الاهتمام إلى جانب الإمداد فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية إن أردنا أن تتحقق تلك الأهداف بحلول عام ٢٠١٥.

الرئيس المشارك (السيد التريكي): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد غربانوغلي بردیموحمیدوف، رئيس تركمانستان.

الرئيس بردیمحمدوف (تكلم بالروسية): باســـــم شعب وحكومة تركمانستان أرحب بحفاوة بالمشاركين لدى بدء الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، وأهنئهم. وأود أن أهنئ السيد جوزيف ديس على انتخابه رئيسا للجمعية العامة وأن أعرب عن الثقة بأن الجمعية العامة ستقوم بعملها بنجاح وعلى نحو مثمر في ظل قيادته. وأعرب أيضا عن امتناننا للسيد علي عبد السلام التريكي، رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، على نشاطه الفعال في تولي ذلك المنصب.

هذه السنة يستعد بلدنا للاحتفال على نطاق واسع بتاريخ لافت للنظر – الذكرى السنوية الخامسة عشرة لحياد تركمانستان. بين جدران الأمم المتحدة كسبت رغبتنا في أن نكون بلدا محايدا وغير منحاز يعيش في ظل السلم تأييد المجتمع الدولي برمته وأصبحت حقيقة واقعة. طوال كل السنين منذ ذلك الوقت ما فتئت تركمانستان ملتزمة بذلك الاختيار، على أساس إدراك واضح لدورها ومكانها في عالم اليوم والوفاء الصارم بالتزاماتها الدولية. من هذه المنصة السامية أخاطب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومجتمع الأمم للإعراب عن الامتنان على تقديم الدعم والمساعدة في تنفيذ مبادراتنا الدولية.

والحياد بالنسبة إلينا ليس مركزا قانونيا فحسب. إنه موقف فعال، ومشاركة على نطاق شامل في العمليات الدولية عن طريق صنع السلام والمساعدة في وضع نماذج فعالة للتعاون الاقتصادي. ويشمل أيضا توفير منهاج سياسي لحل المشاكل داخل المنطقة وخارجها، لغرض توطيد السلام والأمن وإيجاد ظروف مؤاتية للتنمية المستدامة وإحراز التقدم. هذا هو الغرض الرئيسي ومضمون خطواتنا ومبادراتنا على الساحة العالمية.

ونهج تركمانستان حيال المشاكل المعاصرة يقوم على أساس الثقة بقدرة المجتمع الدولي على التوصل إلى الحلول المناسبة، وعلى التغلب على القوالب النمطية، وعلى تحرير ذاته من عبء جمود التفكير والتوصل إلى نظرة جديدة إلى آفاق التفاعل العالمي. ونحن ندعو ذلك استراتيجية للمستقبل، ما يعني ضمنا تحقيق توافق دولي واسع ومستقر في الآراء على المسائل الإنمائية الرئيسية – المسائل السياسية والاجتماعية – الاقتصادية والمتعلقة بالطاقة وإيكولوجية.

ولأسباب موضوعية، لمسائل التعاون الاقتصادي أهمية خاصة بالنسبة إلى تركمانستان. وثمة أولوية استراتيجية بالنسبة إلينا في هذا المجال وهي تنويع طرق الطاقة، وتوفير بنية تحتية لخط أنابيب جديد ومتعدد الخيارات. وبدأنا العمل بفعالية في هذا الاتجاه، على أساس مبادئ محددة بوضوح لسياسة الدولة في هذا المجال، وتقييم واقعي لقاعدتنا من الموارد وإمكانيات استغلالها على الأمد الطويل.

وفي السنة الماضية أنجِز بنجاح تشييد خطي أنابيب الغاز الجديدين بين تركمانستان والصين وبين تركمانستان وإيران بالتعاون مع شركائنا. ونعتبر ذلك إسهاما حقيقيا في التعاون الدولي في مجال الطاقة وعاملا فعالا للاستقرار سيكون له تأثير إيجابي في الحالة العامة وسيوفر مزيدا من الاستقرار في النظام الكلي للعلاقات السياسية والاقتصادية في القارة الآسيوية.

واليوم نعمل بنشاط على تنفيذ مشروع آخر – خط أنابيب غاز بين تركمانستان وباكستان والهند. ونحن مقتنعون بأن ذلك مفيد لجميع الأطراف المعنية. وسيعزز المشروع انتعاشا اقتصاديا، ويوجد عددا كبيرا من فرص

العمل الإضافية، ويبني البنية التحتية ويدعم ويوطد الاستقرار السياسي في المنطقة.

وحاليا، فإن مسائل توفّر سبل الوصول المتساوي وغير المتقطع والمأمون إلى مصادر الطاقة ووسائل نقلها اكتسبت أهمية عالمية، ما ترك أثرا متزايدا في الحالة العامة في العالم وفي طابع وخطوط التعاون الدولي ومستوى مشاركة الدول والمناطق في عمليات التنمية. وذلك يتطلب رفع تلك المسألة إلى مستوى الأمم المتحدة، ووضع مبادئ مشتركة ونظم جلية تحكم العلاقات فيما بين الجهات المنتجة وبلدان العبور والجهات المستهلكة، تحت رعاية الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، تعتزم تركمانستان الإدلاء ببيان خلال الدورة الحالية، تقترح فيه اتخاذ الجمعية العامة لقرار بشأن القيام، تحت رعاية الأمم المتحدة، بإنشاء فريق من الخبراء يضع آلية دولية لإمداد مستقر للطاقة في العالم. وندرك أن العمل على وضع مثل هذه الآلية يتطلب الوقت والجهد من المجتمع الدولي والمسؤولية والمرونة والاستعداد للحل التوفيقي المعقول، وأنه يتطلب توفر الموارد السياسية والدبلوماسية والفكرية والمالية والتنظيمية. بيد أننا على اقتناع أيضا بأن الفوائد والمزايا الاستراتيجية، من وجهة نظر الأمن والاستقرار العالميين، ستفوق إلى حد بعيد جميع التكاليف والنفقات.

ومن البديهي في الظروف الراهنة أن الأمم المتحدة وحدها – بشرعيتها الفريدة وسلطتها المعنوية الضخمة والجهات المنظمة القانونية المتاحة لها والتجارب الواسعة النطاق في حل مسائل ذات الأهمية العالمية – يمكنها أن تحفز على القيام بهذه العملية، وأن توفر الظروف لحوار واسع النطاق وأن تعمل بوصفها ضامنة إذا تم التوصل إلى اتفاقات.

ولدى المجتمع العالمي فهم بأن مشكلة العبور المأمون والمعول عليه عالميا للسفن الناقلة للطاقة تتطلب إجراء مناقشات متعددة الأطراف. وتأكيدا لذلك، في سنة ٢٠٠٨ أيدت الجمعية العامة مبادرتنا بإطلاق حوار كذلك، ويجرى حاليا في إطار مختلف الاجتماعات الدولية والإقليمية. ونعتقد بأننا بحاجة إلى المضي قدما وإلى رفع الحوار إلى مستوى مؤسسي جديد بشكل أساسي. ولذلك، تقترح تركمانستان النظر في مسألة إنشاء هيئة خاصة في نهاية المطاف – مجلس الأمم المتحدة للطاقة. وغرض ومحتوى نشاطه هما توفير شكل سياسي وظروف تنظيمية لمناقشة منهجية واحترافية لكل نطاق المشاكل المتعلقة بالطاقة. ومع الاحترام الواجب، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى صياغة اقتراحاتها في ضوء هذه المبادرة.

منذ عشر سنوات أعلن مؤتمر قمة الألفية، في إعلانه، أن جميع الدول الأعضاء مسؤولة عن مصير الكوكب. بالنسبة إلى تركمانستان، فإن الأهداف الإنمائية للألفية تناسب عضويا خططنا الإنمائية، وتطابق أيديولوجيا ونظرة إصلاح الاقتصاد الوطني، وهي إلى حد كبير حددت خطوط تعاوننا على الساحة العالمية.

وضعت تركمانستان مسارا استراتيجيا للمشاركة الفعالة في إطار شراكة دولية عريضة من موقف دولة مسالمة ومستقرة سياسيا وقوية اقتصاديا؛ ومن أجل التعاون الإقليمي المتعدد الأبعاد القائم على أساس توافق مصالح مختلف البلدان وتأييد مشاريعها ومشاريع دولية واسعة النطاق أخرى تشارك فيها بلدان وشركات المنطقة وما يتجاوزها.

ونظرا للسمات الجغرافية لآسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، يبدو تطوير النقل والمواصلات هنا واعدا. وبناء شبكة حديثة واسعة للسكك الحديدية والاتصالات في المنطقة قد يعطي زخما كبيرا لمشاركة بلداننا بنجاح في التنمية الاقتصادية العالمية. ومن شأن ذلك كفالة تدفق داخلي للاستثمارات وتهيئة الظروف من أجل تعاون فعال بين بلدان

الشمال وبلدان الجنوب وبلدان الشرق وبلدان الغرب في سياق الواقع الاقتصادي فيما بين القارات في منطقة أوروبا وآسيا.

ونقترح أن تنظر الأمم المتحدة بجدية في آفاق تطوير بنية أساسية للنقل والمواصلات في آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين. ونرى أنه من المناسب أن تشارك الهيئات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وفي المقام الأول اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بنشاط في تلك المهمة.

إن حل المشاكل الإيكولوجية الخطيرة، وأولا وقبل كل شيء إنقاذ بحر آرال وتجديد الموارد الطبيعية الفريدة لبحر قزوين، عامل مهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة. وبصورة أكثر تحديدا، نرى أنه من الضروري إنشاء فريق خاص من الخبراء الدوليين يمكنه، بالتعاون مع الأمم المتحدة وكياناتها، أن يعد وثيقة قانونية دولية شاملة بشأن إنقاذ بحر آرال. وينبغي الاضطلاع بهذه المهمة فورا، استنادا إلى مذكرة التفاهم بين الأمم المتحدة واللجنة التنفيذية للصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال، الموقعة في عشق أباد في ٣ آذار/مارس ٢٠١٠.

وباختصار، نرى أنه من الضروري إتاحة الفرصة لتواجد الأجهزة المتخصصة التابعة للأمم المتحدة في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين بدون تأخير. ونتوقع أن يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بنشاط هناك أولا. ونقترح النظر في فتح مكتب إقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في إحدى دول المنطقة. وتركمانستان مستعدة لتوفير البنية الأساسية اللازمة.

ومن المسائل المهمة المرتبطة بشكل مباشر بالنظام الإيكولوجي استخدام الموارد المائية. وبصورة أكثر تحديدا، فإن ترشيد استخدام المياه في آسيا الوسطى أحد العوامل الرئيسية التي لها تأثير كبير على زخم التنمية الاجتماعية الاقتصادية لبلداننا. وترى تركمانستان أن المنازعات بشأن المياه ينبغي تسويتها على أساس قواعد القانون الدولي المعترف بها عالميا، مع أخذ مصالح كل بلدان المنطقة في الاعتبار، بمشاركة المجتمع العالمي ممثلا في الأمم المتحدة وفي ظل مشاركة نشطة لمنظمات دولية أخرى موثوقة.

وتهدف جهودنا إلى إنشاء نظام قوي وفعال للأمن والاستقرار الإقليميين في آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، مع الالتزام بالمفاوضات السلمية لتسوية المشاكل أو النزاعات. وهنا، فإن التفاهم المتبادل والثقة والانفتاح، فضلا عن النقاش الصريح والموضوعي لكل المسائل الموضوعية، أمور مهمة.

ويتطلب ذلك، بدوره، وضع آلية للحوار الإقليمي والاتصال المستمر المتعدد الأطراف بغية تطوير نهج يقبلها جميع الأطراف إزاء مسائل معينة. وينبغي إجراء هذا الحوار بشكل منتظم، في ظل جدول أعمال محدد بوضوح، وينبغي أن يتمتع المشاركون بالسلطة اللازمة لاتخاذ القرارات. ونقترح إنشاء منتدى رفيع المستوى بشأن الأمن والسلام والتعاون في آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين ليكون الصيغة السياسية لهذا التعاون. وينبغي أن يجتمع المنتدى بشكل منتظم، ويستضيفه كل بلد في المنطقة بالتناوب. ونحن مستعدون لتنظيم أول اجتماعاته في عشق أباد في غضون فترة زمنية معقولة.

وفي هذا العام، عقد مؤتمران دوليان بشأن تسوية الحالة في أفغانستان، في لندن وكابل. ونحن راضون، عموما، عن نتائج الاجتماعين، ونود أن نحدد نهجنا في ضوء القرارات المتخذة هناك.

أولا، تفهم تركمانستان وتدعم جهود إدارة أفغانستان لحسم الحالة عن طريق المحادثات لتحقيق الوحدة

والمصالحة الوطنيتين. ويتفق ذلك مع رأينا بشأن آفاق التنمية في أفغانستان. ونعتبر أنه من الضروري أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة الدولية لشركائه الأفغان. وفي هذا الصدد، فإن بلدنا إذ يأخذ في الاعتبار مركزه المحايد، مستعد لأن يعقد، تحت مظلة الأمم المتحدة، اجتماعا دوليا رفيع المستوى بشأن بناء الثقة في أفغانستان وتطوير مؤسسات دولة فعالة. ونحن مستعدون لمناقشة تنظيم هذا الاجتماع مع شركائنا الأفغان والممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان والهيئات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة المشاركة في مسألة أفغانستان ومع جميع الأطراف المهتمة.

ثانيا، انطلاقا من رغبتنا في مساعدة شعب ذلك البلد في بناء الدولة وتماشيا مع نتائج اجتماعي لندن وكابل، نعرض مساعدتنا في تدريب الموظفين الأفغان على الإدارة في مختلف المجالات في تركمانستان، برعاية الأمم المتحدة وبرامجها.

ثالثا، نرى أنه من المهم مساعدة أفغانستان في تطوير بنية تحتية للنقل. ويقترح بلدنا بناء خط سكك حديدية من تركمانستان إلى أفغانستان يمتد داخل الأراضي الأفغانية، بمساعدة المنظمات الدولية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية. وسنرحب بمشاركة المجتمع الدولي في ذلك المشروع.

رابعا، نعتقد أنه يتعين تكثيف جهود بناء خط أنابيب الغاز بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند. ويمكن أن يساعد خط أنابيب عبر أفغانستان بدرجة كبيرة في تنمية اقتصاد أفغانستان وحل المسائل الاجتماعية الرئيسية، بما في ذلك في مجال التوظيف واجتذاب الاستثمارات، ويمكن أن يكون له تأثير ايجابي على الحالة السياسية في البلد.

خامسا، إن تركمانستان مستعدة للنظر في زيادة إمداد الطاقة الكهربائية إلى أفغانستان وتوسيع نطاق بنيتها الأساسية للطاقة بغية ربطها بشبكة أفغانستان في المستقبل.

وندعو المجتمع الدولي إلى النظر في ذلك الاقتراح في الأمم المتحدة.

إن التعاون الشامل والموجه مع منظمة الأمم المتحدة خيار استراتيجي بالنسبة لتركمانستان. إن الأمم المتحدة، بالنسبة لنا، ليست مجرد الهيئة الدولية الأكثر تمثيلا. نحن نرى أنها عماد النظام الحالي للتعاون العالمي برمته، وتضمن الحفاظ على السلام وصونه وتوازن المصالح في الساحة الدولية وحفظ الهيكل الأمني الحالي.

وستواصل تركمانستان، مع المجتمع الدولي، استنادا إلى خبرة التعاون الإيجابية الحالية وحكمة ومسؤولية جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، السعي لتحقيق الأهداف النبيلة والمثل العليا للمنظمة.

الرئيس المشارك (السيد التريكي) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر المتكلمين بأن الوقت المحدد للبيانات هو خمس دقائق. وآمل أن يلتزموا بذلك قدر استطاعتهم.

(تكلم بالعربية)

تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب فخامة بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا.

الرئيس تاديتش (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أتمكن من مخاطبة هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. وأود أن اشكر الأمين العام بان كي - مون على قيادته النموذجية فيما يتعلق بهذه المسألة الهامة بالنسبة لمستقبل كوكبنا.

يواجه العالم المعاصر التحدي العالمي المتمثل في المسؤولية المشتركة عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومنذ أن اجتمعنا هنا في عام ٢٠٠٥، أحرز تقدم كبير وإن كان متفاوتا، بالرغم من الانتكاسات التي سببتها الأزمة المالية

والاقتصادية، وتقلب أسعار الطاقة والغذاء، وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي.

وبوصفها دولة مراقبة في حركة عدم الانحياز والاتحاد الأفريقي، تدرك جمهورية صربيا جيدا الجهود الكبيرة التي بذلتها البلدان النامية للوفاء بالتزاماتها. وسوف تستمر علاقاتنا الودية التقليدية، مع سياساتنا الراسخة للتضامن والمساعدة في كونها أساسا قويا للتعاون مع العالم النامي.

ويعتبر الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية أحد التحديات الحاسمة في القرن الحادي والعشرين. ولعل تحقيق المساواة في المجال الاقتصادي، في إطار العولمة، أهم إسهام يمكن أن تقدمه البلدان المتقدمة النمو.

أنا واثق بأن جمهورية صربيا ستفي بجميع الأهداف الإنمائية للألفية الثانية بحلول العام ٢٠١٥. ومع أن هذه الأهداف مترابطة جميعها ويعزز بعضها بعضا، أود أن أركز ملاحظاتي على أربعة أهداف منها وكيف تآزرت جهودنا بفعالية للوفاء بها من خلال استراتيجية صربيا للحد من الفقر، التي هي نفسها جزء لا يتجزأ من جهود الحكومة الصربية لتحقيق أولويتنا الاستراتيجية الرئيسية وهي – العضوية في الاتحاد الأوروبي.

لقد التزمنا بصنع السياسة الشاملة والمرتكزة على الأدلة. وأفضى ذلك إلى زيادة كفاءة استخدام الأموال العامة، بالاقتران مع مزيد من الشفافية والنجاح في مكافحة الفساد والجريمة المنظمة. واتخذت الحكومة الصربية أيضا التدابير لكفالة ألاّ يتلاعب المضاربون مرة أخرى على الإطلاق بأسعار السلع الغذائية الأساسية، مثل الحليب وزيت الطهي والدقيق وما إلى ذلك.

وفي هذه الأوقات الاقتصادية الصعبة، نعلق أهمية كبرى على توسيع شبكة الأمان الاجتماعية. ويجري التركيز على إنفاذ المساواة في الفرص ، والمساواة الجنسانية وتمكين النساء والأقليات، ونقوم بمضاعفة جهودنا لكفالة حماية المعاشات والمدخرات بالمحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي.

وفضلا عن ذلك، أخذت الاستثمارات الكبيرة في خدمات الرعاية الصحية والتعليم ورعاية الأسرة تؤتي أكلها، وبإدخال استراتيجية صربيا للحد من الفقر في خطة التعافي المطردة من أجل إيجاد فرص العمل وتحقيق النمو، وجذب الاستثمارات المباشرة الأجنبية وتحديث البنى التحتية. وتم تقليص معدل الفقر إلى النصف في فترة لا تتجاوز خمس سنوات. ومع ذلك، لم يكتمل عملنا بعد. فما زال الحد من الفقر في أوساط الأطفال يشكل تحديا كبيرا.

وكفالة الاستدامة البيئية من خلال الآليات المالية الابتكارية على الصعيدين الوطني والإقليمي جزء لا يتجزأ من جهودنا. وأحد الأمثلة الجيدة على هذه المحاولة هو مبادرة بلغراد بشأن تعزيز التعاون دون الإقليمي في مجال تغير المناخ.

إن تسديد تكاليف البنى التحتية البيئية، في بلدي وفي سائر جنوب شرق أوروبا، هو أحد أولويات السياسة العامة الهامة للغاية، لكن تغطية النفقات أصبحت أكثر صعوبة. وفي رأيي، يتصل الحل اتصالا وثيقا بسياسات الإصلاحات البيئية الأوسع، وبالتحديد إنشاء نظام للتمويل البيئي يتسم بالكفاءة واللامركزية وإيجاد السبل لتحديث البنى الأساسية البيئية ونظم الرصد.

لكن الأمر لا يقتصر فقط على إيجاد السبل لتسديد تكاليف الاستدامة البيئية. فعلى الصعيد الأوسع والمفاهيمي، يتعلق الأمر بالعمل على تحقيق اقتصاد يرتكز على المعرفة. ولذلك السبب نعمل على تنفيذ سياسات تعليمية ابتكارية واختراقات علمية وزيادة الوعي، كي يتسنى منع

المزيد من التدهور البيئي وتحقيق التنمية المستدامة الطويلة الأجل.

إن السبيل الوحيد الذي يتسم بالكفاءة كي تعالج البشرية التحديات العديدة للحضارة الحديثة هو قيام كل بلد بالاستثمار في العلم والابتكارات والتعليم، وبالتآزر مع السياسة والاقتصاد. ونحن ملتزمون التزاما تاما بالاستمرار في إيلاء الأولوية لبرنامجنا التشريعي للقيام بذلك، ونرغب في مساعدة الدول الشقيقة الأخرى في جهودها ومستعدون للقيام بذلك وقادرون عليه. والتضامن مع العالم النامي هو السبيل الوحيد لإنقاذ كنوز كوكبنا الطبيعية وضمان الصحة والازدهار للبشرية جمعاء.

الرئيس المشارك (السيد التريكي): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة الفريق موماباتي ميرافهي، نائب رئيس جمهورية بتسوانا.

السيد ميرافهي (بتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أهنئ السيد ديس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر سلفه، السيد علي التريكي، على قيادته للجمعية في دورتها الرابعة والستين. كما أود أن أشيد بالأمين العام، الذي تحت قيادته الحكيمة تمكنا من عقد هذه القمة البالغة الأهمية.

قبل خمس سنوات، اجتمعنا هنا في نيويورك لاستعراض التقدم المحرز في الأهداف الإنمائية للألفية منذ اعتمادها في عام ٢٠٠٠. وأظهر ذلك الاستعراض أن الحماس والالتزام اللذين أبداهما زعماء العالم في مؤتمر قمة الألفية لعام ٢٠٠٠ لم يترجما إلى النتائج المرجوة. ومن الواضح أن العديد من البلدان النامية قد تخلفت في تحقيق معظم الأهداف. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نجدد تعهدنا وأن نقوم بكل شيء ممكن لإخراج شعوبنا من ظروف الفقر المدقع والحرمان المهينة، تمشيا مع الأهداف الإنمائية للألفية.

وبالرغم من ذلك، لا يساورني شك في أن جميع الأعضاء ما زالوا ملتزمين بقضية إعلان الألفية. وفي حالة بتسوانا، نؤمن بروح ومغزى الإعلان، وبأننا كحكومة، ينبغي أن نسعى للقضاء على الفقر. ولقد عرض رئيس جمهورية بلادي أمام الأمة خارطة طريق صوب تعميم الرخاء على الجميع مرتكزة على السعي إلى التنمية البشرية والكرامة الإنسانية. ونحن نؤمن بأن بوتسوانا ستتمكن، من خلال خارطة الطريق، من إنجاز الكثير فيما يتعلق بتحسين مستوى معيشة مواطنينا.

وقد تعزز التزامنا بالأهداف الإنمائية للألفية في خطتنا الإنمائية الوطنية الحالية، التي تمتد للفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٦. وقد حققت بوتسوانا بعض التقدم صوب استئصال الفقر، حسبما يتجلى في انخفاض نسبة الذين يعيشون دون خط الفقر الأدنى. فنسبة الذين يعيشون دون ذلك الخط انخفضت من ٤٧ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى نسبة تقديرية تبلغ ٢٣ في المائة في عام ٢٠٠٩. ونحن باعتبارنا حكومة نؤمن إيمانا قويا بأنه ليس هناك أي مستوى مقبول للفقر.

ولبلوغ هذه الغاية أتيحت لمختلف الفئات من الفئات الضعيفة مثل المتقاعدين والأشخاص المعدمين واليتامى والأطفال المستضعفين الآخرين، فضلا عن المرضى الذين يتلقون العلاج في بيوتهم – أتيحت لهم إمكانية الحصول على الغذاء والتعليم ومستحقات المعيشة واللوازم الضرورية الأساسية الأخرى. إلا أننا، إدراكا منا لضرورة استدامة الحرب على الفقر، فإن بوتسوانا اعتمدت برنامجا مرنا لاستئصال الفقر يركز على النهوض بالنمو العريض القاعدة للقطاعات القادرة على إيجاد الفرص اللازمة لمستويات المعيشة المستدامة. والبرنامج موجه نحو تحسين القدرات

البشرية للفقراء من خلال الاستثمار في المؤسسات التي تدعم مشاركة الفقراء في عملية النمو وتقوية تلك المؤسسات.

وتواصل بوتسوانا تكريس موارد ضخمة لمحو الأمية وتنمية المهارات لمواطنيها. وتبعا لذلك، حقق هدف تعميم التعليم الابتدائي حيث بلغت نسبة الأطفال بين السابعة والثالثة عشرة من العمر المسجلين في التعليم الابتدائي أكثر من ٩٥ في المائة، بحلول عام ٢٠٠٧.

وحققت حكومتي تقدما ملحوظا في توفير الرعاية الصحية للسكان. وعلى سبيل المثال، ظلت نسبة الأمهات اللواتي يتمتعن أثناء الولادة بالرعاية الصحية على يد مهنيين صحيين مؤهلين تتراوح حول نسبة ٩٠ في المائة منذ عام ١٩٩٨. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل بوتسوانا تحقيق مكاسب كبيرة في مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعلى نفس المنوال، كانت نسبة ٦٢,٧ في المائة من الناس المصابين بالايدز والمستحقين للعلاج المضاد للفيروسات العكوسة يحصلون على العلاج في عام ٢٠٠٥، بينما يحصل اليوم أكثر من ٩٠ في المائة من المصابين على الأدوية المضادة للفيروسات العكوسة. وفي عام ٢٠٠١ كان ما يقرب من ٤٠ في المائة من الرضع الذين أنجبتهم أمهات حاملات لفيروس نقص المناعة البشرية مصابين بالفيروس. وتلك النسبة تناقصت إلى ٣ في المائة فقط. وبغض النظر عن التقدم الذي وصفته للتو، ما زلنا نواجه تحديات فيما يتصل بوفيات الأمهات والرضع.

الماء سلعة أساسية نادرة في بوتسوانا. لكن حكومتي تمكنت من توفير المياه الصالحة للشرب لأكثر من ٩٥ في المائة من السكان منذ عام ٢٠٠٠. وعلاوة على ذلك تتوفر لأكثر من ٨٠ في المائة من سكاننا إمكانية الاستفادة من خدمات الإصحاح المحسنة.

ويتمثل أحد أكبر التحديات التي تواجهها البشرية في تغير المناخ. وإن وطأة تغير المناخ محسوسة في كل أنحاء الكرة الأرضية، حسبما يتبين من النكبات الطبيعية التي لا تنتهي والتي تعصف بأجزاء كثيرة من العالم. وغني عن القول بالتالي إن تغير المناخ، إن لم يعالج بطريقة ناجعة وعلى وجه السرعة فإنه سيظل يعرقل الجهود الإنمائية ويزيد من المخاطر على الصحة العامة ويحبط المبادرات الرامية إلى استئصال الفقر ويتسبب في ضياع المكاسب المحققة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد شكلت بوتسوانا، في إطار استجابتها لهذه المسألة، لجنة وطنية معنية بتغير المناخ تتمثل ولايتها في الإشراف على السياسات الوطنية لتغير المناخ وتنفيذ الأنشطة المضطلع بها تنفيذا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ.

وفي مؤتمر قمة عام ٢٠٠٠، تعهدنا بتعزيز الأمم المتحدة بهدف تقوية سلطتها وتحسين كفاءتها، علاوة على تعزيز قدرتها على المواجهة الفعالة للطائفة الكاملة، والمتنوعة من تحديات عصرنا. فلنعمل على تيسير ذلك بإعطاء المنظمة الدعم الضروري حتى تتصدى للتحديات الإنمائية بأخذ زمام المبادرة في الوقت المناسب. ونثني على الأمين العام على تشكيله الفريق المعني بحشد الدعم لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المؤلف من شخصيات بارزة، الذي سيساعده في مساعيه الرامية إلى حشد الإرادة السياسية وحشد الطاقات حول الأعمال العالمية الرامية إلى جعل مؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية نقطة تحول في جهدنا الجماعي لتحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠١٥.

إنني أؤمن بأنه يجب التركيز بقدر أكبر على دعم مجموعات البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، مثل البلدان المتوسطة الدخل والبلدان النامية غير الساحلية والدول

الجزرية الصغيرة النامية. فتلك البلدان أو مجموعات البلدان لا تملك القدرات والموارد الكافية لدرء الكوارث ومواجهة التحديات الإنمائية.

ويتطلع وفدي إلى نتيجة عملية المنحى في نهاية هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى. واعتقد أن هذه النتيجة ستُدعم بما يكفي من الموارد.

الرئيس المشارك (السيد التريكي): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد خوسيه راموس – هورتا، رئيس جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية.

الرئيس راموس – هورتا (تكلم بالإنكليزية): في عام ٢٠٠٠، تجمع قادة العالم هنا لمدة ستة أيام في أيلول/ سبتمبر. وقد اجتمعنا لمناقشة دور منظومة الأمم المتحدة مع إطلالة قرن جديد ترقبنا بزوغ فجره بآمال وتوقعات وقطعنا على أنفسنا التزاما جسدناه في الأهداف الإنمائية للألفية.

وها نحن اليوم نجتمع مرة ثانية. وأملي بالنسبة لهذا اليوم والأيام المقبلة هو أن يعاد تنشيط الإرادة الحقيقية ذاتها التي أبديت في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ وأن تكون هذه المرة مشبعة بالدروس المستفادة القيمة.

ولئن كانت بلدان كثيرة قد استرشدت بالأهداف الإنمائية للألفية لتحسين ظروفها الاجتماعية والاقتصادية، لا تزال هناك مجموعة فريدة من البلدان، والأمم الضعيفة والأمم الأخرى التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع الأقل حظا. وتلك البلدان الضعيفة والبلدان الخارجة من الصراعات تواجه تحديات فريدة لم تستوعب جسامتها أثناء صياغة الأهداف الإنمائية للألفية. ففي ذلك الوقت، لم تكن مفاهيم مثل بناء السلام وبناء الدولة والهشاشة عناصر في مناقشات اجتماعات وضع المعايير الدولية، وبالتالي كان إدراك وطأتها على وضع إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في سياقه وتحديد الجداول الزمنية لذلك الانجاز غائبين للأسف.

وهنا أود أن أقول إننا، رغم جهودنا المتضافرة، يجب أن نتحلى بالواقعية وأن نعترف الآن، هنا، اليوم، بأن الدول الضعيفة والدول الخارجة من الصراعات هي أبعد ما يكون عن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وأنها على الأرجح لن تحققها في الجدول الزمني الذي توخاه واضعو تلك الأهداف. وكلما سارعنا جميعا بقبول هذا الواقع وشرعنا في إجراء تعديلات واتخاذ إجراءات عاجلة، كلما كان ذلك أفضل.

وأنا أوجه هذه الرسالة ليس بصفتي رئيس الدولة في بلدي، تيمور – ليشتي، فحسب، ولكن أيضا بصفتي ممثلا لمجموعة من الدول الضعيفة والخارجة من الصراع، تعرف بمجموعة ٧ +. ونحن ندعو إلى إرساء نموذج جديد باعتباره وسيلة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بجعل بناء السلام وبناء الدولة في صدارة أولويات العمل الدولي.

وفي بلدي وفي دهاليز هذا المبنى عينه، كافحنا كفاحا طويلا وشاقا للحصول على حقنا في تقرير المصير وحصلنا على الاستقلال قبل أقل من عقد. وفي تيمور – ليشتي، لدينا الآن، أكثر من أي وقت مضى في تاريخ دولتنا القصير، إرادة حقيقية سمحت لنا باعتماد وتنفيذ برنامج إصلاحي مصمم بشكل يتلاءم مع تنوع المشاهد التاريخية واللغوية والجغرافية والسياسية والثقافية التي تشكل تيمور – ليشتي المتحدة.

ولتحقيق هذا النجاح، جرت الاستعاضة عن الأفكار المستوردة بأفكار محلية المنشأ؛ ووُضعت الخبرات الدولية، وهي موضع ترحيب، في سياقها الصحيح مع ابتكارات محلية؛ وتم الإقرار بالمعارف المحلية وبقيمتها ومنحها الأولوية. ونفذت الدولة مهام رئيسية لبناء السلام وبناء الدولة حيث تعكف على توطيد وإصلاح القطاع الأمني لتعزيز السلام وأنشأت مؤسسات مثل لجنة الخدمة المدنية ولجنة مكافحة

الفساد وهيئة النفط الوطنية لإدارة مواردنا الطبيعية على أفضل وجه وأجرت إصلاحات قوية في الإدارة المالية العامة وفي الأخذ باللامركزية لتحسين مستوى الأداء.

واعتمدنا، للمرة الأولى، سياسات رحيمة اجتماعيا – بتخصيص معاشات تقاعد للمسنين والمعاقين وقدامى المحاربين – وأعدنا قرابة ٠٠٠ ١٥٠ شخص من المشردين داخليا إلى ديارهم خلال أقل من عامين على الرغم من كل الصعاب. وفي المقام الأول، حل الحوار محل الشقاق. وفي ضوء ما تقدم، يسعدني أن أفيد بأنه جرى إحراز تقدم كبير في تيمور – ليشتي.

وبينما خصص المجتمع الدولي حوالي ثمانية بلايين دولار لتيمور – ليشتي بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٦–٢٠٠٧ حسبما جرى الإعلان عنه في وقت سابق، فإن الفقر قد زاد على ما يبدو في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦. ومبلغ الثمانية بلايين دولار الذي يقال إنه قد خصص لبلدي يستدعي السؤال: لماذا؟ فمنذ عام ٢٠٠٧، ومع تولي حكومتنا لزمام مواردنا واضطلاعها بمسؤولياتها، تمكنت الحكومة من عكس هذا الاتجاه حيث جعلت الإنفاق العام حجر زاوية للجهود الرامية إلى تخفيف معاناة أضعف فئات مجتمعنا وحفز النمو الاقتصادي، وفي المقام الأول، توطيد مستوى الاستقرار الذي تحقق مؤخرا.

تولى الرئاسة نائب رئيس الجمعية العامة، السيد ميرافهي (بوتسوانا).

وقد وصفت ميزانيات للدولة تضاعف حجمها ثلاث مرات بمستوى مستهدف للإنفاق يبلغ ١,٤ بليون دولار منذ عام ٢٠٠٧. ويسعدني أن أفيد بتسجيل انخفاض في حدة الفقر نسبته ٩ في المائة، فيما حدث تحسن كبير في مؤشرات الفقر الرئيسية في الأهداف الإنمائية للألفية وتحقق ذلك في العامين الماضيين وحدهما.

وحققت تيمور – ليشتي نموا اقتصاديا مطردا بنسبة لا تقل عن ١٠ في المائة في المتوسط على مدار ثلاثة أعوام منذ عام ٢٠٠٧، مما وضعها في مصاف أسرع ١٠ اقتصادات نموا في العالم خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وارتفع نصيب الفرد من الدخل من القطاعات غير النفطية ارتفاعا كبيرا؛ وسيجري تخصيص ٣٠ في المائة من الميزانية العامة لدولتنا للإنفاق على الصحة العامة والتعليم الأساسي خلال الأعوام العشرة المقبلة.

وبخصوص الغاية المتعلقة بوفيات الأطفال في الأهداف الإنمائية للألفية، فإن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لدينا قد بلغ المعدل المستهدف لسنة ٢٠١٥، مثله مثل الكشف عن حالات الإصابة بالسل وعلاج المرضى، ويجري وضع غايات جديدة. وزاد معدل الالتحاق بالمدارس من ٦٥ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٨٣ في المائة في عام ٢٠٠٩ – ٢٠١٠. وفي الواقع، تسجل تيمور – ليشتي أوجه تحسن بعضها كبير والبعض الآخر صغير على صعيد مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية كافة.

وفي سياق معالجة الحاجة إلى التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أعددنا برنامجا مبتكرا من المقرر إطلاقه في العام المقبل. وبرنامجنا الخاص بالسوكو – أي القرى – في إطار تلك الأهداف يوفر تمويلا مباشرا لجميع القرى في تيمور – ليشتي وعددها ٤٤٢ قرية ويسلم لسكانها الزمام والمسؤولية عن الأعمال المجتمعية ويتيح الفرصة للتيموريين ليكونوا جزءا من التنمية وليس مجرد شهود عليها.

وبالنسبة لبلد استعاد الاستقلال في عام ٢٠٠٢، هل تكفي هذه المساعي للتغلب على تحديات ٤٠٠ عام من الاحتلال و ٢٤ عاما من الحرب والتخلص من آثار عقود وقرون من الإهمال، وهل يمكننا الآن أن نقول إن تيمور – ليشتي ستبلغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥؟

وجوابنا هو أننا سنكون قد حققنا بعضها وأنه كان بوسعنا بلوغ معظمها لو حدث تغيير في طريقة تقديم مجتمع المانحين للمعونات.

ويجب علينا أن نثق بممارسات ومبادئ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكرا اللاحق له، بجعل الملكية والمواءمة في صدارة الأولويات، مسترشدين أولا بمبدأي بناء السلام وبناء الدولة لأنه بدون تحقيق السلام لتأمين أرواح مواطنينا وسبل عيشهم وبدون قدرة الدولة على توفير الحماية والخدمات الحيوية، ستظل الأهداف الإنمائية للألفية حلما بعيد المنال للكثير من البلدان.

وعندما نقوم بهذا، كما هو الحال في تيمور – ليشتي، فإننا نظهر أن بوسعنا، معا، إحراز تقدم كبير. ويجب علينا الآن اتخاذ القرار الجماعي بالانتقال من الضعف إلى الحيوية وأن نفعل ذلك بنفس الهمة والجهد اللذين جرى التأكيد بهما على الأهداف الإنمائية للألفية في الأصل. فليباركنا الله العلي الرحيم جميعا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن لخطاب فخامة السيد نغوين منه ترايت، رئيس جمهورية فييت نام الاشتراكية.

الرئيس نغوين منه ترايت (تكلم بالفييتنامية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): تمثل الأهداف الإنمائية للألفية أقوى التزام من جانب الدول الأعضاء جميعا بالتنمية المنصفة والتي ترسي أساسا متينا للسلام والأمن الدوليين ولتعزيز التعاون المتعدد الأطراف.

ويسعدنا أن نرى النتائج الإيجابية التي تحققت حتى الآن وساعدت على تحسين حياة مئات الملايين من البشر، بما في ذلك سكان أفقر البلدان. والنساء والأطفال يلقون رعاية أفضل وأصبحوا قادرين على الاستفادة منها بقدر أكبر. ولعل أقيم الدروس المستفادة من ذلك هو أنه يجب جعل تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في صلب التعاون الدولي والاستراتيجيات الإنمائية للبلدان النامية. والقيام بذلك هو السبيل الوحيد لكي يتمكن المجتمع الدولي من تعبئة الموارد المطلوبة عبر تنفيذ سياسات وتدابير جديدة على الصعيدين الوطني والدولي.

ويسعدنا أن نبلغ الجمعية العامة بأن فييت نام حققت عددا من الأهداف الإنمائية للألفية قبل الموعد المقرر وأنها في طريقها إلى بلوغ بقية الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. والإنجازات المشجعة التي حققتها فييت نام – وبخاصة في مجالات الحد من الفقر وتوفير التعليم الابتدائي للجميع وتعزيز المساواة بين الجنسين وتخفيض معدل وفيات الأطفال وتحسين الصحة النفاسية ومكافحة الملاريا وغيرها من الأوبئة – تحظى بتقدير الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والدول الأعضاء.

وتنفّذ فييت نام التزاماتها عن طريق إضفاء الطابع المحلي على الأهداف الإنمائية للألفية وإدماجها في الاستراتيجيات والخطط والبرامج الإنمائية على جميع الصعد، وعبر تعزيز مشاركة الشعب فيها. والتقدم المحرز مرده أيضاً إلى الإصلاحات الشاملة التي قامت بها فييت نام والدعم الفعال من المجتمع الدولي.

وعلى الرغم من تلك الإنجازات المشجعة، لا تزال فييت نام تواجه مجموعة من الصعوبات. فالبنية التحتية للبلد ما زالت متخلفة، ومستويات المعيشة لشعبنا ما فتئت متدنية، ولا سيما في صفوف المجتمعات المحلية الموجودة في المناطق النائية والجبلية، والمناطق التي مزقتها الحرب، فضلاً عن ضحايا العامل البرتقالي/دايوكسين.

وتتشاطر فييت نام القلق المشترك إزاء أن ما يزيد على بليون شخص ما زالوا يعيشون في حالة من الفقر، والتقدم المتفاوت في تحقيق الأهداف بين البلدان، فضلاً عن

إمكانية ألاّ تحقق معظم المناطق عدة أهداف بدون اتخاذ تدابير قوية أخرى. وهذه الحالة المؤسفة متجذرة بعمق في العلاقات الاقتصادية الدولية المجحفة التي تحمل البلدان النامية على اتخاذ مواقف غير مناسبة، وفي عيوب تعتور السياسات الإنمائية الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، وعلى مدى السنوات العشر الماضية، تأثر تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية تأثراً سلبياً بفعل ازدياد أحادية الأطراف واستعمال القوة، والحروب والتوترات في أنحاء من العالم، ومؤخراً جداً بفعل الأزمتين الاقتصادية والمالية العالميتين، إضافة إلى التقلب الحاد في أسعار الطاقة، وانعدام الأمن الغذائي والتأثيرات التي يخلّفها تغيّر المناخ.

وتؤيد فييت نام مجمل الحلول والتدابير المعينة لكل هدف محدد في مشروع برنامج العمل الذي سيعتمد في هذا الاجتماع (A/65/L.1). إضافة إلى ذلك، يود الوفد الفيتنامي أن يؤكد على ما يلي.

أولاً، إن السلام والاستقرار شرطان مسبقان لتحقيق التنمية. لذلك، تكمن مسؤوليتنا المشتركة في دعم التسوية السلمية للتراعات الدولية، والسعي بنشاط إلى إيجاد الحلول العادلة للصراعات، وتيسير العلاقات السلمية والودية في ما بين الدول، والوقوف بحزم ضد الحروب واستعمال القوة.

ثانياً، يجب أن نواصل توسيع نطاق التعاون وتهيئة الظروف الدولية المؤاتية لمساعدة البلدان النامية في صنع السياسات وتعزيز قدراتها الإدارية. وفي ذلك الصدد، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بتعهداتها والتزاماتها، بما في ذلك ما يتعلق بالحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، والإسهام في إنجاح نتائج جولة الدوحة، وإلغاء التدابير التجارية المجحفة، وزيادة المساعدة الإنمائية.

وتدعو فييت نام بقوة إلى إنهاء الحظر الاقتصادي المفروض على كوبا.

وعملت فييت نام في السنوات الأخيرة، ضمن طاقتها، على توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبلدان جنوب – شرقي آسيا ومناطق أخرى.

ثالثاً، بغية تنفيذ التدابير التي ستتخذ في هذا الاجتماع، ينبغي أن نضع بسرعة برامج دولية ووطنية للتنفيذ بغية الإبقاء على التقدم المحرز، وتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية في جميع المناطق، بل السعي إلى تحقيق أهداف أسمى.

ولقد أظهرت لنا السنوات العشر الماضية أهمية وجدوى الأهداف الإنمائية للألفية، ووفرت لنا تجارب ثرية. وتتهيأ أمامنا الآن فرص جديدة، بما في ذلك الإدراك الكامل لأهمية التعاون المتعدد الأطراف الذي تكمن الأمم المتحدة في جوهره. وبناء على ذلك، وبوجود التصميم والإبداع والتعاون، فإنني على ثقة بأننا سنحرز تقدماً جديداً في جهودنا المشتركة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يدلي به فخامة السيد هيفيكيبوني بوهامبا، رئيس جمهورية ناميبيا.

الرئيس بوهامبا (تكلم بالإنكليزية): أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين في الإعراب عن الشكر للأمين العام على عقد هذه الجلسة العامة الرفيعة المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. إنه حدث يأتي في الوقت المناسب بعد عشر سنوات من اعتماد إعلان الألفية، وخمس سنوات قبل الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥.

في عام ٢٠٠٥، انعقدت هنا في مقر الأمم المتحدة جلسة عامة رفيعة المستوى لاستعراض التقدم الذي كانت تحرزه الدول الأعضاء إزاء تحقيق الأهداف. واليوم، بعد عشر سنوات على اعتماد إعلان الألفية وخمس سنوات قبل

التاريخ المستهدف، حان الوقت لإجراء جرد كي نرى ماذا تحقق، وكم تبقى مما ينبغي أن نقوم به.

ومنذ البداية، أدركت ناميبيا، من جانبها، أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من شأنه أن يكون عملاً مرهقاً. لذلك، قررنا أن ندمج تحقيق الأهداف في برامجنا وسياساتنا الإنمائية الوطنية، من قبيل خططنا الإنمائية الوطنية الخمسية ورؤية عام ٢٠٣٠. وتحقيقاً لذلك، تم تحديد غايات ومؤشرات وطنية لرصد التقدم في تحقيق الأهداف.

فعلى سبيل المثال، وسّعنا من نطاق إيصال الخدمات العامة وأسباب الراحة الاجتماعية. واليوم، يمكن لأغلبية شعبنا الحصول على المياه النقية. ويحصل ثلاثة أرباع سكاننا القاطنين في المدن على الكهرباء. وهناك العديد من المجتمعات الريفية تتوفر لها الكهرباء من خلال برنامج الكهربة الريفية. ومع ذلك، أُحرز تقدم أقل في توفير الصرف الصحي، ولا سيما في المناطق الريفية.

وتعتبر حكومتنا توفير التعليم والتدريب لشعبنا إحدى أهم الأولويات الوطنية. لذلك السبب، دأبنا طوال السنين على تخصيص أكبر نسبة مئوية من الميزانية الوطنية لقطاع التعليم. واليوم، يسير بلدنا في الطريق الصحيح لتحقيق هدف التعليم الابتدائي للجميع. ويسعدني القول إن ناميبيا حققت المساواة بين الجنسين، لا بل تخطت ذلك من حيث نسبة التحاق البنات في مدارسنا مقارنة بالصبيان.

وعلى العموم، إن التقدم في خفض نسبة وفيات الرضع كان بطيئاً، بينما أحرز في مجال صحة الأمهات تقدم في عدد الولادات على أيدي أفراد مدرَبين. ومعدل وفيات الأمهات يبلغ حالياً ٤,٩ حالة وفاة لكل ١٠٠ مولود حي. وهدفنا هو خفض ذلك الرقم، والاقتراب أكثر من بلوغ الهدفين ٤ و٥.

لقد أصبحت المضاعفات الناجمة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز السبب الرئيسي للوفيات في بلدنا. لكن حدث انخفاض كبير في عدد الإصابات الجديدة نتيجة لحملات التوعية العامة الجارية في جميع أنحاء البلد. وبالمثل، بالرغم من أن الملاريا تمثل السبب الرئيسي الثالث للوفيات في بلدنا، فقد جرى احتواؤها بتوزيع الناموسيات المعالجة بالمبيد الحشري، ورش اللوازم المترلية. ونتيجة لحملات العلاج والتوعية الجارية، أُحرز تقدم في علاج حالات مرض السل بنجاح، خاصة في الفترة منذ ١٩٩٦.

وتواجه ناميبيا انخفاضاً في المساعدة الإنمائية الدولية بسبب تصنيف البلد واحداً من البلدان المتوسطة الدخل. ومن منطلق إعلان ويندهوك الوزاري بشأن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل، الذي أُقر في آب/أغسطس ٢٠٠٨، أدعو نظام بريتون وودز، وغيره من المؤسسات المالية الدولية، لإنشاء آليات خاصة لتمكين البلدان المتوسطة الدخل مثل ناميبيا من الحصول على الموارد المالية لأغراض التنمية بشروط ميسرة.

وهناك بالفعل حاجة إلى تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية بهدف زيادة فعالية التعاون الدولي وتيسيره وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأود أن أحث شركاءنا في التعاون الإنمائي مجدداً على الوفاء بالواجبات التي التزموا بها في مختلف المحافل الدولية لتوفير الدعم المالي والتقني بشكل ثابت للبلدان النامية. وبالعمل معاً، نستطيع بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه صاحب السمو الأمير ألبرت الثاني، رئيس الدولة في إمارة موناكو.

الأمير ألبرت (تكلم بالفرنسية): قبل عشر سنوات، ومن هذا المنبر نفسه، (انظر A/55/PV.5) قدمت التزاماً

حازماً أمام الجمعية العامة بأن بلدي سيدعم بفعالية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعناها لأنفسنا حين اعتمدنا إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢). وفي عام ٢٠٠٠، أعربنا بشكل حاسم عن رغبتنا الأكيدة في بدء عهد جديد، وجددنا معاً عزمنا على تنفيذ أهداف الكرامة الإنسانية في الألفية الجديدة. وعقدنا العزم أيضاً على بذل كل الجهود الممكنة لمكافحة الفقر، بحيث نجعل العالم أكثر عدالة، وأكثر وحدة في تضامنه.

لذلك كيف يمكن لنا اليوم أن نبرر وفاة امرأة وهي تضع مولودها بسبب نقص الرعاية الملائمة؟ وكيف يمكن أن نبرر وفاة طفل من الجوع أو من مرض يمكن الوقاية منه بينما يتوافر لنا كل هذا التقدم التقني والعلمي؟ هذا المأزق الأخلاقي، والقناعة بأن السلام والأمن العالميين لا يمكن تحقيقهما بدون كفالة التنمية المستدامة للجميع، هما في قلب التوافق السياسي الذي يوحد كل المجتمع الدولي، وهو ما جئنا إلى هنا للنظر فيه. وقبل خمس سنوات من الموعد النهائي الذي يشكل اختباراً حاسماً للمنظمة، فإن مسؤوليتنا الجماعية وبقاء كوكبنا هما على المحك في هذا المنعطف المهم.

وقد كانت هناك بعض النتائج المشجعة، خاصة في مجالي التعليم الابتدائي ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهو ما يدفعنا إلى الاعتقاد بأن الأهداف لا تزال واقعية. ويجب أن تشجعنا هذه النتائج على مضاعفة جهودنا، حتى لا نرتد عن التقدم الذي أحرزناه. وعلينا أن نؤكد بشجاعة القيم الأساسية التي تقود العلاقات الدولية في عالمنا المتعاضد، وهي الحرية والمساواة والتضامن والتسامح واحترام الطبيعة والمسؤولية المشتركة.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد التزام بلدي باتباع سياسة في التعاون الإنمائي الدولي ترتكز على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك فإن المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها موناكو ستبلغ الهدف المحدد بـ ٠,٧ في المائة من الدخل الوطني الإجمالي بحلول ٢٠١٥، مما سيمكن إمارة موناكو من الالتحاق بمجموعة البلدان التي أظهرت القدر الأكبر من التضامن. وتزداد مساعداتنا، التي تضاعفت خمس مرات منذ ٢٠٠٠، بنسبة ٢٥ في المائة سنوياً. وهي تُقدم كلها في شكل منح، وتوجه إلى شركائنا من أقل البلدان نموا، وتستهدف المشاريع الإنمائية في مجالات الصحة والتعليم والبيئة والتمويل البالغ الصغر.

إن الفقر غير مقبول. فليس من المعقول أن بليون شخص لا يزالون يعانون من الجوع، وأن واحدا من كل أربعة أطفال في العالم النامي يعاني من نقص الوزن، وأن بليون شخص تقريباً لا يحصلون على حاجتهم اليومية من المياه. وقبل خمسة أعوام على الموعد النهائي لعام ٢٠١٥، لا نزال نتحمل مسؤولية جماعية. ويجب أن نغتنم الفرصة المتاحة لنا في هذه المرحلة الحاسمة لكي نجد وسيلة للوفاء بالتزاماتنا. وفي ذلك الصدد، أود أن أقترح أن نجعل من إمارة موناكو في السنوات المقبلة مركزاً خاصاً لتعزيز الشراكة من أجل التنمية بين مختلف أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص.

وعلاوة على ذلك، إلى جانب جهودنا الإنمائية المتزايدة، سيستمر بلدي في تقديم المساعدات في حالات الطوارئ، لا سيما للفئات الضعيفة المتأثرة بالكوارث الطبيعية المرتبطة بتغير المناخ.

لقد أطلقت الألفية الجديدة الكثير من الآمال، لكن تلك الآمال ضعفت بعض الشيء بسبب تزايد تهديدات شكلت ضغطاً على البشرية وعلى البيئة. وخلال هذا العام المكرس للتنوع الحيوي، وعشية الاجتماع الرفيع المستوى بهذا الشأن، علينا ألا نغفل أهمية المحافظة على البيئة التي نعيش فيها. وأنا شخصياً ألتزم بتطوير حلول مبتكرة وأخلاقية في

مجالات التنوع الحيوي، وتغير المناخ، والإدارة المستدامة لموارد المياه.

ويجب علينا، أكثر من أي وقت مضى، أن نقوم بالتعبئة، بشكل عاجل، من أجل استكمال التحضيرات لمؤتمر قمة ريو+٢٠. إن تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية مترابطان، وعلينا أن نسعى إليهما بتآزر. وأنا متأكد من أن الأهداف الإنمائية للألفية لن تتحقق إن لم نضع في الحسبان مفهوم الاستدامة. وفي هذا الصدد، يجب أن يشارك الجميع في هذا الجهد وفي القرارات المتخذة. ويجب جعل الحوكمة عالمية ومتعددة الأطراف، وتشاركية، على الطريقة التي اعتمدها الفريق غير الرسمي للحوكمة العالمية، الذي تؤيده موناكو تأييداً كاملاً.

وكما قال الشاعر الهندي فيكرام سيث، يجب ألا تقطع أبداً وعداً لطفل وأنت لا تنوي الوفاء به. وأنا واثق من أن كل من تكلم مِن على هذا المنبر يؤمن بضرورة بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية خلال السنوات الخمس المقبلة. لكن ليس الوقت الآن للحديث عن للاعتقاد، بل الوقت وقت الفعل.

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد ميخائيل ساكاشفيلي، رئيس جورجيا.

الرئيس ساكاشفيلي (تكلم بالإنكليزية): يسعدني ويشرفني أن أخاطب قمة هذا العام المكرسة لاستعراض الأهداف الإنمائية للألفية. ونتيجة لإعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) ما برحنا نشهد طيلة العقد الماضي تغيرات كبيرة في الطريقة التي نتناول فيها الاحتياجات الإنمائية العاجلة. وهذا النهج الجديد له ركنان، إدخال آليات مالية إضافية ابتكارية، والاعتماد على فكرة الملكية المحلية.

أولا، فيما يتعلق بالتمويل أعتقد أن المرفق الدولي لشراء الأدوية مثال ممتاز على الابتكارية. وكان يمكن أن يصبح بيروقراطية أخرى. ولكنه بدلا من ذلك ما برح يمثل نجاحا باهرا ويعمل بوصفه من أنجع الأدوات لدينا في التصدي لتحديات الألفية. وبالطبع نحتاج إلى المزيد من الأموال. فزيادة الأموال هامة. غير أن أموال المساعدة لن تفضي إلى نتائج ملموسة إلا إذا أعطينا اهتماما أكثر للفكرة الجوهرية المتمثلة في الملكية المحلية.

وإذا فهمنا الملكية المحلية بوصفها مجرد طريقة لمنح الأموال للبيروقراطيات المحلية ومن ثم السماح لها بإنفاقها بحرية، كما شهدنا في جورجيا، وفي العديد من البلدان الأخرى في أرجاء العالم، فهذا يعني أنه بإعطاء الأموال للمسؤولين المحليين لبناء المساكن، فإنهم سيبنون بها فيلات رائعة في بلدانهم الأصلية أو في الخارج. وقد رأيناهم يتلقون الأموال لإنفاقها على التعليم، ولكنهم استخدموها في إرسال أولادهم إلى أفضل الجامعات في الغرب أو في أماكن أخرى من دون إعطاء أي شيء إلى أبناء شعوبهم. وأُعْطِيت الأموال لهم من أجل الرعاية الصحية، بينما لا تزال المستشفيات في حالة مزرية ولا يتمكن الناس من الوصول إليها. ولكنهم يرسلون زوجاتهم وبناتهم لوضع أطفالهن في أفضل المستشفيات الأجنبية والتمتع بجميع وسائل الرفاهية الأخرى بينما يُثرون أنفسهم. فهذا ما تعنيه الملكية المحلية في بعض البلدان.

غير أن الكيفية التي ينبغي أن تُفهم بها حقا الملكية المحلية، كما تفهم في حالات أفضل، أن تلهم وتعزز الحكم المسؤول. فالأهداف الألفية ليست مجرد تعبير عن أخلاقيات عالمية جديدة أو فلسفة اقتصادية ومالية مطلقة. فالأهداف في نفس الوقت عالمية كما أنها محلية جدا في أهميتها وأثرها السياسي. إنها تتطلب ذوي مصالح محليين لتحمل المسؤولية السياسية من أجل إنجاحها. وببساطة لا يمكن للبلدان

أن تنعم بالاستقرار من دون تقليص حدة الفقر وتحسين نُظمها التعليمية والصحية.

ولا يمكن للعالم الأوسع أن ينعم بالاستقرار، وكلنا نعرف ذلك. فالمسألة لا تتعلق بالإرهاب فحسب، بل أيضا بالتهريب والهجرة غير الشرعية وغير ذلك من الآفات التي لا يمكن لأي جدار أن يحمينا منها. فلا يمكننا بناء الجدران؛ إذ أنها لا توفر الحماية. وقال حاكم ذكي في الولايات المتحدة ذات مرة أنه إذا ما أراد أن يُشيد جدارا ارتفاعه ٥٠ قدما، سيصنع المهربون سلما ارتفاعه ٥١ قدما. ويجب أن نكون أذكى وأسرع وأكثر ابتكارا، وفوق ذلك كله، أن نكون أكثر اتحادا لتحقيق أهدافنا.

ولا نزال نواجه معضلة عندما يتعلق الأمر بالملكية المحلية التي هي في عصرنا هذا نسخة عن مشكلة الدجاجة والبيضة. فالكفاح ضد الفقر يتطلب جهات فاعلة محلية مسؤولة ومستقرة. ولا يزال يتعين علينا أن نقلص من حدة الفقر لاستتباب الاستقرار السياسي المحلي. فكيف يمكننا أن نجعل الدائرة مربعة؟ ليس من المستحيل ذلك، ولكنه يتطلب رؤية واضحة وتفانيا. وبما أن الجمعية في غمرة عملها، أود أن أتقاسم بعض تجاربنا في جورجيا، أملا أن تساعد هذه التجارب في إلقاء الضوء على كيفية تحقيق الملكية المحلية.

منذ عام ٢٠٠٣، ما انفكت جورجيا تقطع شوطا طويلا في مكافحة الفقر وذلك بتوفير التعليم والعمالة والمأوى، وفي تحسين رعاية الأم والطفل، وفي مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية /الإيدز، وإدخال ممارسات بيئية مستدامة نأمل أن تساعد في التعريف بعمل الآخرين، مثلما نأمل بأن نتعلم من الآخرين لنتمكن من الإسراع في جهودنا في معالجة الأهداف الإنمائية للألفية وقد بينت تجربتنا بأن أول شيء يتعين علينا بلورته هو الشعور بالملكية المحلية وتوفر القدرة من أجلها، والشيء الجوهري في ذلك الصدد هو مكافحة الفساد.

إن مكافحة الفساد قد لا تكون على القائمة الرسمية للأهداف الإنمائية للألفية، ولكن الكل منا يعرف أنها متطلب أساسي لأي تقدم مجدٍ. وعند البدء بتنفيذ البرامج فإن كل الحديث يدور حول الفساد. عندما تم التوقيع على إعلان الألفية كانت جورجيا دولة ضعيفة ومشلولة جراء الهياكل الأساسية المتداعية لديها والفساد المنهجي. إذ أن بلايين من الدولارات التي تلقتها في شكل مساعدة لم تسفر عن أي شيء من الناحية الجوهرية. فكانت ساعات انقطاع التيار الكهربائي أكثر من ساعات إيصاله. وكانت المعاشات التقاعدية بالكاد تصل إلى المسنين. وكانت الفرص التعليمية متاحة على أساس الرشاوى بدلا من الجدارة. والأغلبية الكبيرة من المساعدة المتلقاة أثرت من كانوا في السلطة بدلا من منفعة من هم بأمس الحاجة.

إن ثورة الورد في عام ٢٠٠٣ قد أحدثت تغيرا كبيرا في الساحة. فقد كانت مكافحة الفساد أول هدف لحكومتي ونفذنا تدابير قانونية وتشريعية وعملية جذرية اقتضتها الضرورة لمواجهة الفساد. وليس من قبيل الصدف أن جورجيا في السنوات التي تلت بدأت تحقق نجاحا كبيرا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لقد كافحنا الفقر والجوع، بصورة مباشرة وبتوفير العمالة. وهذا تضمن التركيز على التنمية الاقتصادية السريعة وتوليد الوظائف وتهيئة مناخ استثماري جيد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وإصلاح نظام المعاشات التقاعدية، وتوسيع الشبكة الاجتماعية للمتقاعدين وغيرها من الفئات الضعيفة اجتماعيا.

في عام ٢٠٠٣، تجاوز معدل الفقر لدينا ٤٢ في المائة. أما الآن فهو أقل من ١٨ في المائة. والفقر المدقع – عندما يعيش الناس على أقل من ١,٥٠ دولار في اليوم – بلغ

١٨ في المائة. أما الآن فهو أقل من ٦ في المائة. إن ما أحرزناه من تقدم يشجعنا على مواصلة عملنا. وبالطبع، عندما نتكلم عن ٦ في المائة، فإن ٦ في المائة كثيرة جدا. أما عندما نتكلم عن ١٨ في المائة فإن ١٨ في المائة كثيرة جدا.

إن تحسين التعليم – وهو هدف آخر من الأهداف الإنمائية للألفية – عنصر جوهري في رؤيتنا الاقتصادية، بما في ذلك تخليص الناس من براثن الفقر. لقد وسعنا من التعليم الابتدائي العام ليمتد إلى برنامج مدته ١٢ عاماً. ووفرنا أيضاً مدارس جديدة للتدريب المهني لتمكين الناس من المشاركة في الاقتصاد. ووضعنا برنامجاً طموحاً لتعليم اللغة الإنكليزية واستقدمنا إلى مدارسنا ١٠ ٠٠٠ مدرس تعتبر الإنكليزية لغتهم الأصلية لكفالة توفير فرصة واسعة مفتوحة أمام الجيل المقبل لدينا. ونعمل حالياً على البدء بتشييد وتشغيل جامعة تكنولوجية متقدمة جداً في باتومي، أروع مدينة واقعة على البحر الأسود. ونحن مستعدون لتخصيص مبالغ كبيرة من الأموال لكي تخرج تلك الجامعة إلى حيز الوجود والعمل على وضع أعلى المعايير العالمية لبلدنا ومنطقتنا.

ولكن مرة أخرى لا يكفي تشييد المدارس وإنفاق الأموال على البرامج. بل علينا تمكين ذوي المصالح في النظام التعليمي وجعلهم يشعرون بالمسؤولية – بعبارة أخرى، منحهم الحس بالملكية المحلية. لذلك أفخر بأن جورجيا كانت أول بلد بعد انتهاء الاتحاد السوفياتي يُدخل نظام الإدارة الذاتية في المدارس في جميع أرجاء البلاد.

منذ عام ٢٠٠٣ ما فتئت جورجيا تعمل من أجل إصلاح نظام الرعاية الصحية لدينا على نحو واسع جدا لزيادة الشفافية في التأمين الصحي وأسواق الأدوية. ولدينا برنامج شامل يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، بما في ذلك برامج تستهدف الفئات ذات الخطورة العالية، وبرامج معالجة لمن بحاجة إلى معالجة، وحملات تعليم للإبطاء من انتشار هذا المرض والتقليل من الوصمة الاجتماعية المرتبطة به.

لقد حاولنا أيضا التطرق إلى بعض الأمراض الثانوية التي كثيرا ما تكون متصلة بفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك السُل والتهاب الكبد الوبائي ”ب“. وإنشاء أماكن للسل في المرافق الصحية الأساسية أدى إلى إشراف يومي مباشر على تناول الدواء والذي ارتفع تناوله من ٢٨ في المائة إلى ٩٨ في المائة. وفيما يتعلق بهذه المسألة وغيرها من مسائل الرعاية الصحية تضطلع بدور القيادة ومتابعة البرامج ساندرا إليزابيث رولوفس. وهي أيضا زوجتي. إنها لا تعمل بصفة مديرة للمؤسسة فحسب، بل تعمل أيضا بصفة ممرضة طبية في المستشفيات التي ترعى المرضى الآخرين. لذلك فإني أعرف عن هذا الموضوع جيدا.

ويركز عملنا أيضا على صحة الأم والطفل ويشمل مبادرات على مستوى الدولة لتحسين تنظيم الأسرة والرعاية بشكل أكثر شمولا للأمهات قبل الوضع والأطفال حديثي الولادة. ويشارك القطاع الخاص كجزء لا يتجزأ من العمل في هذا الميدان. إننا نعتقد أن ذلك سوف يساعدنا على توفير حلول مستدامة على الأمد الطويل لتحسين الظروف في كل أنحاء جورجيا.

وكانت جورجيا البلد الأول الذي استضاف مشروعا نموذجيا في دورة منظمة الصحة العالمية في موضوع رعاية التوليد والمواليد الجدد القائمة على الأدلة الحديثة، ونتج عن المشروع تقليل عدد الجراحات القيصرية إلى ١٠ في المائة من مجموع الولادات وتخفيض عدد جراحات توسيع الرحم من ٦٩ في المائة إلى ٩ في المائة، بالإضافة إلى زيادة حضور الزوج أثناء الولادة من صفر إلى ٩١ في المائة.

وكان من حسن حظنا أن ثورتنا قادتها نساء من دعاة الإصلاح بقدر من قادها من الرجال. ونتيجة لذلك أوجدت جورجيا الجديدة والنابضة بالحيوية العديد من الفرص للنساء وألهمتهن بالمشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية.

وأخيرا، أود أن أتناول بعجالة موضوع الاستدامة البيئية. وإذا كان هناك درس ينبغي لجمهورية سوفياتية سابقة أن تتعلمه من التخطيط السوفياتي، فهو أن النمو الاقتصادي ينبغي ألا يتحقق على حساب البيئة. وللتصدي لتنمية جورجيا الاقتصادية، سعينا إلى كفالة التقيد بالممارسات البيئية الآمنة. وفعلا، حققنا تحويل قطاع الطاقة بالدرجة الأولى من خلال الاستثمار في مصادر توليد الطاقة الكهرمائية وهي مصدر طاقة متجددة أكثر نقاء وأمانا.

ونحن، بطبيعة الحال، نواجه شاغلا بيئيا كبيرا في هذه المرحلة، ولكنه يتصل بحالة أبخازيا الواقعة تحت الاحتلال الروسي، حيث أن حكومة جوريا، للأسف، لا تملك القدرة على التدخل من أجل المحافظة على البيئة. ويساورنا القلق الشديد حيال آثار ما يجري من نهب الموارد في أبخازيا، دعما لبناء أماكن للألعاب الأولومبية في عام ٢٠١٤ التي ستجري في المنتجع الروسي سوكي الواقع على الحدود.

وأود أن أطلب إلى شركائنا مساعدتنا على مراقبة الوضع بعناية، حيث أنه إذا كان للأهداف الإنمائية للألفية أن تتحقق، فعلينا أن نتلافى وجود ثقوب سوداء في الحوكمة. واليوم، تغطي هذه الثقوب ٢٠ في المائة من جورجيا. ولهذا السبب، أدعو الجمعية العامة بأسرها إلى دعم استراتيجية جورجيا المقترحة للمشاركة في جميع الأراضي المحتلة، التي تقدم مختلف البرامج على أساس الاتصال فيما بين المواطنين. ومع أن لدينا ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ ومشرد داخليا من تلك الأراضي وأن أغلبية تلك الأراضي خالية عمليا من السكان، فإننا لا نريد للمواطنين المتبقين هناك أن تتجاوزهم خطط التنمية. إن تنفيذ هذه الاستراتيجية لا يمكن أن يتحقق بدون مشاركة جادة من قبل المجتمع الدولي.

إن نجاح جورجيا في التغلب على آفة تخلف النمو لم يكن سيصل إلى ما وصل إليه بدون برنامجها المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. فالأهداف الإنمائية تسهل إقامة الشراكات التي تعالج الاحتياجات المحلية بكفاءة وفعالية أكبر. وهذه الآلية الجديدة للتكامل الدولي تمثل أداة هامة للبلدان النامية التي لديها حكومات مسؤولة ومستعدة للاستجابة. وفي جورجيا، حيث شاهدنا الاحتلال يدمر دولتنا، حالفنا الحظ في أن نجد الغذاء لبطوننا والقدرة على تنظيم أنفسنا لنكافح ضد من اعتقدوا أن الإثراء الذاتي حق من حقوق القيادة.

ولكنني من الواقعية بحيث أعلم أن الناس في أماكن كثيرة شاغلهم الوحيد هو بقاؤهم وبقاء أطفالهم على قيد الحياة، مما لا يترك لهم متسعا من الوقت ليحلموا بكيف يمكن أن يبدو المستقبل أفضل. وعليه، من الحيوي اليوم أن نتكلم باسم من لا يتمكنون من الكلام عن أنفسهم. إن مكافحة الفساد وتوليد الإحساس بالملكية المحلية أمران أساسيان خلال السنوات الخمس القادمة من برنامج الأهداف الإنمائية للألفية وما بعدها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن لخطاب فخامة السيد أحمد عبد الله سامبي، رئيس اتحاد جزر القمر.

الرئيس سامبي (تكلم بالفرنسية): إن الجهود التي بذلتها البلدان بشكل انفرادي وجماعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قد حققت تقدما على مدى سنوات كثيرة. ومع ذلك، فإن أغلبية الآفات التي حددناها في عام ٢٠٠٠، لم يتم القضاء عليها بعد. بل أن بعضها زاد سوءا، مما وسّع

نطاق التحديات التي يجب أن نتغلب عليها بحلول عام ٢٠١٥.

وعلى غرار بلدان أخرى، حقق اتحاد جزر القمر تقدما ملحوظا بالنسبة لبعض الأهداف الإنمائية للألفية على الرغم من الوضع الاقتصادي والمالي الذي تجد نفسها في ظله، لا سيما فيما يتعلق بنقص الموارد، وبخاصة في ميزانية الاستثمار. وقد أدى ذلك إلى الكثير من التأخير في بلوغ الأهداف الأخرى.

ويحدونا أمل كبير فيما يتعلق بالتعليم الابتدائي ووفيات الأطفال. ففي الفترة بين عامي ١٩٩١ إلى ٢٠٠٩، ارتفعت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية من ٦٣ إلى ٧٦ في المائة، وارتفعت نسبة الأطفال الذين يكملون التعليم الابتدائي من ٤١ إلى ٥٧ في المائة. وبالمثل، في الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٧، هبط معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ١٣٠ إلى ٦٦ في كل ٠٠٠ ١ من المواليد الأحياء، بينما هبط معدل وفيات الأطفال دون سن عام واحد من ٨٦ إلى ٤٩ في كل ٠٠٠ ١ من المواليد الأحياء. ويحدونا أمل كبير في أن نحقق الأهداف ذات الصلة في هذا المجال، وذلك بالحد الأدنى من دعم شركائنا.

ومن ناحية أخرى، سيكون من الصعب للغاية أن نحقق الأهداف المتعلقة بالعمالة والبيئة. فقد عانى بلدي من الكثير من التأخير في هذين المجالين، وتعرقل تنفيذ سياساتنا واستراتيجياتنا نتيجة لمشاكل كثيرة فيما يتعلق بالتمويل والقدرات المؤسسية. ومع ذلك، سوف نستمر في مضاعفة جهودنا للتغلب على تلك التحديات.

ويواجه كوكبنا الأرضي وضعا بالغ الخطورة بسبب تغير المناخ، كما لاحظنا في ريو دي جانيرو منذ ١٧ عاما. ولذلك، ينبغي أن نغتنم هذه الفرصة لتعبئة رغبتنا المشتركة في العمل لتحقيق عالم أكثر نقاء وقدرة على الاستمرار، وأن نتعهد بالالتزامات التي تمكننا من إنقاذ العالم، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة المهددة بأن تغمر في البحار الآخذة مستوياتها في الارتفاع.

وبحلول عام ٢٠٢٥، قد يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر إلى نزوح قطاع كبير من سكان بلدي وإلى تدمير أجزاء من بنيتنا الاقتصادية. وأشارت التوقعات في عام ٢٠٠٣ إلى انخفاض توفر المياه نتيجة لجفاف ٦٣ نهراً من مجموع ٧٥ شملتها عملية مسح أجريت عبر جزرنا في عام ١٩٦٠. وفضلاً عن ذلك، وعلى مدى الثلاثين عاما الماضية، شهدنا ارتفاعاً في درجات الحرارة بمعدل درجة واحدة سنوياً. وكان لتلك الزيادة أثر سلبي على التنمية الاجتماعية – الاقتصادية حيث ساعدت على زيادة انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض المعدية. وربما كانت هناك أيضاً آثار شديدة على الأمن وعلى السياحة، أحد القطاعات التي يقوم عليها النمو الاقتصادي في بلدنا.

وأود أن أشدد على أن اتحاد جزر القمر يتمتع بقدرة هائلة في موارد الطاقة الكهرمائية، والطاقة الشمسية وتوليد طاقة الريح وموارد الطاقة الحرارية الأرضية. وتقديم المساعدة المالية والتقنية لاستغلال تلك الطاقة سيتيح لنا إمكانية المشاركة في الجهد العالمي لتخفيف آثار تغير المناخ وتحسين الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لشعب جزر القمر.

وأعتقد أن التقدم المحدود المحرز في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية إنما يرجع في جانب كبير منه إلى التمويل غير الكافي للتنمية. فأفقر البلدان وأكثرها هشاشة تعاني غالباً من وصول محدود للغاية إلى المساعدات الإنمائية الرسمية. وتقديرات التكاليف والاحتياجات اللازمة لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية التي أعدت بناء على توصيات مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، قد أدت بتلك البلدان إلى اعتماد خطط إنمائية طموحة للغاية لا يمكن

استدامتها مالياً بدون مساعدة دولية كافية. واتحاد جزر القمر يملك موارد داخلية محدودة، وفي ضوء هذه الخلفية تبدو برامجنا للتعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية غير واقعية. ولذلك، فإننا نرتب أولويات طموحاتنا في إطار برنامج عمل لاستراتيجيتنا الإنمائية يقوم على أساس إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

وختاماً، أود أن أعرب عن أملنا الوطيد في أن يشكل اجتماع القمة هذا نجاحاً تاريخياً من أجل بقاء تعددية الأطراف ويستمر التضامن الدولي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب فخامة السيد خورخي إيفانوف، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

الرئيس إيفانوف (تكلم بالمقدونية، وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية): في البداية، أود أن أغتنم الفرصة هذه للإعراب عن امتناني للأمين العام ولجميع من شاركوا في إعداد وتنظيم هذا الاجتماع على دورهم الريادي والتزامهم باستمرار تركيزنا على الأهداف الإنمائية للألفية. ويشرفني أن أحظى بهذه الفرصة لمخاطبة الجمعية العامة في هذه المرحلة حيث نبقى جميعا متحدين في رغبتنا في بناء مستقبل مفعم بمزيد الأمل وحقبة جديدة من الازدهار تتاح الفرصة خلالها لكل إنسان للعيش بكرامة.

إننا نعيش في زمن يتعافى فيه العالم ببطء من الأزمة الاقتصادية العالمية. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن الأزمة الاقتصادية والمالية دائماً ما تكون أزمة إنسانية أيضاً. لأنها تخلف الفقر لكثير من البشر. والتقدم البطيء على صعيد استئصال شأفة الفقر المدقع يمثل مشكلة أخرى، إضافة إلى تحديات عديدة أخرى، مثل الصراعات وانعدام الأمن الغذائي وعدم المساواة بين بلدان العالم ومناطقه بشكل متزايد.

ونحن نشهد أيضاً زيادة سريعة في عدد وكثافة الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان. ففي ظروف يتسارع فيها تغير المناخ، قد تسفر تلك الكوارث عن خسائر بشرية أكبر وأضرار مادية أفدح. ولن تفلت البلدان المتقدمة النمو ولا البلدان النامية من آثار تلك الكوارث. لذلك، يجب أن نتحرك بسرعة. والإرادة السياسية القوية ضرورية. وجميعنا يعرف ما حققته بلداننا ومنظماتنا الدولية بالفعل، وجميعنا يدرك حجم التحديات والمهام التي تنتظرنا في المستقبل. ولكن، ليس كل البلدان ومناطق العالم تواجه التحديات نفسها.

إن منطقة جنوب شرق أوروبا، التي ينتمي بلدي إليها، قد أحرزت تقدما ملحوظاً على صعيد بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأُذكر بأنه، بالمقارنة بما كانت عليه الحال قبل عشر سنوات فحسب، فقد حققت المنطقة برمتها نجاحاً كبيراً. فقبل عشر سنوات خلت، عندما اعتمدت الأهداف الإنمائية للألفية، كانت منطقتنا تتعافى من فترة عصيبة. وإذ استرشدت بفكرة المستقبل المشترك في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وذكرى فترة الصراع السوداء ما زالت ماثلة في الأذهان، بدأت جميع بلدان المنطقة الآن تحريك مجتمعاتها صوب تعاون إقليمي شامل. وانصب اهتمام الجميع في المنطقة على الهدف المشترك. وكان هذا شرطاً مسبقاً للتركيز على الأهداف الإنمائية للألفية أيضاً، وبذلك حققنا نتائج محددة.

فما هي الإنجازات التي حققتها جمهورية مقدونيا في بلوغ تلك الأهداف؟ في مجالات مثل الحد من المخاطر الصحية والتوسع في التعليم، أحرزت جمهورية مقدونيا تقدماً مشهوداً. كما أحرزنا تقدماً على صعيد تحسين البيئة. لكن، يمكننا أن نقرر أنه في مجالات مثل الفقر والشراكة الإنمائية، لم يتحقق سوى تقدم ضئيل.

وثمة سبب لبطء التقدم في تلك المجالات. فالنسبة للكثيرين في هذه القاعة، قد يكون من الغريب أن يسمعوا أن أسباب التنمية غير المؤاتية، في جانب منها، ينبغي التماسها في إجراءات اتخذتها دولة عضو في الاتحاد الأوروبي وفي منظمة حلف شمال الأطلسي. وللأسف، لا بد لي أن أبلغ الجمعية بأن من يعرقل خطى التنمية الاقتصادية في جمهورية مقدونيا هو جارنا المباشر.

لقد فرضت علينا مشكلة تتعلق باسم بلدي. وهذه ليست مشكلة سياسية فحسب؛ بل إنها تنطوي كذلك على تداعيات خطيرة بالنسبة لتنميتنا الاقتصادية واجتذاب الاستثمارات الأجنبية، الأمر الذي يمكن أن يؤدي بصورة مباشرة إلى الحد من الفقر والبطالة. وبعد ١٥ سنة من الحظر التجاري الأول الذي فرضته الجمهورية الهيلينية، تواجه مقدونيا اليوم حصاراً جديداً لا يشبه الحظر المفروض خلال التسعينيات، وإن كانت له نفس العواقب.

الحقيقة أن اليونان هي أحد أكبر المستثمرين في جمهورية مقدونيا. ولكن الحقيقة أيضاً أن أعمال الحصار ذات الصلة بعمليات الاندماج تعوق قدرتنا على اجتذاب مستثمرين آخرين واستثمارات أخرى بصورة غير مباشرة. ولكن ذلك لا يثبط عزيمتنا. ونعتقد أننا سنتوصل قريباً إلى حل مع جارتنا لضمان مستقبلنا الأوروبي والأوروبي – الأطلسي، ومن ثم ضمان رخاء مواطنينا. ونحن مستعدون لذلك حقاً.

وجمهورية مقدونيا ستبقى ملتزمة بالحد من الفقر والإقصاء الاجتماعي.

ولذلك بدأنا بالإعداد لوضع استراتيجية وطنية للإدماج الاجتماعي. وأعتقد بأن هذا الإطار الاستراتيجي سيساعدنا في تحسين التماسك الاجتماعي.

ونولي الاهتمام الخاص لمجتمع الروما في جمهورية مقدونيا. وقد حددنا الفترة الممتدة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٥ بعقد إدماج الروما، بقصد مساعدة هذا المجتمع الضعيف المستبعد اجتماعيا على هامش المجتمع على أن يصبح مدمجا في كل مجال اجتماعي. وهذه مهمة ضخمة ننفذها بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة.

واليوم، لعل مقدونيا تستطيع أن تعتز بأنها تقدم المعاملة المثلى لهؤلاء السكان الضعفاء ليس في المنطقة فحسب ولكن خارجها. في جمهورية مقدونيا للسكان الروما حكمهم الذاتي المحلي ومدارسهم ووسائطهم للإعلام وكل شيء لازم لجعل حياة المجتمع طبيعية. ومن استقلال جمهورية مقدونيا إلى الحاضر للروما ممثلوهم في البرلمان والحكومة وجميع مجالات إدارة الدولة. ونحن على استعداد لأن نشاطر الجميع تجاربنا الإيجابية ودروسنا المستفادة.

ومفتاح النجاح الفردي والتقدم الاجتماعي يكمن في التعليم الشامل، ولذلك، فإن الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية في جمهورية مقدونيا أمر إلزامي. ونحن نقوم كل يوم بزيادة الفرص والاستثمار في تعزيز التعليم للشباب، ونفذت جمهورية مقدونيا مشروعا معنونا ”توفير جهاز حاسوب لكل طالب“.

وندرك التآزر القائم بين الأهداف الإنمائية للألفية. والتعجيل بإحراز التقدم في مجال واحد يستلزم القيام بنفس العمل في مجالات أخرى. وذلك التآزر أثَّر في جمهورية مقدونيا في مجال صحة الأم والطفل، مما أدى إلى انخفاض وفيات الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، نحن ملتزمون بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل والأمراض الخطيرة الأخرى.

ولكن، هناك مسائل تتطلب استجابة عالمية. وآثار تغير المناخ حقيقة واقعة فعلا. ولذلك نحتاج إلى العمل على

نحو مشترك للتكيف مع تغير المناخ وللحد من خطر الكوارث.

وبروح التعاون والتضامن نتفاءل بأن الأهداف الإنمائية للألفية ستُحقق. وسنواصل العمل على نحو بناء وسيكون التزامنا كاملا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن لخطاب دولة السيد جيتر ستولتينبرغ، رئيس الوزراء في مملكة النرويج.

السيد ستولتينبرغ (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): منذ عشر سنوات وقعتُ على إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) هنا في نيويورك مع قادة العالم الآخرين. ووعدنا بتحسين سُبُل كسب المعيشة لملايين الناس في كل أرجاء العالم. ولأول مرة قطع قادة العالم على أنفسهم التزامات ملموسة بالحد من الفقر وبتوفير سبل الوصول إلى التعليم والصحة والخدمات الأساسية الأخرى. ولدينا خمس سنوات متبقية للوفاء بتلك الوعود.

وقد حققنا التقدم. فمئات الملايين قد انتُشلوا من الفقر المدقع. والطلاب ملتحقون بالمدارس اليوم أكثر من أي وقت مضى. وأُنقذ ملايين الأشخاص عن طريق التحصين والخدمات الصحية المحسنة، والمياه النظيفة والمرافق الصحية الأفضل. بيد أننا لا نزال متخلفين في تحقيق أهدافنا. وجُعلت مهمتنا منطوية على تحد أكبر بسبب الأزمة المالية العالمية، والآثار الوخيمة لتغير المناخ وأزمة الأغذية على الصعيد الدولي. وثمة بلدان كثيرة نكثت بوعودها.

وأكثر من نسبة واحد في المائة من الدخل الوطني الإجمالي للنرويج يخصص للمساعدة الإنمائية، ونحن ملتزمون بالحفاظ على ذلك المستوى. وأشجِّع البلدان الأخرى على الاقتداء بنا. ولدى بلدان كثيرة القدرة على القيام بذلك، حتى في أوقات اقتصادية شاقة. وأدعو البلدان النامية إلى تعبئة مزيد من مواردها الداخلية، عن طريق توسيع قاعدتها الضريبية، ومكافحة الفساد وزيادة الشفافية وتحسين المساءلة. والتدفقات المالية غير المشروعة من البلدان النامية تُقدَّر بأكثر من ستة أضعاف المساعدة الإنمائية السنوية الإجمالية المقدمة إليها. ويجب وقف هذا الاستنزاف للموارد الحيوية للتنمية.

وتؤيد النرويج تأييدا قويا جميع الأهداف الإنمائية للألفية. وأخذنا على عاتقنا مسؤولية خاصة عن تحقيق هدفي الحد من وفيات الأطفال وتحسين صحة الأم. هذان هما الهدفان الأكثر تأخرا. ولكن من الممكن تحقيقهما إذا بذل العالم مزيدا من الجهد. ولدينا القوة على إنقاذ هؤلاء الملايين من النساء والأطفال بحلول عام ٢٠١٥ – إنقاذهم من الموت لأسباب من الممكن الوقاية منها بسهولة، بمجرد توفير الخدمات الصحية الأساسية والمياه النظيفة والتحصين، والخدمات التي يتلقاها كل طفل في كل بلد متقدم النمو كأمر روتيني. ولذلك، زادت النرويج بثلاثة أضعاف معونتها للصحة العالمية منذ اجتمعنا هنا قبل عشر سنوات.

لقد عملنا مع شبكة من القادة العالميين لوضع سياسات فعالة لصحة الأم والطفل، وهي سياسات تُحرز النتائج. إن المانحين ودافعي الضرائب بحاجة إلى رؤية نتائج استثماراتهم. والبلدان الشريكة يجب أن تفعل ما يتوجب عليها. وللوصول إلى موارد جديدة وإضافية يجب عليها أن تطور نظمها الصحية وأن تقدم الخدمات الأساسية إلى مواطنيها.

إن صحة سكاننا تقرر الصحة الاقتصادية لأممنا. والصحة محفز حيوي للتنمية. ولذلك أشيد بالأمين العام على قيادته في نقل جهودنا الجماعية إلى مستوى جديد. واستراتيجيته العالمية لصحة النساء والأطفال تستحق دعمنا النابع من القلب. وأدعو جميع البلدان والقادة المجتمعين هنا هذا الأسبوع إلى دعم الاستراتيجية بالتزامات سياسية ومالية ملموسة.

ولا يمكن أن ينظر إلى الأهداف الإنمائية للألفية بمعزل عن تغير المناخ والصراع المسلح وتمكين المرأة. وستتضرر جميع البلدان بتغير المناخ. ولكن الأكثر ضعفا – البلدان والشعوب الأفقر، التي كان لها أقل إسهام في أسباب تغير المناخ – ستكابد أشد المعاناة.

وفي المناطق المتضررة بالصراع المسلح والعنف حققنا التقدم الأقل. ونعرف أن الحفّاز الأكثر أهمية الوحيد للتغيير هو تمكين المرأة. يجب علينا أن نفي بوعودنا الرسمية التي قطعناها على أنفسنا قبل عشر سنوات هنا في نيويورك، بالبناء على رؤى ميثاق الأمم المتحدة، الذي يرد فيه قدر كبير من الأمل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن لخطاب دولة تيليبا سيليل ماليليغاوي، رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير المالية في دولة ساموا المستقلة.

السيد ماليليغاوي (ساموا) (تكلم بالإنكليزية): إن إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) إعادة لتأكيدنا الجماعي على أن جميع الناس يستحقون العيش في ظل الكرامة، متحررين من الظروف غير الإنسانية للفقر المدقع في أبعاده الكثيرة. والأهداف الإنمائية للألفية تمثل رؤيا الإنجاز الملموس الكبير – ليس مجرد تطلعات إلى ما قد يحدث، ولكن إحراز نتائج ملموسة لما ينبغي أن يكون. وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ذات الأهداف المقدَّرة كميا، والمحدد المدة، يستجيب لآمالنا أكثر مما يستجيب لمخاوفنا. وتلك الرؤية تتجذر في مفهوم بناء عالم يسوده السلام ومزدهر وعادل لعيش وتمتع الجميع.

تتصدر الأهداف الإنمائية للألفية جدول أعمال التنمية في العالم طوال عقد حتى الآن. واليوم، نقيم تقدمنا لتمكيننا من اتخاذ قرارات لبلوغ الأهداف بحلول الموعد المستهدف في عام ٢٠١٥. وسيتباين مستوى الانجاز عبر المناطق وفيما بين فرادى البلدان، لكن سيكون من الخطأ خلال هذا الاستعراض أن نتخذ موقف الدفاع أو نلقى باللوم في الإخفاقات إذا لم تكن بعض الأهداف الإنمائية للألفية بعد على مسار التحقيق بحلول عام ٢٠١٥. ففي نهاية المطاف، ينبغي أن يكون هذا تقييما ذاتيا أمينا لتحديد الفجوات والعقبات أمام تحقيق الأهداف والإجراءات العلاجية المطلوبة لتسريع بلوغها في الفترة الزمنية المتبقية.

إن خياراتنا محدودة. ويجب ألا يكون تأجيل الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية خيارا؛ فإن فعلنا ذلك، فإننا نخاطر بالحكم على المزيد من أبناء شعوبنا بالبقاء في الفقر المدقع وبالزج بهم فيه. ستكون السنوات الخمس القادمة حيوية. فهي ستحدد ما إذا كانت الأهداف ستصبح حقائق ملموسة يتمتع بها الجميع، أو مجرد طموحات لما كان يمكن أن يكون لكنه بعيد المنال بالنسبة لمعظم الناس.

إن ساموا ملتزمة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. والأهداف، بحكم طبيعتها، إعادة بيان للاحتياجات والآمال الإنمائية لشعبنا. وباعتبارنا حكومة، علينا أن نستجيب وفقا لذلك. إن سجلنا الحالي للأهداف الإنمائية للألفية ليس كاملا ولا يبعث على اليأس. والحق أن مستوى انجازنا كبير، لكن القيمة الحقيقية للممارسة بالنسبة لنا تكمن في تحديد المجالات التي تحتاج إلى تعزيز المجالات التي يجب زيادة تركيز الجهود فيها في السنوات الخمس القادمة.

تولى الرئاسة نائب رئيس الجمعية العامة، السيد كاريون مينا (إكوادور).

ومن الآن فصاعدا، لا بد أن تكد ساموا في العمل للحفاظ على مكاسبنا الحالية وزيادة تحسين أدائنا خاصة بشأن الأهداف حيث سجلنا غير مرض حتى الآن. ومن بين هذه الأهداف نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر من حيث الاحتياجات الأساسية، خاصة عند النظر إليها في ضوء المكاسب التي تحققت في الاقتصاد عموما من خلال إطار لسياسات الاقتصاد الكلي الموجهة نحو النمو.

وعلاوة على ذلك، لا بد أن نكفل وجود تغطية موسعة وشاملة وإيصال فعال لخدمات التدابير الوقائية لصحة الأطفال عن طريق تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية. وبالمثل، سيجري التركيز بصورة أكبر على زيادة تعزيز نهج قائم على الحقوق لتيسير تعميم حصول النساء على خدمات الصحة الإنجابية، مثل تنظيم الأسرة الطوعي، والمعلومات، وتقديم المشورة.

وتدرك ساموا أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتمتعها الكامل بجميع حقوق الإنسان أمور أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية. وسيظل تمكين المرأة عن طريق زيادة التمثيل في البرلمان تحديا، بالنظر للهياكل الاجتماعية القائمة. بيد أننا حددنا واقع حالة المرأة الساموية في إطار الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية. ويرد هذا، وكذلك السجل الكامل لأداء ساموا خلال السنوات الـ ١٠ الماضية، في تقرير ساموا المرحلي الثاني بشأن الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠.

لقد قيد الركود العالمي والأزمات الأخرى، الطبيعية والناجمة عن الأنشطة البشرية، جهودنا حتى ولو أبدينا أفضل إرادة سياسية. لقد أثرت عواقب كارثة موجات تسونامي التي ضربت ساموا قبل حوالي عام على التقدم في جهودنا المرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية. لكن دعم المجتمع الدولي، ولا سيما شركاءنا الإنمائيين وأصدقاء ساموا في أنحاء العالم، كفل عدم تأخر التعافي، وبالتالي، تسنى إعادة الأهداف الإنمائية للألفية لدينا إلى المسار الصحيح. ونحن ممتنون للغاية.

وفي غضون أيام قليلة، ستستعرض الأمم المتحدة استراتيجية موريشيوس لتعزيز تنفيذ برنامج عمل بربادوس بعد سنواته الخمس الأولى. وتوفر استراتيجية موريشيوس مخططا شاملا لمعالجة التنمية المستدامة الوطنية والإقليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية مثل ساموا. ومن نواح عديدة، ستعتبر الأهداف الإنمائية للألفية أيضا إطارا معياريا للأهداف الإنمائية للدول الجزرية الصغيرة النامية واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ تقدم بعض الإسهامات الرئيسية لتحقيقها.

ولهذا، ينبغي أن تبقى استراتيجية موريشيوس، في إطار هيكل مختلف الأطر العالمية للأمم المتحدة، أداة رئيسية على المجتمع الدولي أن ينخرط من خلالها مع البلدان الجزرية الصغيرة النامية بغية مساعدتها على الاستجابة بفعالية لمواطن ضعفها الخاصة. إن نجاح الاستراتيجية سيدعم بالضرورة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن العزلة عن بقية العالم موطن ضعف مشترك لدى جميع دول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية، وتبقى عائقا رئيسيا أمام نمو اقتصاداتها. والتغلب على هذا البعد سيعزز قدرة الجزر على التصدي للتحديات الكثيرة التي تواجهها منفردة ومجتمعة. وسيقدم تطوير المرافق الأساسية، خاصة في مجال الاتصالات، الحل لكثير من احتياجات المنطقة الإنمائية على وجه العموم، من حيث التعليم عن بعد والتطبيب عن بعد والسياحة والتعليم والصحة ومصائد الأسماك والزراعة. وسيقلل توفر هذه البنية الأساسية المهمة بدرجة كبيرة الفجوة الرقمية وعزلة الجزر ويكفل استدامة تنميتها الاقتصادية.

وأخيرا، ينبغي أن يعيد مشروع الوثيقة الختامية لاجتماعنا إعادة تنشيط تصميم الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها، وإن لم تفعل، سيبقى نجاح جهودنا العالمية من أجل مستقبل أفضل للعالم بعيد المنال.

الرئيس المشارك (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب دولة السيدة ايف لوتيرم، رئيسة وزراء مملكة بلجيكا.

السيدة لوتيرم (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية): أود باسم بلدي، بلجيكا، أن أنقل أربع رسائل نرى أنها ضرورية.

أولا، نعتقد أن الهدفين الأساسيين لجهودنا المشتركة من أجل التنمية هما التنمية البشرية والقضاء على الفقر وينبغي أن يكونا كذلك على الدوام. إن التنمية البشرية أكبر من كونها مسألة نمو اقتصادي أو سياسة بيئية، إنها تتعلق بوضع الناس في محور السياسات الإنمائية ومساعدتهم على تحقيق إمكاناتهم وتعزيز خياراتهم والتمتع بحرية تقرير مستقبلهم. والفقر أكبر من كونه نقص في الدخل والثروة المادية. إنه أيضا عامل للإقصاء الاجتماعي والثقافي، ومن الناحية العملية، يحول دون التمتع بالحقوق الأساسية. إن وضع الناس في محور السياسات الإنمائية هو تيسير الحصول على خدمات التعليم والثقافة بمعناها الواسع.

ورسالتنا الثانية اليوم هي جرس إنذار. إن حجر العثرة الرئيسي على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هو ازدياد عدم المساواة – ليس عدم المساواة بين البلدان فيما بين الشمال والجنوب فحسب، ولكن أيضا داخل البلدان نفسها. هناك الآن أدلة كثيرة على التفاوتات المتنامية داخل معظم البلدان. وللأسف، فإن التقارير عن الأهداف الإنمائية للألفية لا تكشف عن هذا الأمر في أغلب الأحيان، حيث أن الأهداف والمؤشرات صممت لقياس التقدم وفق المتوسطات. وقد يؤدي هذا إلى المفارقة المتمثلة في تحقيق بلد تقدم عام، في حين تصبح بعض فئات السكان – المحرومين والنساء وسكان الريف، على سبيل المثال – في حال أكثر سوءا من حيث القيم النسبية بل ومن حيث القيم المطلقة.

وشجبت ذلك السيدة غراسا مانديلا – ماشيل عندما أشارت إلى

> ”الهوة المشينة بين الفقراء العديدين الذين يعانون والقلة من الأغنياء. ... يوجد ”العالم الأول“ أيضا في الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية. ... هناك أغنياء في أفريقيا وسط الفقر المدقع.“

وتظهر تقارير الأمم المتحدة كيف أن التباين الحاصل بين الجنسين يقع في صميم مسائل عدم المساواة: انعدام المساواة الجنسانية في التعليم، والتفاوت في الحصول على فرص العمل الكريم والتفاوت في منافع الرعاية الصحية، إلى جانب الحقيقة المقلقة المتمثلة في أنه لا توجد في البلدان النامية سوى امرأة واحدة فقط من أصل ثلاث نساء ريفيات تتلقى الرعاية الموصى بها أثناء الحمل.

ولذا نرى أن معالجة هذه التفاوتات تعتبر أولوية بين الأولويات. وهذه ليست مسألة إنصاف فحسب؛ إنها أيضا مسألة إدارة اقتصادية سليمة، لأن تقليص التفاوتات يبدو مرتبطا بالنمو الاقتصادي الذي هو أكثر ديمومة.

وهذا يقودني إلى رسالة ثالثة وهي: أن التقدم الملموس في تحقيق أهداف الألفية ليس مسألة تتعلق بالوسائل المالية فحسب، بل يتعلق أيضا بالإرادة السياسية والحكم الرشيد في كل بلد.

وستكون السياسات التي تنجح في بلوغ أهداف الألفية سياسات موجهة نحو التنمية الشاملة، وسياسات تهدف إلى تحقيق أقصى قدر من مشاركة المواطن في تكوين الثروة وإيجاد الفرص لأفقر السكان. ويتطلب ذلك بالضرورة المساءلة والحوكمة التي تتسم بالمشاركة والكفاءة التي تمكن الناس من إبداء رأيهم في الطريقة التي يحكمون بها، وفي الطريقة التي تتخذ وتنفذ بها القرارات وفي الطريقة التي تخصص بها الموارد.

وأقتبس من قول الخبيرة الزراعية والمحاضرة التنزانية تامالا تونغا كامبيكامبي:

”إن الحكومة الفعالة والمستقرة التي تخضع للمساءلة أساسية لمحاربة الفقر. ويتعين عليها حماية حقوق الإنسان، وتوفير الأمن، وتعزيز النمو الاقتصادي وتقديم الخدمات الأساسية.“

وأخيرا، رسالتي الرابعة هي تذكير بمسؤليتنا الجماعية مسؤولية شراكتنا العالمية التي يدعو إليها إعلان الألفية. وينبغي القول إن فكرة الشراكة العالمية هذه قد حدت بمعظم البلدان المانحة – قبل عقود مضت – بإلزام نفسها بزيادة حجم معونتها إلى ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. ورغم الأزمة المالية والاقتصادية، أكدت بلجيكا مجددا هذا الهدف في ميزانيتها لعام ٢٠١٠.

وفضلا عن ذلك، لا يتطلب حل المشاكل العالمية التي نناقشها حكومة عالمية فحسب بل أيضا تمويل عالمي. وبوصفنا أحد المبادرين بتشكيل الفريق الذي ينظر في التمويل الابتكاري، فإننا نعمل جاهدين من أجل التوصل إلى اتفاق أوسع بشأن هذا الموضوع، في إطار الاتحاد الأوروبي بل أيضا على صعيد العالم.

إلى جانب كميات المعونة، ينبغي أن ننظر، أكثر مما كان الحال في الماضي، في توزيع المعونة وفي طرائق المعونة. وينبغي أن تساعد سياسات المعونة أولا البلدان على أن تضع مصيرها في أيديها وأن تجعلها أقل اعتمادا على المعونة.

والشراكة التي نرغب فيها هي الشراكة فيما بين البلدان الأكثر إدراكا لمسؤولياتها مما هي عليه اليوم وتقر بواجباتها، وبعضها في وضع يمكنها من تقديم المساعدة والأخرى تدرك أنه لا يمكن مساعدتها إلاّ إذا ساعدت نفسها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب دولة السيد كلاوس تشوتشر، رئيس الحكومة ووزير الشؤون الحكومية العامة، ووزير المالية ووزير شؤون الأسرة وتكافؤ الفرص في إمارة ليختنشتاين.

السيد تشوتشر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): قبل عشر سنوات اجتمع قادة العالم في نيويورك واتفقوا على إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢)، وهو أحد أنبل الجهود التي بذلت في إطار الأمم المتحدة. ووعد قادة العالم بألاّ يدخروا جهدا في تخليص البشرية، الرجال والنساء والأطفال، من ظروف الفقر المدقع المهينة واللاإنسانية.

والأهداف الإنمائية للألفية هي واسطة العقد لحملة التنمية المتعددة الأطراف الواسعة التأييد في التاريخ. وهي تشكل النقطة المرجعية التي سنقيس بها النجاح في عام ٢٠١٠ وهي إحدى الإنجازات البارزة للمنظمة. وقد استكمل إعلان الألفية بالوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، الذي أقر بحزم أن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مترابطة مع بعضها البعض. وتستند أنشطة الأمم المتحدة على جميع هذه الركائز الثلاث المتكافئة والمتكاملة.

ونرحب باعتماد الوثيقة الختامية (A/65/L.1) في أواخر هذا الأسبوع بوصفها تأكيدا مجددا هاما على توافق الآراء الدولي في مجال التنمية. ولقد عززت عملية المفاوضات الناجحة والبناءة الأمم المتحدة بوصفها مركز الحوكمة العالمي. وتمثل الوثيقة الختامية التدابير الملموسة التي ستساعدنا في تحقيق كل هدف من الأهداف الإنمائية للألفية.

وتعزز جميع الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بعضها بعضا لأن جميع الأهداف مترابطة. ولسوء الحظ، لم تتلق بعض التحديات الهامة التي ينبغي معالجتها بوصفها مسألة ذات أولوية الاهتمام المطلوب في الوثيقة الختامية. فعلى سبيل المثال، يعتبر العنف والصراع المسلح تهديدين دائمين للأمن البشري وسيادة القانون بهذه الصفة

يمثلان عائقا رئيسيا للتنمية. ويجب أن يكون منع نشوب العنف والصراع المسلح ووضع حد لهما في صميم كل جهد من جهود التنمية المستدامة. ويتطلب ذلك، بصورة خاصة، اتخاذ إجراءات حازمة للقضاء على الإفلات من العقاب للذين يستعملون العنف ضد المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب.

وبانقضاء ثلثي المدة لبلوغ عام ٢٠١٥، لدينا ثراء الخبرة مع العوامل المؤاتية التي تفضي إلى تحقيق التنمية المستدامة. ونعلم أن الإنجازات الإنمائية تبقى هشة إذا لم تدعمها الجهود الجادة لتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان والمساواة الجنسانية ومجتمع مدني فعال.

وتواصل ليختنشتاين دعم هذه الجهود بإيلاء الأولوية لبرامج التعليم في مساعدتها الإنمائية الثنائية، مع التأكيد بصورة خاصة على المشاريع التي تمكن النساء. وندرك تماما أيضا مشكلة التدفق غير المشروع لرؤوس الأموال من البلدان النامية. ويجب معالجة هذه المشكلة من جانبي العرض والطلب.

ونؤيد منذ زمن طويل المبادرات التي تهدف إلى بناء قدرات الحكم الرشيد، على سبيل المثال، من خلال مكافحة الفساد واستعادة الأصول المنهوبة التي تم تحويلها إلى الخارج. وتنفذ ليختنشتاين تنفيذا تاما المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال، وكذلك معايير الشفافية وتبادل المعلومات في مجال التعاون الضريبي المعترف بها دوليا.

وتكتسي الشراكة الدولية من أجل التنمية أهمية خاصة لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية. وحتى اليوم، تمثل مساعدتنا الإنمائية الرسمية حوالي ٠,٦ في المائة من دخلنا القومي الإجمالي. ونقرر إقرارا كاملا بالنقطة المرجعية لتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة للمساعدة الإنمائية بوصفها الهدف الإنمائي المتفق عليه دوليا وسنستمر في القيام بذلك، العمل رغم قيود الميزانية الداخلية المؤقتة نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية.

ليختنشتاين ملتزمة بصورة خاصة بمواجهة التحديات الإنمائية الجديدة ذات الصلة بتغير المناخ. وقد وقّعنا على اتفاقية كوبنهاغن وخصصنا بالفعل الجولة الأولى من الأموال الجديدة والإضافية لمساعدة البلدان النامية على التصدي لتلك التحديات.

وتشكل الشراكة الدولية من أجل التنمية مسعى ينطوي على مسؤولية جماعية وفردية. ويتطلب الأمر التزاما مجددا نقطعه جميعا على أنفسنا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ويتيح هذا التجمع فرصة فريدة للقيام بذلك. وما زال بإمكاننا أن ننجح إذا وحدنا صفوفنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن لخطاب دولة الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية.

الشيخة حسينة (بنغلاديش) (تكلمت بالإنكليزية): يسرني أن أخاطب الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية. ويسرني هذا بشكل خاص لأنني كنت بين رؤساء الدول والحكومات الـ ١٨٩ الذين اعتمدوا إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية أثناء مؤتمر قمة الألفية الذي عقدته الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وقد جاء إعلان الألفية بمثابة الميثاق الأعظم لعالم خال من الفقر، ومن دواعي غبطتي أنني شاركت شخصيا في اعتماده.

الأهداف الإنمائية للألفية، التي ترمي إلى تيسير التنمية واستئصال الفقر، اعتُمدت بتوافق الآراء لم يسبق له مثيل. وذلك التوافق في الآراء عززه من جديد قادة العالم في الاجتماع العام الرفيع المستوى المعقود أثناء الدورة الستين للجمعية العامة. لقد أعطتنا الأهداف الإنمائية للألفية معيارا

لقياس أداء الحكومات الوطنية والقطاع الخاص والأجهزة المدنية وشركاء التنمية والأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى. ويتيح المقياس أيضا فرصة لتقييم التقدم المحرز نحو بلوغ الغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا.

وأثناء فترة رئاستي السابقة لمجلس الوزراء اتخذت حكومتنا خطوات لجعل الأهداف الإنمائية للألفية جزءا أساسيا من خططنا الإنمائية الوطنية. والهدف كان كفالة التملك الوطني للأهداف الإنمائية للألفية والبرهان على التزامنا بتحقيقها قبل الموعد النهائي المقرر لعام ٢٠١٥. وهكذا سعت عملية التخطيط والميزنة منذ عام ٢٠٠١ إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كجزء من تنميتنا الوطنية.

وأثناء فترة رئاستي الحالية لمجلس الوزراء وضعنا خطة خمسية لبلوغ غايات الأهداف الإنمائية للألفية كخطوة صوب جعل بنغلاديش بلدا متوسط الدخل وإقامة ”بنغلاديش الرقمية“ بحلول عام ٢٠٢١، الذي سيصادف اليوبيل الذهبي لاستقلالنا. ولقد قطعنا شوطا طويلا نحو تحقيق ”سونار بنغلا“ (بنغلاديش الذهبية)، استجابة لحلم أبي وأب أمتنا، بنغباندو، الشيخ مجيب الرحمن.

إلا أن أزمتي الغذاء والطاقة العالميتين في السنوات الماضية وما صاحبهما من كساد اقتصادي عالمي، وانخفاض في التجارة العالمية، وتضاؤل الاستثمارات، ووطأة تغير المناخ، تسببتا في انتكاسة خطانا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك فإن بنغلاديش تمكنت من تحقيق درجة مرضية من التقدم بدعم من منظومة الأمم المتحدة وشركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف.

منجزاتنا فيما يتعلق بالهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، بشأن التخفيف من الفقر؛ والهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية، بشأن التعليم الابتدائي الشامل؛ والهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية، بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، منجزات مشجعة وتسير قدما وفقا للخطة. أما بالنسبة إلى الهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية، فإن التقدم الممتاز الذي أحرزناه نال هذا العام استحسان لجنة جوائز الأهداف الإنمائية للألفية وحملة الأمم المتحدة للألفية ومكتب الأمم المتحدة للشراكات فحاز على جائزة الأمم المتحدة المرموقة عن تخفيض وفيات الأطفال. وتشير التقديرات إلى أننا سنحقق النجاح في انتشال ١٢ مليون إنسان من وهدة الفقر بحلول عام ٢٠١٥، فنقلل بذلك من الفقر بنسبة النصف، حسبما هو متوخى في الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية.

ويشمل نجاحنا أيضا تحسين الحد الأدنى من استهلاك السعرات الحرارية الغذائية، وزيادة صافية في الالتحاق بالتعليم الابتدائي، والمساواة الجنسانية في التعليم في المرحلتين الابتدائية والثانوية، وتقليل وفيات الأطفال والرضع، وتحسين تغطية التحصين ضد الأمراض ودحر الملاريا ومكافحة السل وتخفيض مستوى انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وتحسين إمكانية الحصول على الماء الصالح للشرب وخدمات الإصحاح. ولكننا نواجه الآن صعوبات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الأخرى بسبب الافتقار إلى الموارد، مثل الأهداف المتعلقة بنقص وزن الأطفال، ووفيات الأمهات، والتباين في الدخل؛ وإكمال التعليم الابتدائي؛ وتعليم الكبار، ونسبة البنات إلى البنين في مراحل الدراسة الابتدائية والمتوسطة والثانوية؛ والرعاية الصحية بعد الولادة؛ ونواحي الضعف التي تتعرض لها المرأة؛ والصحة للجميع؛ والاستخدام المخطط للأرض والتوسع الحضري؛ والإبداع؛ ورأس المال البشري والعدالة الاجتماعية.

ومن التحديات الصعبة التي تواجهها بنغلاديش الكوارث الطبيعية المفاجئة المتكررة بكثرة بسبب الاحترار العالمي، التي تدفع بالنازحين بسبب المناخ إلى الانتقال إلى مدننا المكتظة بالسكان أصلا، وتشكل خطرا يهدد إنجازنا

للهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وتبين التقديرات أن ارتفاع متر واحد لمستوى سطح البحر سيغمر ربع أراضينا البرية ويتسبب في تشرد ٣٠ مليون نسمة ويجعل من الصعب استدامة بنغلاديش الخالية من الفقر في حقبة ما بعد عام ٢٠١٥. فواحد من بين كل سبعة أشخاص في بنغلاديش سيتحول إلى نازح مناخي بسبب انبعاثات غازات الدفيئة المفرطة للبلدان الصناعية. ومما يؤسف له أن المحافل المعنية بالمناخ بينما تناقش التكيف والتخفيف ونقل التكنولوجيا والأموال الخضراء، فإنها تتجاهل بمهارة محنة نازحي المناخ التعساء. وإنني أحث المجتمع العالمي على إيلاء الاعتبار لهذا التحدي الجديد وإيجاد طرق خلاقة لتأهيل النازحين.

ونقدر تقديرا عميقا تقرير الأمين العام المعنون ”الوفاء بالوعد: استعراض تطلّعي لتعزيز وضع برنامج عمل متفق عليه لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥“ (A/64/665). ويخلص التقرير إلى أن سجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مختلط ويؤكد أنه توجد على المستوى العالمي ثغرات معيارية وفجوات في التنفيذ من حيث معالجة مسائل التنمية الأساسية. وإن النتائج المستخلصة في تقرير حديث لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي معنون ”ماذا يلزم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؟“، تبين أن الأهداف الإنمائية للألفية يمكن تحقيقها إذا حظيت الاستراتيجيات الإنمائية والسياسات والبرامج المملوكة وطنيا بدعم شركاء التنمية الدوليين. وإن بنغلاديش تتفق اتفاقا تاما مع هذه النتائج.

علاوة على ذلك تلتزم بنغلاديش بالاضطلاع بدورها في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ولئن كانت بلدان العالم المتقدم النمو ملتزمة أيضا بأن تفعل الشيء ذاته، فإنها ينبغي أن تبرهن على إخلاصها بالمساعدة على تقليل الفجوة في التنفيذ. ومن الواضح أن الإجابة تكمن في الوفاء بالتزامها بالمساعدة الإنمائية الرسمية بمنح نسبة ٧ر٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان النامية ونسبة ٢ر٠ في المائة للبلدان الأقل نموا في موعد أقصاه عام ٢٠١٠، حسبما تم التأكيد عليه مجددا في برنامج عمل بروكسل من أجل البلدان الأقل نموا.

في غضون ذلك، وبمساعدة من الأمم المتحدة، أعدت بنغلاديش وثيقة بعنوان ”تقرير عن تقييم احتياجات الأهداف الإنمائية للألفية وتكاليفها ٢٠٠٩-٢٠١٥“ بالنسبة إلى بنغلاديش. ويشير التقرير إلى أن المطلوب ٢٢,١ بليون دولار لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية في بنغلاديش من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٥، مما يعني إنفاقاً يبلغ ٤,٤ بليون دولار سنوياً. ويتعين أن يأتي قسم كبير من هذه الأموال من الشركاء الإنمائيين. وتراعي هذه التقديرات الإعلانات العالمية عن تدفق الموارد إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. ويشكل توافق الآراء المالي بصورة خاصة حجر الزاوية لميزانية الموارد الطموحة هذه.

وعلى الرغم من أن بنغلاديش تسعى إلى المساعدة الخارجية التي تحتاجها، فغيابها لم يوقف برامجنا أبداً. ونحن نواصل بذل جهودنا المحلية، مثلما فعلنا في مجال الصرف الصحي وإمدادات المياه، حيث بلغ نقص المساعدة الخارجية ٥٦٠ مليون دولار.

وأود أن أشير إلى ملاحظة أساسية أبدتها السيدة هيلين كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ورئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وبصفتها رئيسة الوزراء السابقة في نيوزيلندا، المشاركة في التوقيع على إعلان الألفية، التي قالت، ”إذا أردنا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، عندئذٍ يجب أن يشعل عام ٢٠١٠ شرارة خمس سنوات من التقدم السريع“.

وإنني أوافق السيدة كلارك على أن الكساد الاقتصادي العالمي، وأزمتي الغذاء والطاقة، وتحديات تغيّر المناخ والكوارث الطبيعية أمور تعمل عموماً على تعقيد الطريق المفضية إلى العام ٢٠١٥. بيد أنها لا تجعل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية متعذراً إذا صممنا وعملنا جماعياً على تحقيقها. فلنسمُ ونعمل بوحي من تلك الروح كمجتمع واحد في عالم يتصف بالعولمة لتحقيق جميع أهدافنا الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، خدمةً بالتالي لأنفسنا وذريّتنا وازدهارنا.

وفي الختام، أود أن أتعهد بعزم بنغلاديش على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها، وبالالتزام بذلك. وسوف نحقق الاكتفاء الذاتي الغذائي بحلول عام ٢٠٢١، لكننا سنحاول تحقيقه قبل ذلك. وسوف نكفل الالتحاق بالمدارس بنسبة ١٠٠ في المائة على المستوى الابتدائي بحلول عام ٢٠١١، وإلغاء التفاوت الجنساني في جميع مستويات التعليم بحلول عام ٢٠١٤، وزيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة إلى ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢١، وخفض معدل وفيات الأمهات إلى ١٥ في المائة، ووفاة الرضع إلى ١٥ وفاة من بين كل ١ ٠٠٠ ولادة بحلول عام ٢٠٢١، وزيادة العمر المتوقع إلى ٧٠ عاماً بحلول عام ٢٠٢١، وتوفير مياه الشرب الآمنة للجميع بحلول عام ٢٠١١، والصرف الصحي بطريقة واقية للصحة بحلول عام ٢٠١٣، وتحقيق الاتصالات الرقمية لبنغلاديش على الصعيد العالمي عن طريق تنفيذ سياستنا التكنولوجية الوطنية للإعلام والاتصالات بحلول عام ٢٠٢١.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يدلي به دولة السيد ميزنغو بيندا، رئيس وزراء جمهورية تترانيا المتحدة.

السيد بيندا (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): لقد حدث الكثير فيما نبذل الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية لإنقاذ العالم الذي نتشاطره من الفقر المدقع والمفرط، ولجعل حياة إخواننا البشر حياة كريمة. إننا موجودون هنا لتقدير التقدم المحرز والاحتفال بالشراكات والخبرات القيّمة التي أوصلتنا إلى هذا المستوى والتي ينبغي الآن أن تشكل الأساس الصلب لجهودنا المتجددة بينما نسعى إلى تسريع وتيرة التقدم المبني على الدروس المستخلصة.

صحيح أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به في السنوات الخمس المتبقية وصولاً إلى التاريخ المستهدف عام ٢٠١٥، لكننا لا نستطيع أن نتحمل الشعور بالإحباط. وصحيح أن التقدم لم يكن متساوياً وأن بعض الأهداف لن تتحقق ما لم تتعزز الجهود المبذولة بدرجة كبيرة. لكنه صحيح أيضاً أن قوة وصمود الروح البشرية، إذا استُغلت استغلالاً كاملاً، يمكنهما جعل المستحيل ممكناً والصعب سهلاً. لذلك، فإن هذا الاجتماع يتيح لنا الفرصة للتأكيد من جديد على التزامنا، ولتعبئة الدعم اللازم على جميع المستويات بغية كفالة تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية في مناطق العالم كافة بحلول عام ٢٠١٥.

وتعتقد حكومتي أن الأمم المتحدة هي أفضل مكان لتنسيق ومتابعة الالتزامات والجهود العالمية من أجل كفالة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الأهداف المتأخرين في تنفيذها. ونحن نرحب باستراتيجية الأمم المتحدة المعنية بصحة المرأة والطفل وندعمها، ونشيد بالأمين العام لرؤياه وقيادته في وضع الإستراتيجية.

إن الشراكات تكمن في جوهر النجاحات التي تتحقق، وسوف تقرر مستوى النجاح الذي سنحرزه في نهاية المطاف. وهذه الشراكات تشمل الشراكات الثنائية

والإقليمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وكذلك بين البلدان النامية ذاتها. وهي تشمل منظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن الشراكات مع عالم الشركات والمجتمع المدني. وبدون هذه الشراكات، يكون الأمل ضعيفاً. فلنعمل على تأكيدها مجدداً.

وتؤكد جمهورية تترانيا المتحدة من جديد التزامها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والسياسات المفضية إلى تحقيق الإصلاحات، بما فيها الإصلاحات الاقتصادية وإصلاح الحكم، دفعت إلى تحقيق نمو اقتصادي بلغ متوسطه ٧ في المائة خلال العقد الماضي، لكن ذلك غير كافٍ لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية. وسوف تحتاج هذه السياسات إلى أن تتعزز أكثر.

إن الفقر، الذي يقاس بنسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم، تراجع من ٣٨,٦ في المائة عامي ١٩٩١-١٩٩٢ إلى ٣٣,٦ في المائة عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، بالنسبة إلى الجزء الرئيسي من أراضي تترانيا، ومن ٦١ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ٤٩ في المائة عام ٢٠٠٤ بالنسبة إلى زنزيبار. وهذا التراجع لا يعطينا كثيراً من الأمل.

وفي تترانيا، يعيش أكثر من ٨٠ في المائة من كل السكان المقدر عددهم ب ٤٠ مليون نسمة، في المناطق الريفية. وهؤلاء الذين نسبتهم ٨٠ في المائة يعتمدون في عيشهم على الزراعة. وإذا أردنا أن نحرر معظم التترانيين من الفقر، لا بد من وضع استثمارات في الزراعة. وإدراكاً لذلك، أطلقت الحكومة المبادرة الزراعية الشاملة الأولى، المعروفة شعبياً باسم كيليمو كوانزا، بهدف تسريع الثورة الخضراء. وتتألف مبادرة كيليمو كوانزا من تدريب موظفي التوسع الزراعي؛ والاستثمار في أنظمة وآليات البنية التحتية للري، ولا سيما استعمال التكنولوجيات الحديثة التي تشمل المعالجة الزراعية؛ واستعمال المدخلات من قبيل البذور المحسنة، والأسمدة، ومبيدات الآفات، ومبيدات الحشرات. علاوة على ذلك، ترمي المبادرة إلى مواجهة المشكلة الهامة المتمثلة في التمويل الزراعي.

وبغية تحقيق هذه الأهداف، تواصل الحكومة زيادة مخصصات الميزانية للقطاع الزراعي، واتخاذ التدابير لتحسين أنظمة التسويق الزراعي.

ولكي تحقق الحكومة الأهداف الطموحة المنصوص عليها في مبادرة كيليمو كوانزا، تناشد مؤسسات الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي، والقطاع الخاص، والشركاء الإنمائيين الآخرين دعم الجهود التي نبذلها. ونظراً للدعم المناسب التوقيت والممكن التنبؤ به، فإن تترانيا سوف تحقق بلا شك الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، مثلما استطعنا أن نفعل بالنسبة إلى الهدف ٢. وبوسعنا أن نفعل ذلك أيضاً بالنسبة إلى الأهداف الأخرى.

إن معدلات فيروس نقص المناعة البشرية تراجعت من ٧ في المائة عام ٢٠٠٣ إلى ٥ في المائة عام ٢٠٠٨ في الجزء الرئيسي من أراضي تترانيا. نحن سعداء بأن المعدل في زنجبار ظل عند ٠,٦ في المائة.

لقد أبلت زنجبار بلاء حسناً في مسألة الملاريا. ويظهر انتشار الملاريا توجهاً كبيراً نحو الانخفاض، إذ هبط من ٤٩,٢ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ٠,٨ في المائة عام ٢٠٠٩. ويضع هذا الأداء المتميز زنجبار في مرحلة ما قبل القضاء على الملاريا. ويتمثل التحدي في المحافظة على هذا الإنجاز، والعمل على كفالة خلو زنجبار خلواً تاماً من الملاريا، وتكرار تلك التدابير في البر التنزاني. والإنجازات التي حققتها زنجبار نتاج لتدخلات أساسية فعالة التكلفة في مجال الوقاية – وهي تحديداً توزيع الناموسيات المعالجة بالمبيد الحشري، والرش الموضعي داخل الدور، والعلاج الوقائي المتقطع للحوامل – وإدارة الحالات الإفرادية بأدوية فعالة.

وفي مجال وفيات الأطفال، أحرزنا تقدماً لا بأس به. ففي الفترة ما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٩ انخفضت معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة بنسبة ١١ في المائة، أي من ١٦٥ لكل ألف مولود حي إلى ١٤٧ لكل ألف مولود حي، بينما ارتفع معدل وفيات الرضع من ٩١ لكل ألف مولود حي إلى ٩٩ لكل ألف مولود حي خلال الفترة نفسها. وخلال العقد المنصرم، حدث انخفاض بنسبة ٤٥ في المائة في معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة وبمعدل ٤٩ في المائة في معدل وفيات الرضع. وخلال العقد نفسه، انخفضت وفيات المواليد التي تشكل نسبة ٥٠ في المائة من إجمالي وفيات الرضع، بنسبة ٣٥ في المائة.

كما أحرزت زنجبار تقدماً كبيراً في خفض معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة ووفيات الرضع. فقد انخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من ٢٠٢ لكل ألف مولود حي عام ١٩٩٠ إلى ١٠١ لكل ألف مولود حي عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، بينما انخفض معدل وفيات الرضع من ١٢٠ لكل ألف مولود حي إلى ٦١ لكل ألف مولود حي عام ٢٠٠٥.

وتُعزى الإنجازات في مجال الرعاية الصحية للأطفال إلى الإصلاحات في القطاع الصحي، وزيادة التغطية بالتدخلات الفعالة، والتحصين، والإمداد بمكملات فيتامين ألف، والإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة، وتحسين مكافحة الملاريا عن طريق الناموسيات المعالجة بالمبيد الحشري والحصول على أدوية فعالة لعلاج الملاريا.

وقد أبلينا بلاء حسناً في بلوغ الغايات المتعلقة بالتعليم. ففي عام ١٩٩٠ بلغت نسبة القيد الصافية في المدارس الابتدائية ٥٤,٢ في المائة في البر التنزاني و ٥٠,٩ في المائة في زنجبار. وفي عام ٢٠٠٠، ارتفع المعدلان ليصلا إلى ٥٧,١ في البر التنزاني و ٦٧ في المائة في زنجبار. وفي ٢٠٠٦، ارتفع المعدل إلى ٩٤,٨ في المائة في البر التنزاني و ٧٧ في المائة في زنجبار. واستمرت نسبة القيد الصافية في الزيادة إلى أن وصلت إلى ٩٥,٤ في المائة عام ٢٠١٠.

وقد أحرزنا كل هذه النتائج بفضل السياسات الجيدة، والزيادات في الميزانية، وبرامج التعليم الشاملة، والنهج التشاركي الذي يمكن الناس من تولي زمام الأمور. وقد مكنت هذه العوامل الحكومة من توسيع القدرات ليتسنى توظيف المزيد من المدرسين، وتوفير المزيد المواد التعليمية وفصول الدراسة.

ونحن ملتزمون بعمل كل ما بوسعنا للإسراع بتنفيذ بقية الأهداف الإنمائية للألفية خلال الأعوام الخمسة المقبلة. وسنجتهد لعمل الكثير بالاعتماد على أنفسنا، بما في ذلك التركيز على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. لكن لكي ننجح، نحن نعول بقدر كبير على تجديد شراكاتنا الإنمائيين لالتزامهم وتعزيزه بصورة مماثلة. ونحن نعرف ما الذي يساعد على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. فبتوافر القيادة والشراكة والالتزام والموارد المطلوبة ستكون لدينا الفرصة للوفاء بوعد الألفية لشعوب العالم. وينبغي ألا تخذلها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه دولة السيد جلبير فوسون هونغبو، رئيس وزراء جمهورية توغو.

السيد هونغبو (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية، بالنيابة عن الوفد التوغولي، أن أزجي التهنئة الحارة إلى رئيس الجمعية العامة بمناسبة انتخابه.

إن الأهداف الإنمائية للألفية مهمة لكل الأطراف الفاعلة الإنمائية وستظل كذلك، ولذلك فإن كل جهودنا يجب أن تهدف إلى تحقيق النتائج، التي تشكل الأساس لواجبنا في التضامن من أجل عالم ملتزم بالسلام والعدالة.

وفيما يتعلق ببلدي، فمنذ عام ٢٠٠٦، ظلت توغو تستفيد من هدوء المناخ السياسي لإعادة إطلاق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهكذا اعتمدت حكومتي استراتيجيتها الإنمائية الوطنية الطويلة الأجل، والقائمة الأهداف الإنمائية للألفية. وقد شكلت تلك الاستراتيجية الأساس لصياغة الورقة الاستراتيجية للحد من الفقر لدينا. وقُدِّرت التكاليف الاستثمارية بمقتضى الاستراتيجية بمبلغ ٧,٢ بليون دولار للفترة ما بين ٢٠٠٦ و ٢٠١٥.

وقد اتخذنا التدابير لتحسين الحوكمة الجيدة، واتخذنا التدابير لتحسين سيادة القانون، واتخذنا التدابير لتعزيز شفافية إدارة الأموال العامة، وبلوغ الحد الأمثل لتعبئة الموارد المحلية، وإعادة الاستثمار في القطاعات التي تعزز النمو وفي القطاعات الاجتماعية.

كما يسّرنا إلى حد كبير حصول المزارعين على الأسمدة والبذور المحسنة. وقمنا، ضمن مبادرات أخرى، بتدابير لتنظيم المنتجين الزراعيين بصورة أفضل، ولفتح المناطق الزراعية. ويرجع الفضل إلى تلك التدابير في فائض في الإنتاج والنمو الاقتصادي – المتواضع، لكنه مستدام بنسبة تزيد على ٣ في المائة – الذي سجلته توغو بالرغم من الركود الاقتصادي العالمي. وفي واقع الأمر، أنا متأكد من أن ازديا إسهام صغار المزارعين في زيادة الإنتاج، إلى ما فوق المستوى الأساسي للأمن الغذائي، سيكون أحد العوامل الرئيسية لتحقيق نمو في الاقتصاد التوغولي يصل إلى ٧ في المائة على الأقل، بغية عكس مسار الاتجاه نحو الفقر.

وقد مكننا إطار تسريع بلوغ الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية من تحليل العقبات التي تحول دون تحسين الإنتاجية الزراعية، واقتراح حلول للتسريع أثبتت جدواها بالفعل. وبالنسبة للهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية فإن ذلك ينطوي على احتياجات تمويلية قدرها ٢٢٥ مليون دولار، سوف تؤدي تعبئتها إلى إحراز التقدم في مجال تكوين الثروات والحد من الفقر في المناطق الريفية. ونحتاج أيضاً إلى المزيد من الاستثمارات في المرافق الأساسية حتى نستمر في تحسين الوصول إلى مناطق الإنتاج، وإنشاء الأسواق، ومعالجة منتجاتنا.

وفي مجال التعليم، استطعنا بمجانية التعليم الابتدائي تحسين معدلات الالتحاق بالمدارس من ٧٤ في المائة عام ٢٠٠٦ إلى ٨٧ في المائة عام ٢٠٠٨. لكننا لن نستطيع على الأجل الطويل تركيز كل جهودنا على التعليم الابتدائي فحسب. فمن المهم أيضاً أن نستثمر في التعليم الثانوي والعالي، ولا سيما في مجال البحوث.

وفيما يتعلق بالصحة، انخفض معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بنسبة النصف، وتحسّنت الرعاية الصحية للمصابين بتحسين إمكانية حصولهم على العلاج المجاني. أما فيما يتعلق بصحة الأطفال الرُضّع، فإن حملات التحصين المتكاملة وتوزيع الناموسيات المعالجة بمبيد الحشرات مكنتنا من تخفيض معدلات وفيات الأطفال بدرجة كبيرة.

لذلك نود أن نشكر جميع شركائنا الذين ما برحوا لعدد من السنين، بعد انعقاد مؤتمر بروكسل، يقدمون لنا المساعدة الحيوية. ولا بد من توطيد هذا التقدم الذي لا يزال مؤقتا وتوسيعه ليشمل مجالات أخرى، من قبيل الحصول على مياه الشرب والصرف الصحي وحماية البيئة والتكيف مع تغير المناخ. لذلك نأمل بقوة أن تسود في هذه الدورة قيم التضامن الدولي والعدالة التي من دونها لن يكون أبدا بوسع الأمم المتحدة الوفاء بالعديد من التحديات القائمة في عصرنا.

الرئيس المشارك (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد جيرفي روفيكيري، النائب الثاني لرئيس جمهورية بوروندي.

السيد روفيكيري (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): من الممكن تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية في بوروندي، ولكن بالنسبة للأهداف الأخرى، يتعين قطع شوط طويل. ولكي يُفهم التقدم الذي أحرز والصعوبات التي ووجهت على نحو أفضل، أود أن أوضح بإيجاز الظروف الاقتصادية والسياسية التي كان لها تأثير حاسم على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بوروندي.

إن بوروندي بلد في حالة ما بعد انتهاء الصراع. ومنذ بداية عام ١٩٩٣ وطيلة العقد، شهدت سلسلة من الأزمات الاجتماعية السياسية. وبطبيعة الحال ترك ذلك أثرا سلبيا على برامج التنمية وعلى تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بشكل خاص. ومهما يكن من أمر، أود أن أشير إلى أن بوروندي ما لبثت أن وصلت إلى مرحلة تاريخية، وأود أن أعرب عن ارتياحي وارتياح حكومتي لاعتراف المجتمع الدولي وشركاء بوروندي بتحقيق تقدم في ميادين الأمن والتنمية والديمقراطية.

في عام ٢٠٠٥ تم تنظيم انتخابات ديمقراطية، مما أنهى حقبة الحرب الأهلية. إن الحكومة التي أفرزتها تلك الانتخابات ما أن تولت السلطة، بدأت بتناول مسألة الأهداف الإنمائية للألفية وقامت بجهود كبيرة لتحقيقها، على الرغم من ضياع الوقت جراء الحرب.

أما وقد شارفت الآن فترة السنوات الخمس الأولى من الولاية على الانتهاء، فقد أُجريت الانتخابات العامة بنجاح، في الفترة من أيار/مايو إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وبروح من الشفافية والعدل. إن المجتمع الدولي والمجتمع المدني في بوروندي اللذين يعملان من خلال مراقبين تابعين لهما، قد شهدا تصميم الشعب البوروندي على ترسيخ منجزاته في ميادين السلم والديمقراطية والمصالحة.

وعلى الرغم من أن بوروندي ما لبثت أن خرجت من صراع استمر عدة سنوات، فإن الحكومة التي قادت البلد على مر السنوات الخمس الماضية لم تدخر جهدا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المحدد. وقد رحب أبناء بوروندي والمجتمع الدولي بتصميم والتزام الرئيس بيير نكورونزيزا وبالنجاح الذي حققته بوروندي في هذا المجال.

فيما يتعلق بالتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تبين الحالة في بوروندي أن بعض الميادين المستهدفة قد شهدت تحسنا نتيجة للسياسات الاستباقية التي انتهجتها الحكومة التي تولت السلطة في أعقاب انتخابات عام ٢٠٠٥.

على سبيل المثال، فيما يتعلق بالهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية، فإن بوروندي عازمة على تحقيق هذا الهدف بفضل التدابير التي اتخذتها الحكومة منذ عام ٢٠٠٥ لتوفير التعليم الابتدائي المجاني. ويسعدنا بصورة خاصة أن نرى أن صافي نسبة الأطفال المنتظمين في المدارس قد ارتفعت من ٥٣ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٩٠ في المائة في عام ٢٠٠٩.

أما فيما يتعلق بالهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية، فقد حققت بوروندي تقدما كبيرا في القضاء على عدم المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي على السواء. وينبغي تحقيق الهدف المتعلق بالمساواة بين الجنسين بحلول عام ٢٠١٥ بصورة طبيعية، بالنظر إلى أن نسبة البنات إلى الأولاد قد قدرت في عام ٢٠٠٩ بنحو ٠,٨٧ بالنسبة للتعليم الابتدائي و ٠,٧٢ بالنسبة للتعليم الثانوي. أما فيما يتعلق بالتمثيل في المؤسسات، فتبلغ حاليا

نسبة النساء في البرلمان ٣٢ في المائة، بالمقارنة مع ١٢ في المائة في عام ١٩٩٣. وأود أيضا أن أشير إلى أن النساء يشكلن حاليا ٤٤ في المائة من أعضاء مجلس الشيوخ و ٤٢ في المائة في الحكومة.

فيما يتعلق بالغاية ٢ من الهدف ٦، من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن انتشار الملاريا والسل، ينبغي تحقيقه بحلول عام ٢٠١٥، وسوف ينطوي هذا على الكثير من الجهد. وثمة تطور ايجابي في هذا الميدان يتمثل في التخفيض الكبير في انتشار الملاريا وفي عدد الوفيات الناجمة عن هذا المرض. وهذا يرجع جزئيا إلى ارتفاع عدد الناموسيات التي تم توزيعها في عام ٢٠٠٦.

فيما يتعلق بالهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، حققت بوروندي الغاية ٢ منه، إذ تحقق تقدم كبير فيما يتعلق بالحصول على مياه الشرب النظيفة بحيث ارتفع توفرها من ٤٧ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٦٤ في المائة في عام ٢٠٠٥.

فيما يتعلق بالهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، حققت بوروندي تقدما كبيرا، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز الحوار مع شركائها والملكية الوطنية لسياستها الإنمائية الأمر الذي مكن بلدي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ من أن يصل إلى إكمال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ويشهد زيادة تدريجية في تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية منذ إنشاء المؤسسات الديمقراطية.

عاد السيد ديس (الرئيس المشارك) إلى مقعد الرئاسة.

وتفخر بوروندي أيضا بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالهدفين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، بفضل المبادرة الرئاسية في عام ٢٠٠٥ لتوفير الرعاية الصحية المجانية للأطفال دون سن الخامسة، وللنساء الحوامل والنساء اللواتي في حالة مخاض. وحقق هذا زيادة بمقدار خمسة أضعاف في شريحة الولادات التي اشرف عليها موظفو الرعاية الصحية في الفترة بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٨.

لقد تم إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بالغايات الآنفة الذكر من الأهداف الإنمائية للألفية، ونأمل في الوصول إليها بحلول عام ٢٠١٥. ولكن ليس هذا هو الحال فيما يتعلق بالغايات الأخرى، لا سيما القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتقليص انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والحصول على الصرف الصحي والمسكن الآمن، والحفاظ على التنوع البيولوجي في مناطق الغابات، وحشد المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتماشى مع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والوصول إلى الأسواق وإلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة.

لذلك لا بد من توفير الموارد الكافية لنا لبلوغ هذه الأهداف والغايات التي نحن بصدد تحقيق الأغلبية منها، والصمود أمام التحديات. إن الحكومة المنتخبة هذا العام أكثر تصميما من أي وقت مضى على إحراز تقدم كبير بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن بين الاستراتيجيات المخطط لها التزام الحكومة بوضع خطوط إرشادية لأطر الاستراتيجيات المتعاقبة للنمو والكفاح ضد الفقر والبدء بالجيل الثاني من تلك السياسات في عام ٢٠١١.

إننا نوجه نداء عاجلا إلى المجتمع الدولي وإلى شركائنا خاصة، لمراعاة احتياجات شعب بوروندي الذي يتوق جدا إلى جني عوائد السلم والمصالحة. ويدرك أبناء بوروندي جيدا مدى ضخامة هذه التحديات ويريدون أكثر من أي وقت مضى الاستفادة من الأشكال العديدة المختلفة للدعم السياسي والمالي المقدم من المجتمع الدولي. وبذلك

يكون المجتمع الدولي قد اظهر استعدادا كبيرا لمساعدة أبناء بوروندي، ونرحب بذلك.

الرئيس المشارك (السيد ديس) (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جورج روبيلو تشيكوتي، وزير الدولة للعلاقات الدولية في جمهورية أنغولا.

السيد تشيكوتي (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية، وقدم الوفد النص بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أرحب بعقد هذا الاجتماع الهام، الذي يتيح لنا، مرة أخرى، فرصة فريدة لنناقش بصراحة حالة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ولنُطلقَ أفكارا جديدة، تساعدنا على أن ننفذ بطريقة أكثر فعالية الالتزامات التي تعهدنا بها. ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل اليمن بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وقد شدد الأمين العام في تقريره المعنون، ”الوفاء بالوعد: استعراض تطلعي لتعزيز وضع برنامج عمل متفق عليه لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥“ (A/64/665)، على أن عددا من البلدان حققت نتائج هامة للغاية في مكافحة الفقر المدقع، وحسنت مستويات الالتحاق بالمدارس، وصحة الأطفال، والحصول على المياه الصالحة للشرب، وعلاج المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وقطعت خطوات كبيرة في مكافحة الملاريا والسل وأمراض المناطق المدارية.

ومع ذلك، بعد مرور عشر سنوات على اعتماد إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢)، ما زال بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ذاتها بعيد المنال في واقع الأمر. ولا يمكن كسب المعركة ضد الفقر من خلال الاقتصار على عقد المؤتمرات ومؤتمرات القمة للتفاوض على المزيد من الالتزامات بالتنمية. فالتغلب على الجوع والفقر يقتضي منا، بالدرجة الأولى، أن ننفذ الالتزامات الدولية التي تعهدنا بها سابقا، وإلا فسنكون قد حشرنا أنفسنا في حلقة عقيمة ومتكررة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يكفل تحويل تلك الالتزامات إلى إجراءات ملموسة. وينبغي استكمال ودعم السياسات الوطنية بجهود دولية تهدف إلى تهيئة بيئة عامة مؤاتية لتنفيذ تلك السياسات. ولذلك، بينما ندافع عن مبدأ المسؤولية الوطنية، فإننا نحث على تعزيز الشراكات الإقليمية والعالمية من أجل التنمية. ولا يزال استئصال الفقر المدقع يشكل تحديا كبيرا في عصرنا ويمثل شاغلا كبيرا للمجتمع الدولي. وبالتالي، فإنه يتطلب من الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص توحيد الطاقات في إطار شراكة أوثق وأكثر فعالية من أجل التنمية.

إن القضاء على الجوع والفقر، وتحسين توفير الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم، وبناء الهياكل الأساسية الملائمة، وإزالة الإقصاء الاجتماعي بجميع أشكاله، وتحقيق المساواة بين الجنسين تمثل طموحات ولكنها أهداف يمكن بلوغها. وعليه، يظل من الأهمية بمكان إدراج الأهداف الإنمائية للألفية في الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر وفي الخطط الإنمائية الوطنية.

إننا نولي أهمية بالغة لهذا الاجتماع، لأننا نعتقد أننا لم نفقد كل شيء. وعلينا أن نعمل بسرعة وبحكمة لكي نكفل، من هذا العام فصاعدا، تحقيق دينامية أفضل، قادرة على الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الالتزامات الدولية المتفق عليها.

وأود أن أسترعي الاهتمام إلى عدد من الآليات الدولية المتفق عليها فعلا لكنها لم تطبق بشكل متواصل أو جرى تجاهلها ببساطة.

أولا، إن زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية سوف يُعزز القطاعين الاقتصادي والاجتماعي اللذين يواجهان الصعوبات، مما سيؤدي إلى تحسين ظروف حياة الناس. وبإيجاز، سوف يُحقق المزيد من الرفاه الاجتماعي.

ثانيا، إن إصلاح الهيكل المالي الدولي أصبح الآن حاجة ملحة، حيث بات جليا أن العالم بحاجة إلى نظام مالي أكثر حيوية وديناميـة واستجابة لاحتياجات الاقتصادات النامية. وفي هذا الإطار كذلك، ينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تؤدي دورا أكبر.

ثالثا، إن إلغاء ضوابط التجارة الدولية، وعلى الأخص تقليص الإعانات الزراعية وإزالة الحواجز التجارية أمام المنتجات الزراعية من البلدان النامية، سيعزز التنافس الحر في الأسواق الدولية ويقوي القطاعات الزراعية للبلدان النامية.

رابعا، إن زيادة الاستثمار في الزراعة في أفريقيا، في سياق برنامج أفريقيا الشامل للتنمية الزراعية، يجب ألا يُشجع فحسب، بل أن يُستكمل أيضا ببناء الطرق الضرورية لنقل السلع من المزارع إلى المدن، بالإضافة إلى تنشيط القطاع الصناعي.

خامسا، إن وضع برنامج متكامل للائتمانات البالغة الصغر للمزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم وللمنتجين الصغار الآخرين قد أثبت نجاعته باعتباره وسيلة فعالة لمكافحة الفقر في العديد من البلدان.

وأخيرا، إن الشراكة العالمية من أجل التنمية، حسبما دعا إليها الهدف الثامن، وتوسيع نطاق التعاون الدولي، أمران أساسيان من أجل تحقيق الأهداف الأخرى.

إن جميع البلدان، التي توحد جهود قطاعيها العام والخاص، يجب أن تستشعر، فرادى وجماعات، واجب الكفاح العنيد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما في البلدان الأفريقية حيث الحالة صعبة على نحو خاص. إننا على اقتناع بأن أفريقيا لديها إمكانيات وأنها، عندما يدعمها المجتمع الدولي، ستكون قادرة على التغلب على التحديات لكي تتمكن من استدامة النمو الاقتصادي في القارة.

فالحق في التنمية، إلى جانب الحقوق الأخرى، مكرس في ميثاق الأمم المتحدة، ونحن نرى أن إعلان الألفية يمثل أداة لتحقيق هذا المبدأ.

وبعد فترة وجيزة من نهاية الحرب في عام ٢٠٠٢، شرعت أنغولا في برنامج وطني واسع النطاق للتعمير والحد من الفقر. غير أن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وآثار تغير المناخ قد أثرت بشكل خطير على الأداء الاقتصادي لأغلبية البلدان النامية، ولم تسلم منها الجهود الجبارة التي بدأتها أنغولا في مرحلة سابقة. إلا أن أنغولا شهدت تحسينات في جميع المؤشرات الأساسية الأهداف الإنمائية للألفية. فهناك أكثر من مليوني طفل التحقوا بالمدارس الابتدائية منذ عام ٢٠٠٢. ونسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس ارتفعت بشكل كبير لتصل إلى ٧٦ في المائة، وزادت معدلات بقاء الأطفال على قيد الحياة بنسبة ٢٠ في المائة، وانخفضت نسبة الأطفال الذين يعانون من الملاريا بنسبة ٢٣ في المائة.

وفيما يتعلق بالالتزامات في قطاع الصحة، نأمل في الحد من معدلات انتقال العدوى بالأمراض المعدية الخطيرة، بما في ذلك الإيدز والملاريا والسل الرئوي، بحلول عام ٢٠١٥، وكذلك الحد من الوفيات بين النساء والأطفال بنسبة كبيرة. وقد بدأت الأرقام تظهر مؤشرات مشجعة نتيجة للاستثمارات الضخمة في البنى التحتية، لا سيما في المستشفيات. وفي الفترة ما بين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦، تم بناء أكثر من ٢٥٠ مستشفى في مختلف أنحاء البلد، مما أدى إلى خفض معدلات الوفيات بين الأمهات والرضع من ١ ٤٠٠ لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة حية في عام ٢٠٠١ إلى ٦٦٠ لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة حية في عام ٢٠٠٨. فضلاً عن ذلك، وبغية القضاء على الجوع والفقر، اعتمدت أنغولا استراتيجية وطنية للأمن الغذائي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤، الأمر الذي سيمكننا من زيادة الإنتاج الزراعي بشكل مستدام.

إن مكافحة الجوع والفقر في بلدي دعامة أساسية للتنمية المتجانسة والمستدامة. وهي تسمح لنا بكفالة احترام حقوق الإنسان مع توفير ظروف معيشية ملائمة لجميع المواطنين. وعليه، تعرب جمهورية أنغولا عن التزامها الراسخ بتنفيذ إعلان الألفية من خلال آليات تشمل بناء القدرات البشرية والمؤسسية، والحكم الرشيد، والمساواة بين الجنسين والتحسين المستمر للظروف الاجتماعية – الاقتصادية للسكان.

الرئيس المشارك (السيد ديس) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب دولة السيد جورج أ. باباندريو، رئيس وزراء الجمهورية الهيلينية.

السيد باباندريو (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): قبل عشر سنوات مضت، عبرت الأهداف الإنمائية للألفية عن إدراك أننا جميعاً في قارب واحد. فمهما كانت المشكلة، وأينما وقعت، فسوف تؤثر فينا جميعاً عاجلاً أو آجلاً. وفي عالمنا المتكافل، ليس هناك مشكلة يمكن معالجتها بمعزل، وليس هناك بلد بمنجى من فقدان الوظائف أو الكوارث البيئية أو الأوبئة أو تقلبات السوق المالية. نعرف ذلك جيداً في أوروبا، واتحادنا قد يوفر قدرات أكبر للتعامل مع الكثير من تلك التحديات.

وفي اليونان، أعطتنا تجاربنا في الآونة الأخيرة رؤية حقيقية عن كيف أن مشاكل دولة صغيرة يمكن أن تتردد أصداؤها في أنحاء العالم. والشعب اليوناني قد اتخذ خطوات لا سابق لها للتغلب على أزمتنا المالية. هي عملية مؤلمة، إلا أننا نحرز تقدماً حقيقياً ونفي بالتزاماتنا، وسوف نخرج منها أقوى – بشرط أساسي واحد: أننا قررنا التغيير. فاليونان ليست دولة فقيرة. لكن، هل أحسنا إدارة مواردنا وبيئتنا وقدراتنا البشرية في إطار من الشفافية والعدالة وبصورة مستدامة؟ كلاً، لم نفعل ذلك. وهذا هو تحدي التغيير الذي ينتظرنا.

ولكن، أليس ذلك هو التحدي الأساسي لأهدافنا الإنمائية للألفية: أن ندير موارد كوكبنا وقدراتنا البشرية ورؤوس أموالنا المتراكمة وابتكاراتنا التكنولوجية، ومعارفنا المتجمعة بطريقة مسؤولة: أن ندير مواردنا بصورة تحترم مواردنا الطبيعية وحقوق واحتياجات جميع مواطنينا كما تحترم رفاه الأجيال المقبلة؟

ونحن في اليونان نتعامل مع أكثر من مجرد مشكلة الدين السيادي. فالعالم لا يواجه مجرد أزمة مالية. نحن في اليونان – وكلنا جميعاً – نواجه تحديات أساسية: تنشيط ديمقراطياتنا وضمان الحكم الرشيد، وإعادة تعريف ما نعنيه بنوعية الحياة، وتغيير أنماط استهلاكنا بغية حفز نمو أخضر نظيف في أنحاء العالم، وأن نفعل ذلك بصورة تكفل المساواة.

ولهذا السبب، اعتمدنا في اليونان إصلاحات جذرية لجعل حكومتنا أكثر شفافية، ومؤسساتنا أكثر كفاءة، واقتصادنا أكثر اخضراراً وقدرة على المنافسة، ومجتمعنا أكثر عدلاً. إننا نجري هذه التغييرات بتفاهم مع مواطنينا وليس رغم أنفهم.

ولكننا ندرك الآن أكثر من ذي قبل الحاجة إلى العمل معاً من أجل تغيير عالمنا إلى ما هو أفضل. فالكوارث الطبيعية وتغير المناخ تبدد مكاسب إيجابية حققتها اقتصادات العديد من البلدان وتفرض أعباء جديدة على الفقراء. ويؤثر ذلك علينا جميعاً. والمرأة مثال دال على ذلك. فإذا كانت النساء أميات في بعض أنحاء العالم، سوف يواجهن عنفاً أكثر، ولن يتمكّن من تخطيط أسراهن، ولن يستطعن احتواء الأوبئة، مثل فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وسوف ينجبن أطفالاً أكثر يأساً وتهميشاً وجنوحاً إلى العنف. وهذا يؤثر علينا جميعاً في نهاية المطاف. فإن كانت اليونان تواجه

تحديات كبرى في اقتصادها، إلا أننا نخطط للإسهام في المساعدات الإنمائية في مجالات مثل النمو الأخضر والصحة ومكافحة الجوع وتخفيف حدة الفقر وحقوق المرأة والتحرر من العنف.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الأمين العام على تعيين ميشيل باشليت في كيان الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ولكن علينا أن نسمو فوق حدودنا الوطنية وأن نعمل معاً لسبب آخر. ففي مختلف أنحاء العالم، يشعر الكثير من مواطنينا – وإن جاز لي القول والشباب بصفة خاصة – بأنهم محرومون من الإمكانيات. وهم يدركون أن لدينا الموارد لجعل الفقر شيئاً من الماضي، ومحو الأمية ومنع الأوبئة وحماية المرأة والطفل وحماية التنوع البيولوجي. غير أنهم يعرفون أيضاً أننا لا نحسن إدارة مواردنا وقدراتنا لكي نحقق ذلك بفعالية. ولذلك، فإن مواطنينا يتشككون في إرادتنا السياسية للتحرك قدماً كمجتمع عالمي. إنهم يتوقعون – وهم على حق – من الزعماء السياسيين أن يفعلوا المزيد لتصحيح أوجه الخلل والتباين التي أوجدها النظام الحالي للحوكمة العالمية.

ووراء فشلنا في العمل انطلاقاً من نوايانا الطيبة، تكمن أزمة في الحوكمة – حوكمة ديمقراطية، حوكمة ديمقراطية عالمية. ومؤسساتنا الوطنية تفتقر إلى القدرة على التعامل مع القضايا العالمية. وفي نفس الوقت، فإن تركيز السلطة والثروة ووسائط الإعلام قد مكن النخب المتميزة ذات المصالح من السيطرة على عملياتنا الديمقراطية.

لذلك، لا بد لنا أن نرتفع إلى مستوى التحدي لتعزيز مؤسساتنا الديمقراطية المحلية والعالمية بمزيد من العزم والحزم. يجب أن نثبت أن ديمقراطياتنا قادرة على حماية مواطنينا وتمكينهم والمساواة بينهم في الفرص، وأن عوائد العولمة يمكن توزيعها في إطار من العدالة والإنصاف. نحن بحاجة إلى إنشاء أدوات جديدة للاستعمال الأمثل لمواردنا ولتغيير حوافزنا المالية وبإعادة توزيع ثروتنا. ويمكن أن تستعمل ضريبة المعاملات المالية أو الضريبة على الكربون أو السندات الخضراء في تمويل التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية الخضراء والتكنولوجيا، بخاصة في البلدان النامية.

وبدلا من التقشف الوطني ينبغي لنا أن نفكر بلغة المسؤولية العالمية. نعم، نحن بحاجة إلى إدارة الدين السيادي، ولكن نحن بحاجة أيضا إلى التخطيط للحماية الاجتماعية وفرص العمل اللائق والنمو الأخضر. وما لم نوحد قوانا لمواجهة التحديات في المستقبل، سنبقى نحن جميعا ضعفاء حيال أزمات جديدة. فإما أن نقدم التوجيه والرؤيا والعمل من أجل مجتمع عالمي مستدام، أو أن نكون عرضة لمزيد من الصراع والفقر والمعاناة.

إن الأهداف الإنمائية للألفية تتحدانا بأن نطور حوكمة عالمية تمكن مواطنينا من تحويل عالم الأسواق الحرة إلى عالم الناس الأحرار. وستكون لدينا إما سياسة التضامن أو سياسة الخوف وكراهية الأجانب وإلقاء المسؤولية على الآخرين. وإما أن نضفي الطابع الإنساني على العولمة أو أن تؤدي العولمة نفسها إلى تقويض الإنسانية. والاختيار واضح، وقد حان وقت العمل.

الرئيس المشارك (السيد ديس) (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ريم إبراهيم الهاشمي، وزيرة الدولة للشؤون الخارجية في الإمارات العربية المتحدة.

السيدة الهاشمي (الإمارات العربية المتحدة): لقد أيدت دولة الإمارات العربية المتحدة إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) لاقتناعها بأن تحقيق أهداف التنمية للألفية يشكل عاملا هاما لاستتباب الأمن والسلم في العالم وتحقيق الرفاه للشعوب في البلدان كافة. واليوم نجدد دعمنا للإعلان

ونؤكد عزمنا على مواصلة العمل لبلوغ هذه الأهداف بحلول الموعد الذي تعهدنا به لعام ٢٠١٥.

لقد أثبتت الظروف العالمية الاقتصادية والسياسية والأمنية التي يشهدها المجتمع الدولي منذ السنوات القليلة الماضية مدى تداخل وتشابك مصالح البلدان واهتماماتها. وبينت التداعيات الاقتصادية الأخيرة أنه ليس هناك بلد بمنأى عن مؤثرات الأحداث مهما امتدت المسافات وتمايزت الأوضاع الاقتصادية المحلية. إن دولة الإمارات العربية المتحدة على اقتناع راسخ بأن النجاح في بلوغ أهداف الألفية يتطلب شراكة عالمية متينة وفاعلة تعمل في إطار التوصيات المتفق عليها في إعلان الألفية وجميع المؤتمرات والمحافل الدولية المعنية بالتنمية.

ومع إدراكنا أن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية أدت إلى تراجع الدخل القومي للبلدان المانحة فإننا نحث الدول المتقدمة النمو على عدم التخلي عن التزاماتها والعمل على بلوغ نسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي كمساعدات رسمية للتنمية في الدول النامية والعمل على تخفيف عبء الديون عنها أو إلغائها إن أمكن، وتوفير التكنولوجيا الحديثة لتمكينها من بناء بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة.

في هذا السياق نؤكد على ضرورة إصلاح النظام المالي والاقتصادي والتجاري العالمي بما يتيح الفرصة للبلدان النامية للعب دور فعال فيه ودخول السوق العالمية بصورة عادلة ومنصفة. ونحث الدول النامية على انتهاج سياسات اقتصادية تشجع على الإنتاج واجتذاب الاستثمار الأجنبي.

لقد تمكنت دولة الإمارات العربية المتحدة من احتواء تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية بحيث لا تؤثر على ما حققناه في مسيرة التنمية في البلاد ولا تخل بالتزاماتنا ومساهماتنا الخارجية من أجل التنمية. إن ما حققناه من نجاح في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى الوطني أتاح لنا المجال لتعزيز مساهماتنا في الشراكة العالمية لمساعدة البلدان النامية لبلوغ أهدافها الإنمائية في أقرب وقت ممكن.

فقد عملنا على استغلال عوائد النفط لتوسيع وتنويع مصادر الدخل القومي وتنمية الموارد البشرية في المجالات كافة. وتمكنا في فترة وجيزة من التوجه نحو القضاء على الفقر ورفع معدل دخل الفرد وتوفير التعليم المجاني للجميع في جميع المراحل الدراسية والمساواة الجنسانية وتمكين المرأة مع العمل على استدامة البيئة وتطبيق استراتيجيات وطنية شاملة تهدف لدمج منظور بيئي في كافة الأنشطة التنموية وتخفيف آثار التغيرات المناخية وتقليل الانبعاثات.

انتهجت الإمارات سياسة تنموية خارجية ترتكز على التعاون والشراكات الثنائية والدولية لتحقيق التنمية في البلدان الأخرى. وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة إحدى الدول المانحة الرئيسية في الشراكة الدولية من أجل التنمية. وتشترك عدة مؤسسات وطنية في مساهمات التنمية الخارجية التي تشكل نسبة عالية من مجمل الدخل القومي للبلاد كمساعدة تنموية رسمية لحوالي ١٠٠ بلد نام في مختلف القارات في العالم. ويذهب ٩٥ في المائة من هذه المساعدات على شكل هبات مالية والباقي كقروض ميسرة، وتخصص ٨٠ في المائة من المساهمات للمشاريع التنموية الرئيسية في مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية والطاقة في تلك البلدان.

فعلى سبيل المثال، تقوم مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان التي أسسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة في عام ٢٠٠٧ بتقديم المساعدات الإغاثية والتنموية للبلدان النامية والبلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية والصراعات المسلحة وتمويل مشاريع

تنموية في أكثر من ٣٥ دولة في أوروبا وآسيا وأفريقيا، منها المراكز الصحية والاجتماعية.

كما تقوم مؤسسة ”دبي العطاء“ التي أسسها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي بتوفير التعليم الأساسي لأربعة ملايين طفل في ١٤ بلدا ناميا لمكافحة الفقر وتمكين الأفراد وتحقيق التنمية فيها وذلك في إطار المساهمة لبلوغ أهداف الألفية في تحقيق التعليم للجميع.

تلعب دولة الإمارات العربية المتحدة دورا فعالا في تعزيز المساعدة الدولية في حالات الطوارئ كالكوارث الطبيعية والصراعات المسلحة سواء لمشاريع إغاثية عاجلة أو طويلة الأجل حيث قدمت الإمارات خلال ٢٠٠٩ ما يقارب ٣ مليارات من الدولارات للمساعدات الإنسانية والتنموية مع التركيز بصورة خاصة على أكثر البلدان تأثرا بالكوارث والصراعات المسلحة.

وفي الختام، تؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة التزامها بمواصلة العمل لبلوغ أهداف الألفية وبتعزيز الشراكة الدولية للتعجيل ببلوغها في الوقت المتفق عليه في عام ٢٠١٥. وفي هذا السياق نؤكد على ضرورة تكثيف الجهود الدولية لمعالجة الأسباب الأساسية والتحديات التي تعيق تحقيقه في الوقت المحدد وإيجاد الحلول الفاعلة والدائمة لها.

الرئيس المشارك (السيد ديس) (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كمال مرجان، وزير خارجية تونس.

السيد مرجان (تونس): إنه لمن دواعي سروري أن أشارك في هذا الاجتماع الرفيع المستوى حول أهداف الألفية للتنمية للوقوف على مدى التقدم الذي تم إحرازه في هذا المجال والمساهمة في إيجاد السبل الكفيلة بتحقيق جميع هذه الأهداف في موعدها.

نعلم جميعا أن التنمية مطمح أساسي لدول العالم كافة. وتأكيدا منا على هذا الالتزام، تبنينا إعلان الألفية الذي يعكس توق شعوب المعمورة كافة إلى حياة أفضل، من خلال سلسلة مختارة من الأهداف المحددة بالأرقام والأطر الزمنية الواضحة. فقد تم الاتفاق على تقليص نسبة الفقر إلى النصف، ونشر التعليم الابتدائي على مستوى شامل، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وخفض معدل الوفيات بين الأطفال والأمهات، إلى جانب مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، وضمان استدامة التنمية، مع المحافظة على البيئة، وبناء شراكة عالمية للتنمية.

ورغم تمكّن دول عديدة، خلال العقد الأخير، من تحقيق تقدم ملحوظ نحو جملة من الأهداف الإنمائية للألفية، فإن وتيرة هذا التقدم لا تزال بطيئة ودون المأمول، وذلك بسبب التحديات التنموية التي تواجه غالبية الدول، وبخاصة الدول الأفريقية، إذ تُشير تقارير عديدة إلى أنّ التقدم الذي أحرزته بلدان عديدة في هذا المجال، تراجع بسبب الأزمات العالمية الأخيرة.

والتقديرات المتعلقة بالتوقعات الاقتصادية في أفريقيا، التي تعتمد معدل نمو يقل عن ٣ في المائة، تبقى دون مستوى المعدل السنوي الضروري البالغ ٧ في المائة، لتمكينها من بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في موعدها المحدد. كما أن تحقيق هذه الأهداف في قارتنا الأفريقية يمر عبر تمويل عجلة الاقتصاد، وعبر الاستثمار في الأنظمة الصحية والتعليمية، وما يتطلبه ذلك من جهود موازية في مجالات مكافحة الفقر، وضمان التعليم في سن مبكرة، وبعبارة أخرى، تهيئة الظروف الضرورية لضمان العيش الكريم للمواطن الأفريقي.

وبالتالي، فإننا على قناعة بأن شراكة حقيقية مع أفريقيا، تعد السبيل الأمثل لدفع التنمية في أفريقيا، ومساعدتها على تحقيق أهدافها التنموية، وبعث الأمل لدى

الملايين من الأفارقة. وبناء على ذلك، فإن مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين، مدعوَّتان إلى تجديد التزاماتهما إزاء القارة الأفريقية، حتى تتمكن من بلوغ أهدافها التنموية. كما أننا مقتنعون تماما بأن أهمية الدعم الذي يقدمه تعاون بلدان الشمال والجنوب، لا ينقص من مزايا التعاون بين بلدان الجنوب، للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة الأفريقية.

إن التوصل إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في توقيتها المحدد سلفا، يتطلب منّا جميعا التضامن والتكافل من أجل بلوغ هذه الغاية. ويشكل نجاح تجربة التضامن الوطني، التي اعتمدتها بلادنا لدفع التنمية في المناطق الفقيرة، خير مثال على جدوى هذه السياسة وفعاليتها، الأمر الذي أفضى في النهاية إلى اعتمادها أمميا، من خلال إنشاء الصندوق العالمي للتضامن، الذي يهدف أساسا إلى المساعدة في دفع عجلة التنمية في البلدان الفقيرة، وتحقيق جملة الأهداف الإنمائية للألفية.

وعلى الرغم من أن تونس دولة ذات دخل متوسط وموارد طبيعية محدودة، فقد استطاعت، بالاعتماد أساسا على قدراتها الذاتية، تحقيق تنمية اقتصادية ملحوظة خلال العقدين الأخيرين، مكنتها من الارتقاء بكل مؤشرات التنمية البشرية.

فقد أشار التقرير الوطني بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، الذي أُعد من قبل منظمة الأمم المتحدة والحكومة التونسية، إلى التقدم الذي حققته تونس على صعيد التنمية المستدامة، كما بين هذا التقرير أن معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات القليلة الماضية وصل إلى ٥ في المائة. وبفضل التوزيع العادل لعائدات النمو الاقتصادي، تم تخفيض نسبة الفقر من ٦٠ في المائة عام ١٩٦٠، إلى ٧ في المائة في منتصف تسعينات القرن الماضي، وإلى ٣,٨ في المائة في الوقت الراهن. كما أظهر التقرير التقدم الهائل الذي أحرزته تونس في تحقيق بقية الأهداف الإنمائية للألفية. والأهم من كل ذلك أن هذا التقرير أكد أن بلادي ستحقق، إن لم نقل ستتجاوز، معظم هذه الأهداف بحلول سنة ٢٠١٥.

وقد اعتمدت تونس سياسة تنموية تتمحور أساسا حول التوفيق بين متطلبات اقتصاد يرتكز على مبادئ النجاعة والجدوى، وسياسة اجتماعية نشيطة، تهدف إلى الارتقاء بمقومات العيش الكريم. وتنبع هذه الرؤيا الشمولية للتنمية من القناعة بترابط كل الأبعاد وتلازمها، حيث إنه لا تفضيل لقطاع على آخر، ولا تطور لمجتمع في غياب الازدهار الاقتصادي، ولا ديمومة للتنمية في غياب سلم اجتماعي ووفاق وطني. فالتنمية الشاملة تمكن من ترسيخ العدالة الاجتماعية، وتوزيع ثمار النمو على كل الجهات وكل الفئات، والمحافظة على المكاسب الاجتماعية ودعمها، والنهوض بالفئات الهشة وذات الاحتياجات الخاصة، وتوطيد التكافل بين مكونات المجموعة الوطنية.

ولقد تمكنت بلادنا، بفضل هذه السياسة، من تحقيق مكاسب وإنجازات عديدة في كل المجالات، رغم ما شهده العالم من تقلبات، حيث وفقت تونس، بفضل التعامل السريع مع هذه المستجدات والتداعيات غير المسبوقة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة، في اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب، وتأمين سلامة المسيرة التنموية. فتوصلنا إلى تحقيق تطور كبير في نسب الالتحاق بالمدرسة في كل مراحل التعليم، وتحسُّن ملحوظ في مجمل المؤشرات الصحية والديمغرافية، كالكثافة الطبية، ومؤهل الحياة عند الولادة، بالإضافة إلى توسع مظلة الضمان الاجتماعي. كما تمكنا من تحسين مستوى الدخل، وتقليص نسب الفقر، ورفع مستوى مواقع العمل وموارد الرزق، إلى جانب تحسين مستوى ظروف العيش في مختلف المناطق والجهات، وبخاصة

في الوسط الريفي، الذي شهد تطورا في نسب ربط الأسر بالإنارة الكهربائية، ونسب تزويد الأسر بالماء الصالح للشرب.

إن عالم عام ٢٠١٥ سيكون عالما من صنعنا، فهو انعكاس لنجاحنا معا أو فشلنا معا، في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وضمان توفر السبل الكفيلة بتحقيق حياة كريمة، خالية من الحاجة أو الخوف من المستقبل لشعوب المعمورة كافة. وفي النهاية، أرجو لأعمال مؤتمرنا النجاح والتوفيق، وأشكركم على حسن الإصغاء.

الرئيس المشارك (السيد ديس) (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ر. م. مارتي م. ناتاليغاوا، وزير خارجية إندونيسيا.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يُعقد هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المناسب، نظرا لسرعة اقتراب موعدها المستهدف في عام ٢٠١٥. ومما يؤكد إلحاح هذا الاجتماع، تطور الأحداث في السنوات الماضية، التي أعاقت الجهود المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية.

وكما أوضح الأمين العام في وقت سابق، فإن التنفيذ الإجمالي لهذه الأهداف متعثر، بينما هناك بضع مناطق في العالم متقدمة جدا في تحقيقها. فيجب علينا أن نضمن ألا تتمكن التحديات والأزمات المتعددة الوجوه والأبعاد والمترابطة فيما بينها، والتي يواجهها عالمنا، من إخراج مكتسباتنا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن مسارها. إن هذا الاجتماع يذكرنا بأنه يجب علينا أن نبقى مشاركين. وفي الحقيقة، لا بد لنا من مضاعفة جهودنا. فالإخفاق ليس خيارا.

إن إقرار الأهداف الإنمائية للألفية قبل عقد من الزمن، كان لحظة هامة، وهو إنجاز عظيم للأمم المتحدة حتما. فقد أوحت الأهداف بإعادة توازن للنموذج الأمني، بغية تعزيز التنمية بصفتها وسيلة لتحقيق الحرية والسلام. ولا تزال الأهداف الإنمائية للألفية منذ إقرارها منارة لسياسات التنمية، وتوجه استراتيجيات التنمية على جميع المستويات. والعوامل المركزية للتحول الناجح المتوقع قبل ١٠ سنوات، هي تعبئة الجهود الوطنية والإقليمية والدولية. ولكل منها دور حيوي تؤديه بأسلوب متآزر.

فعلى المستوى الوطني أولا، تحتاج كل حكومة معنية إلى ابتكار سياسات، وإيجاد حيز مالي لتسريع التقدم واستدامته. ولا بد لغايات الأهداف الإنمائية للألفية أن تكون مشمولة أيضا في برامجنا الإنمائية الوطنية. لكن الأهم من ذلك هو ضرورة وضع آلية لرصد التقدم المحرز موضع التنفيذ. وينبغي للحكومات على الأقل أن تشجع جميع أصحاب المصلحة – بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني – على امتلاك تلك الأهداف.

ومن جهتنا، فإن التزام إندونيسيا بتحقيق جميع غايات الأهداف الإنمائية للألفية قوي وثابت. وقد تمسكنا بكل الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية. فهي تتسق مع النسيج الأساسي لسياساتنا واستراتيجياتنا الإنمائية الوطنية، وهي سمة هامة لسياسة إندونيسيا الخارجية. ولقد قطعنا أشواطا بارزة في تحسين المياه والصرف الصحي والتعليم والصحة. ودعما للاستراتيجية العالمية لصحة النساء والأطفال، التي أطلقها الأمين العام، استحدثنا أيضا سياسة لتقديم رعاية لجميع الأمهات عند الولادة.

وفيما يتعلق بالمناخ، ثابرنا على تنفيذ برامج محلية للحد من الانبعاثات بنسبة ٢٦ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، وللحدِّ منها بنسبة ٤١ في المائة بمساعدة دولية. والإجراءات المكثفة لكبح إزالة الغابات، وتعزيز إعادة التحريج والنهوض بالطاقة المتجددة أساسية في هذا الصدد.

وبالنسبة إلى بعض جوانب الأهداف الإنمائية للألفية، فإننا محقق مبكر لها، ونأمل أن يسهم المزيد من الجهود إسهاما بارزا في خفض معدل وفيات الأمهات، ووقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وعكس اتجاهه.

وعلى المستوى الإقليمي ثانيا، يمكن لجميع المنظمات والمبادرات الإقليمية أن تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بدعم التنسيق والتعاون بين البلدان، مما ينبغي أن يسهم في تحقيق بلدان المنطقة لتلك الأهداف. وينبغي أيضا أن تكون هناك آلية للمزيد من رصد غايات الأهداف الإنمائية للألفية. كما ينبغي إيجاد آلية لتسريع ردم الثغرات المتبقية.

ونحن ندرك أنه ليس جميع البلدان في منطقتنا قد حققت تحقيقا كاملا الأهداف الإنمائية للألفية، وكجزء من مسؤوليتنا لضمان النجاح في تحقيق تلك الأهداف في منطقتنا، عقدت إندونيسيا مؤخرا في جاكارتا الاجتماع الوزاري الاستثنائي لاستعراض الأهداف الإنمائية للألفية في آسيا والمحيط الهادئ: وصولا إلى عام ٢٠١٥. وفي ذلك الصدد، يشرفني أن أُحيل إلى الجمعية إعلان اجتماع جاكارتا الوزاري الاستثنائي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، بصفته مساهمة ملموسة من بلدان آسيا والمحيط الهادئ في هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

ولقد أدرك الوزراء أنه على الرغم من كون آسيا والمحيط الهادئ بالإجمال قد أحرزا تقدما بشأن بعض الأهداف الإنمائية للألفية، فإنه لا تزال هناك ثغرات بين البلدان وضمنها. ولمعالجة تلك الثغرات، قرر الوزراء، بين أمور أخرى، معالجة الفقر المدقع لدى ٩٠٠ مليون إنسان، يعيشون في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد أكدت بلدان تلك المنطقة مجددا عزمها على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالحماية الاجتماعية، والتمويل والاستدامة البيئية، ليس من منطلق اقتناعها الفردي الراسخ فحسب، وإنما لما هو أهم، وهو الدخول في شراكة نزيهة مع جميع أصحاب المصلحة.

وعلى المستوى العالمي ثالثا، فإن الشراكة العالمية الحقيقية أمر حتمي. ذلك أنّ الأهداف الإنمائية للألفية مشروع للإنسانية. فهي ليست للشمال وحده؛ كما أنها ليست للجنوب وحده. إنها للبشرية جمعاء. وينبغي الوفاء بالتزامات شركائنا في التنمية. كما ينبغي زيادة استكشاف الآليات المبتكرة لتعبئة الموارد. وكذلك ينبغي زيادة توثيق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

وفي النهاية، فإن هدفنا البعيد المدى هو الحصول على مجتمع عالمي مزدهر وسالم وآمن ومستقر. وتحقيق الجميع للأهداف الإنمائية للألفية خطوة هامة نحو بلوغ تلك الأغراض البعيدة المدى. لكنه يبقى هناك الكثير مما يجب عمله الآن وبعد عام ٢٠١٥. فيجب ألا يكون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ هدفنا النهائي. بل يجب مواصلة الجهود إلى ما بعد عام ٢٠١٥ للاستفادة من تلك الأهداف. ولتحقيق ذلك، يجب علينا أن نكثِف جهودنا الوطنية ونعزز الشراكة على المستوى العالمي دعما لتلك الجهود.

تولى الرئاسة نائب رئيس الجمعية العامة، السيد كاريون – مينا (إكوادور).

وختاما، إن الوعد ببناء مجتمع عالمي مزدهر وسالم وآمن ومستقر وعد يجب الوفاء به. ولدينا اليوم الفرصة للمساهمة في الوفاء به. ولا يمكننا أن ندع تلك الفرصة تضيع. وهذا الهدف يتطلب منا جميعا أن نعمل معا كجزء من مجتمع عالمي، لصالح شعوبنا، وللأجيال المقبلة ولاستدامة كوكبنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد إلمار محرم أوغلو ماماديوروف، وزير خارجية جمهورية أذربيجان.

السيد ماماديوروف (أذربيجان) (تكلَّم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشارك المتكلمين السابقين الإعراب عن امتناني العميق للأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، على عقد هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى المنظم جيدا. وإنني واثق بأن هذا الاجتماع سيكون خطوة هامة إلى الأمام في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

ونحن نرحب بتقرير الأمين العام المعنون ”الوفاء بالوعد: استعراض تطلعي لتعزيز وضع برنامج عمل متفق عليه لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥“ (A/64/665)، الذي يستعرض النجاحات، وأفضل الممارسات والدروس المستفادة، والعقبات والثغرات، والتحديات والفرص الآيلة إلى استراتيجيات محددة للعمل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وعلى الرغم من الاحتلال الجاري لنحو ٢٠ في المائة من أراضي أذربيجان من قِبَل جارتنا، جمهورية أرمينيا، وما نتج عنه من وجود نحو مليون نسمة من اللاجئين والمشردين قسرا في بلدنا، فإن حكومة أذربيجان تؤكد التزامها القوي بأن تنفذ تنفيذا كاملا وفعالا الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وقد أنجزنا التقرير المرحلي عن تنفيذ تلك الأهداف في عام ٢٠١٠. واسمحوا لي الآن أن أشاطركم بإيجاز رؤية أذربيجان وتجربتها بشأن العمل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

فعلى صعيد الهدف ١، المتعلق بالحد من الفقر والفاقة، أثبتت أذربيجان الإرادة السياسية، ونفذت عددا من الخطوات المتتالية للقضاء على الفقر. وقد ذُكرت إرادتنا السياسية بوضوح في أول برنامج حكومي للحد من الفقر وللتنمية الاقتصادية، وهي مجسدة في البرنامج الحكومي الجديد للحد من الفقر وللتنمية المستدامة (٢٠٠٨-٢٠١٥). وتشمل الأغراض الأساسية للبرنامج الأخير، بين أمور أخرى، ضمان التنمية الاقتصادية المستدامة، وخفض عدد الفقراء بشكل ملحوظ، وحماية الفئات الضعيفة، وتحسين الظروف المعيشية للاجئين والأشخاص المشردين داخليا، وتحسين وتوفير حصول الجميع بشكل متكافئ على الخدمات الصحية والتعليمية، وضمان الإدارة المستدامة للبيئة، ودعم المساواة بين الجنسين وسواها. ولبلوغ هذه الغاية، استطعنا، من خلال التنفيذ الناجح للبرنامج، أن نخفض نسبة الفقر من ٢٩,٣ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ١١ في المائة في عام ٢٠١٠.

كما أننا نولي أولوية عُليا للقضاء على البطالة. وفي هذا الصدد، أطلقت الحكومة برنامجاً حكومياً خاصاً لتنفيذ استراتيجية العمالة، وخفض نسبة البطالة من ٧,٠٦ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٦ في المائة في عام ٢٠٠٩.

وعلى صعيد الهدف ٢، المتعلق بتحقيق التعليم الابتدائي الشامل، أُطلقت الإصلاحات ذات الصلة لتحسين نوعية التعليم المدرسي. واستراتيجيتنا لإصلاح التعليم للسنوات ٢٠٠٣-٢٠١٣، المدعومة من البنك الدولي، تتركز بشكل أساسي على إصلاح التعليم العام الإلزامي. وفي هذا الإطار، اعتمدنا برنامجاً جديداً للتعليم قبل المدرسي. وقد أعلنَّا عام ٢٠٠٩ سنة الأطفال في أذربيجان، لتتزامن مع الذكرى السنوية العشرين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل. واعتُمدت خطة العمل ذات الصلة لمعالجة الاحتياجات الخاصة للأطفال الضعفاء والمحرومين، مع تركيز خاص على الجهود الرامية إلى النهوض بحقوق الأطفال وتشجيع مواهبهم.

وعلى صعيد الهدف ٣، المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فإن مجموعة منسَّقة من التدابير – منها اعتماد وتنفيذ خطة عمل وطنية متعلقة بشؤون المرأة، ومرسوم رئاسي بشأن سياسة تحقيق الذات لدى النساء، وتشكيل لجنة حكومية لشؤون الأسرة والمرأة والطفل، وتدابير أخرى عديدة – أرست أساساً قانونياً ومؤسساتياً ثابتاً لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتوفير التعليم الثانوي والعالي للمرأة، والمساواة في الأجور والمشاركة الواسعة للمرأة في عملية صنع القرار. وكانت هناك زيادات في تمثيل المرأة في الهيئات البرلمانية والحكومية.

وعلى صعيد الهدفين ٤ و ٥، المتعلقَين بوفيات الأطفال والأمهات، فإن التقدم المستدام في هذا المجال سيعتمد على الحدّ من الفقر والمزيد من التحسينات في الحصول على خدمات صحية ذات نوعية أفضل، عَبْر إصلاح الرعاية الصحية الأولية. وأذربيجان ملتزمة بخفض وفيات الأطفال والأمهات بمعدل النصف بحلول عام ٢٠١٥، وقد اتخذت خطوات منسَّقة لبلوغ تلك الغاية. وباعتماد برامج حكومية لحماية صحة الأمهات والأطفال، واستراتيجية وطنية بشأن الصحة الإنجابية وبرنامج حكومي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الإقليمية للسنوات ٢٠٠٤–٢٠٠٨، فقد انخفض معدل وفيات الأطفال إلى ٣,١ في المائة في السنوات الخمس الماضية.

ومن بين جميع الأهداف الإنمائية للألفية، فإن الهدف ٥ المتعلق بتحسين صحة الأم، مع غاياته ذات الصلة – خفض معدلات وفيات الأمهات بثلاثة أرباعها بحلول عام ٢٠١٥، وتحقيق الحصول الشامل على الرعاية الصحية الإنجابية – يتطلب جهداً إضافياً. وعملياً، فإن التحقيق الكامل لهذا الهدف يستلزم موارد مالية ومساعدة تقنية يصعب أن تتحملها بلدان نامية عديدة.

وعلى صعيد الهدف ٦، المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسَب (الإيدز)، والملاريا وأمراض أخرى، استطاعت أذربيجان حتى الآن أن تحتوي تفشّي هذين الوباءين، ونجحت في تحسين الوقاية من مرض السُّل ومعالجته. وقد جرى تعزيز الاستجابة الوطنية لفيروس الإيدز بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، مع إعادة تنظيم واسعة للمركز الوطني للإيدز.

وعلى صعيد الهدف ٧، المتعلق بالاستدامة البيئية، يجب علينا أن نعمل لكي نعكس اتجاه فقدان مناطقنا الحرجية، ونضمن أن تؤخذ الشواغل البيئية في الحسبان على جميع مستويات صنع السياسات. وقد أعلنَّا عام ٢٠١٠ سنة الإيكولوجيا، واعتمدنا برامج خاصة متنوعة في مجال الحماية البيئية.

وعلى صعيد الهدف ٨، المتعلق بإقامة شراكة عالمية للتنمية، فإن أذربيجان عازمة على الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية المتَّفق عليها في إطار الأمم المتحدة، وهي تقوم بتوثيق التعاون العالمي في جميع المجالات، مع إيلاء اهتمام مميَّز لمعالجة الاحتياجات الخاصة ومواطن الضعف لدى البلدان النامية وأقلّ البلدان نمواً.

ولقد أطلقنا ونفّذنا بنجاح عدة مشاريع إقليمية للهياكل الأساسية، أسهمت إسهاماً بارزاً في تنمية بلدان مجاورة معيَّنة. وإذ تعتبر حكومة أذربيجان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة هامة لدعم النمو والمنافسة الاقتصاديين، وللإسهام في القضاء على الفقر وفي الإدماج الاجتماعي، فقد أطلقت مبادرة لإقامة وإدارة طريق معلومات فائق السرعة عابر لبلدان أوراسيا، بصورة مشتركة، من المتوقَّع أن يسهِّل تزويد بلدان المنطقة بنظم الإنترنت والاتصالات، وبالموارد المعلوماتية الإلكترونية والاقتصادات الإلكترونية.

وختاماً، أودّ الإعراب عن أملي بأن يُسهم هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى إسهاماً بارزاً في تعبئة جهود جميع الدول الأعضاء، لتحقيق البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وإيجاد حياة مستقبلية أفضل لنا جميعا.

الرئيس بالنيابة (تكلَّم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ريكاردو باتينيو أروكا، وزير الخارجية والتجارة الخارجية والإدماج في إكوادور، الذي يصادف أنه شريكي الموقَّر في الوطن.

السيد باتينيو أروكا (إكوادور) (تكلَّم بالإسبانية): قبل ثلاث سنوات، طلب إلينا رئيس إكوادور أن نحقِّق المزيد من الأهداف الإنمائية للألفية، ونتجاوز الحدَّ من الفقر ونُجري تغييراً اجتماعياً يمكنه التغلب على عدم المساواة. وعندئذ لن نكون بحاجة إلى الكلام عن أهداف ذات مغزىً إنساني، يمكن قياسها بأرقام استهلاك السوق، وإنما عن سعادة كفالة حياة كريمة لجميع شعوبنا. وبذلك، ننتقل إلى أبعد من الرفاه الاجتماعي، لا مجرَّد تقصير المسافات بين الفئات الإنسانية فحسب، ولكن بردم الفجوات الاقتصادية والإقليمية والبيئية والثقافية الهائلة أيضاً. وعلينا أن نولي اهتماماً متجدداً بالعمل الجماعي، ونحافظ على قيمة المسرح العام، بصفته الحيز الذي يتفاعل فيه ممثلو مجتمعاتنا المدنية، باعتبار ذلك خدمة لمصالحهم الجماعية، تضمن وتكفل حصولهم على العدالة وجميع حقوقهم: حقوقهم في العمل والترفيه والإبداع الفني والعيش حياة هانئة.

وذلك هو المسلك المؤدي بنا أيضاً إلى إيجاد السلام بين أممنا. أقول هذا لأنّ بلدي يشعر بالقلق حيال عدم إعطاء المسائل الاجتماعية الأهمية المركزية التي تستحقها، حين ننظر في الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى العكس، فإن ما نراه يزداد هو أحد الجوانب المَرَضية لسياسة الإنفاق العسكري. وبصفته ظاهرة عالمية، فإنه يبلغ الآن ١,٥٣١ تريليون دولار. وهذا يُشكل زيادة قدرها ٤٩ في المائة منذ بدء الألفية، ويمثِّل العقبة الكبرى دون تحقيقنا الأهداف الإنمائية للألفية. ويتناقض استمرار الجوع في العالم تناقضاً شديداً مع الإنفاق العسكري عالمياً، لأنَّ أول الأهداف الإنمائية للألفية هو هدف خفض عدد الأشخاص الفقراء في العالم.

ومن الواضح أنه إذا ظلّ الإنفاق العسكري يتزايد في معظم البلدان، فإن الاستثمار في الإنفاق الاجتماعي لن يكون ذا أهمية أولى لدى حكومات العديد من مجتمعاتنا. وهذا ما يجعل بلدي يحثّ الجميع على إثبات الإرادة السياسية التي ستعكس اتجاه تلك السياسات، بحيث لا نأتي إلى هنا لنقدِّم تقارير عن الفقر، وإنما لنبيِّن كيف استطعنا أن نتغلب على المظالم. وإذا عجزنا عن امتلاك الإرادة السياسية لحلّ المشكلة الموصوفة بأنها هدفنا العالمي الأول – القضاء على الجوع والفقر المدقع – فكيف يمكننا أن نعالج الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية؟

وكما قال الرئيس كوريا قبل ثلاث سنوات، نعتقد أنه من الممكن أن نعمل جماعياً، وبوعي وديمقراطية، لكي نضطلع بالمسؤولية عن حياتنا وننظِّم مجتمع العالم بطريقة مختلفة، ذات وجه أكثر إنسانية. وإذا لم نتمكن من القيام بذلك، فسنظل نعيش في عالم حرب، فيه مئات الملايين من الجياع، ومهدَّد بكوارث إنسانية كبرى ناجمة عن تغيُّر المناخ. هكذا فهمنا الأمور في إكوادور، وهذا ما يجعلنا قادرين على إبلاغ العالم قاطبة أننا بحاجة إلى الذهاب أبعد من اللغة التي تستخدمها الدول والحكومات تقليدياً. وكيف يمكننا أن نثق ببلدان يبدو أنها تدعم وتلتزم بمبادرات ريادية منها الأهداف الإنمائية للألفية، بينما هي في الحقيقة لا تحترم تلك المبادرات أو تعمل بمقتضاها؟

ونحن في إكوادور نستطيع أن نذكر إحصاءات من السنوات الثلاث الماضية، لنثبت أننا حسَّنّا نوعية حياة شعبنا.

وهذه الإحصاءات تؤكد خفض معدل الفقر خلال هذه السنوات من ٦١ في المائة إلى ٥٣ في المائة في المناطق الريفية، نتيجة استثمار اجتماعي قدره نحو ١,٥ بليون دولار، أي ضِعف مثيله في السنوات السبع السابقة. واليوم، نخصص نسبة ٨,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه النفقات، مقابل ٢,٨ في المائة منه سابقاً. إننا في المسار الصحيح لتحقيق أهدافنا.

وفيما يتعلق بالمساواة في التعليم، اسمحوا لي بالإشارة إلى أننا ضاعفنا استثمارنا في التعليم وجعلناه شاملاً. فقد اتخذنا إجراءً للقضاء على الأمية، ونفَّذنا سياسة مشتركة بين الثقافات، بتوفير المواد التعليمية باللغات الأصلية لشعوبنا الأصلية.

وفي مجال الصحة أيضاً، ضاعفنا الاستثمار العام في السنوات الأخيرة، ونجحنا في خفض وفيات الرضّع. ونأمل أن نبلغ الرقم ١١,٨ من الوفيات لكل ٠٠٠ ١ ولادة حية، وهو ما يتجاوز هدف خفض وفيات الرضّع بالثلثين مقارنة بعام ١٩٩٠. ونحن نُحرز تقدماً مماثلاً بشأن صحة الأمهات، ونبني هياكل أساسية ونقدم الخدمات لسكان كانوا مهمَّشين سابقاً.

وهناك الكثير ليُقال بشأن استدامة البيئة. وأود أن أذكر مبادرة حقول النفط ياسوني آي تي تي، وهي سياسات لتنقُّل الناس وتعزيز الشراكات في جميع أرجاء العالم، بتشجيع التعددية والتكامل الإقليمي، بصفتها استراتيجيات فعّالة لإحراز تقدم بشأن التنمية الاجتماعية. لكننا نعتقد أنه لم يُنفَّذ حتى الآن إلاّ القليل.

ونحن لا نريد مجرَّد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. بل نريد أن نبني مجتمعات تتَّسم بالتنمية والعدالة. ولن يكون ذلك ممكناً إلاّ إذا أعدنا بناء الهياكل العالمية للتجارة والمال والابتكار التكنولوجي وهياكل الطاقة، بطريقة تُمكِّننا من تعزيز التنمية الاجتماعية. وهذا يستلزم الوحدة بين الشعوب والحكومات، التي ستكون عازمة على بناء هذا النظام الاقتصادي والسياسي الجديد باستقلالية كاملة. وأي مسار آخر سيؤدي إلى الفشل.

الرئيس بالنيابة (تكلَّم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل موراي ماكولي، وزير خارجية نيوزيلندا.

السيد ماكولي (نيوزيلندا) (تكلَّم بالإنكليزية): أرحّب بفرصة استعراض التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتحديد الخطوات التي يمكننا اتخاذها لتحسين هذا التقدم.

إنني قادم من جنوب المحيط الهادئ – وهي منطقة لا تسبقها سوى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من حيث عدم إحراز التقدم نحو تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية، وفقاً لتقارير حديثة. ونيوزيلندا دولة صغيرة يسكنها ٤,٥ ملايين نسمة. ولدينا موارد محدودة. ولا يمكننا أن نكون جهات فاعلة رئيسية في تقديم المساعدة الإنمائية على صعيد عالمي. لذا، قررنا بصورة متزايدة توزيع مواردنا ضمن منطقتنا، حيث الحاجة إليها ماسَّة جداً، وحيث يمكننا أن نُحدث فَرقاً.

وتلك الموارد ضرورية جداً ضمن منطقتنا. فقد كانت آثار الأزمة الاقتصادية العالمية قاسية حتى على أقوى دول المحيط الهادئ. واحتاج العديد منها إلى دعم مالي. كما كانت هناك حاجة إلى أشكال أخرى من المساعدة التكميلية. لكن هذا في الجانب الإيجابي من الصورة.

وفي الجانب الأكثر قساوة منها، لدينا أماكن مثل ساوث تراوا في كيريباس، حيث يكتظ ٠٠٠ ٥٠ نسمة في جزيرة مرجانية ضيقة، ذات كثافة سكانية مماثلة لتلك التي في وسط مدينة هونغ كونغ، في أوضاع سكنية بائسة، ومياه

شديدة التلوث غالباً، وحدٍّ أدنى من الصرف الصحي والتخلص من النفايات الصلبة، مترافقة مع جميع التحديات الصحية والإنسانية التي يمكن أن يتصورها المرء نتيجة ذلك. وبحكم موقع كيريباس على ارتفاع عدة أمتار عن مستوى سطح البحر، فإنها معروفة بشكل أفضل في هذا المنتدى بتحديات تغيُّر مناخها. لكنّ تغير المناخ هو مجرّد أحد التحديات التي تواجه حكومة كيريباس وشعبها. ويبقى هذا الجزء وأجزاء أخرى من جنوب المحيط الهادئ في أدنى ذيل السجلّ المتعلق بنتائج الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد يلاحظ البعض أننا نتعامل مع أعداد صغيرة في ضوء معدلات السكان في منطقتنا. وهذه مشاكل ينبغي أن تنقاد لحلول سهلة نسبياً. لكنها لم تفعل، وهي ليست كذلك. وقد يرى بعضهم أن الأمر مجرّد مسألة توفير المزيد من المال، والطلب إلى المانحين تقديم المزيد من المعونة. وعلى الرغم من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، فإنّ معظم الدول تقدم المزيد من المعونة. ونيوزيلندا تفعل ذلك. لكنّ المزيد من المال لن يحل وحده هذه المشاكل. فنحن بحاجة إلى تركيز أكبر بكثير على فعالية المعونة. كما نحتاج إلى تعزيز أقوى بكثير للتنسيق بين المانحين.

وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، فإن نيوزيلندا داعمة قوية لاتفاق كيرنز بشأن تعزيز تنسيق التنمية في المحيط الهادئ، وهو نتاج منتدى المحيط الهادئ، ونأمل أن يؤدي إلى ارتقاء ملحوظ في التنسيق بين المانحين في منطقتنا. وقد بلغنا مستوىً رفيعاً من التنسيق مع أصدقائنا وجيراننا في أستراليا، على صعيد عملنا المشترك ضمن المنطقة. لكنه لا يزال أمامنا طريق طويل لتحقيق تناغم أفضل للجهود بين المانحين عموماً.

وفيما يتعلق بفعالية المعونة، قرّرنا التركيز على التنمية الاقتصادية المستدامة، ولا سيما على أسس هذه التنمية في المنطقة، دون تقليص البرامج الصحية والإنسانية، التي نواصل دعمها، بأي شكل من الأشكال. فنحن أصلاً مموِّلون بارزون للتعليم ضمن المحيط الهادئ. ونودّ القيام بالمزيد من ذلك وعلى وجه أفضل، وبخاصة في مجال محو الأمية الأساسي والحساب. إننا نرتقي ارتقاءً كبيراً بجهودنا في البستنة والزراعة ومصائد الأسماك والسياحة. ولدى دول المحيط الهادئ طاقة كبرى للنمو الاقتصادي في كل قطاع من هذه القطاعات. وإننا نحاول إزالة العوائق أمام التجارة، بحيث يمكننا البدء بتصحيح الاختلالات التجارية الكبرى في المنطقة. ونولي اهتماماً جدياً بالهيكلية الأساسية للنقل الجوي والبحري، لأنّ هذه هي الشرايين الضرورية للسياحة والتجارة.

ومن السمات البارزة لجميع دول المحيط الهادئ، أن اقتصاداتها تعاني معاناة قاسية بسبب الاعتماد على الكهرباء المولَّدة من الديزل المستورَد، الذي يكلّف عادة زيادة باهظة عن التكلفة في أماكن أخرى. ونحن نحاول تنفيذ برنامج واسع من الاستثمار في البنية الأساسية للطاقة المتجددة، ولا سيما الشمسية والريحية. وهذا أساسي لتحقيق الأهداف المتعلقة بتغير المناخ والأهداف الاقتصادية معاً.

ونقطتي الأخيرة هي ترديد المشاعر التي أعرب عنها المتكلمون الآخرون، الذين دعوا إلى إجراءات متابعة لتنسجم مع الكلمات الطيبة التي سمعناها في الاجتماع. وإنني أشاطر تفاؤل الذين يعتقدون أنه يمكننا إحراز تقدم أفضل وأسرع. لكنّ ذلك لن يتمّ لأننا شكَّلنا لجاناً جديدة أو إجراءات جديدة، ولا لأننا أعددنا شعارات أو عبارات مختصرة جديدة. فعلينا أن نكون عمليين أكثر: بالتركيز على النتائج وليس على العملية. ونحن بحاجة إلى المزيد من التعاون والقليل من الازدواجية. وتلك هي التحديات الأساسية التي نواجهها الآن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أولديميرو بالوي، وزير الخارجية والتعاون في موزامبيق.

السيد بالوي (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن شعب جمهورية موزامبيق وحكومتها، وبالأصالة عن نفسي، أود أن أشارك المتكلمين السابقين تهنئة المشاركين في رئاسة هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى، للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. ونحن على ثقة بأن مداولاتنا ستُتوَّج بالنجاح في ظل قيادتهم المستنيرة والمقتدرة.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد أهمية هذا الاجتماع الهادف إلى استعراض التقدم المحرز والعقبات والتحديات والاستراتيجيات، في تدعيم عزمنا وشراكتنا الجماعيين من أجل التجسيد الفعال لأغراض الأهداف الإنمائية للألفية.

حين انضمت موزامبيق قبل ١٠ سنوات إلى الدول الأخرى في إقرار إعلان الألفية، كان البلد مدركا التحديات التي سيواجهها في تحقيق الأهداف الواردة في الإعلان. والحقيقة هي أن موزامبيق منذ السنوات الأولى لاستقلالها الوطني، كانت مشاركة في تحقيق بعض الأهداف المرسومة، التي تشكل جزءا من برامجنا واستراتيجياتنا الوطنية الإنمائية لمكافحة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي.

وفي هذه المرحلة من الزمن، وقبل عام ٢٠١٥ بخمس سنوات فقط، نود أن نشاطركم بإيجاز تقييمنا، وأن نُبرز بشكل أساسي انطباعاتنا بشأن المسار الذي ستتخذه موزامبيق، نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما يتجسد في نسخة عام ٢٠١٠ من تقريرنا المرحلي الوطني، المتوافر في هذه القاعة.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أُركز هذه المداخلة على الهدفين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلقَين بخفض وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمومة، لأننا نعتقد أن الاستثمار في صحة النساء والأطفال يشكل وسيلة واضحة للاستثمار في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بينما يحقق في الوقت نفسه بقية الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد أظهرت مؤشرات الرعاية الصحية للنساء والأطفال بعض التقدم، منذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، يتجسد في خفض معدلات وفيات الأمهات والرضّع. ومن الواضح أن هذه المؤشرات تُظهر المسار الذي ينبغي لبلدنا وشعبنا أن يسلكاه لتحقيق الأهداف المرسومة للرعاية الصحية لأطفالنا ونسائنا. ومن الواضح أيضا أن مسألة الرعاية الصحية للنساء والأطفال تتجاوز، في نظر حكومتنا، كونها مجرد أهداف إنمائية للألفية، لأنها تشكل أهدافا إنمائية دائمة لبلدنا، وأهمّ من ذلك لأنها تمثِّل العدالة الاجتماعية التي يطمح إليها شعبنا كله.

وتركيز حكومتنا الأساسي هو أن نضمن أن تلد النساء في موزامبيق بدون خطر مواجهة الموت، وأن يكون كل طفل مولود قادرا على أن ينمو ويحقق تطوره أو تطورها الكامل، وألاّ تبقى سنّ السنوات الخمس حدّا من العمر لا يمكن بلوغه. ولا ينبغي للرغبة في الإنجاب أن تُشكل تهديدا وحزنا لنسائنا. وقد شهدت تجربتنا خلال هذه السنوات الماضية بعض الإجراءات، ذات الأهمية الخاصة والأثر الكبير في تحسين الرعاية الصحية وخفض معدلات وفيات الأمهات والرضّع. ومن بين هذه الإجراءات، نود أن نُبرز ما يلي.

أولا، إدراكا منّا لأثر العوامل الاجتماعية في الصحة المجتمعية، فإننا نحبِّذ تنفيذ تدابير مشتركة، تتخذها قطاعات حكومية مختلفة، بهدف زيادة الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي الأساسي، وبخاصة على صعيد المجتمع الريفي.

ثانيا، إننا نقوم بتنفيذ برامج لتعزيز حضور الفتيات في المدارس. ونودّ أن نغتنم هذه الفرصة، لنبيّن في هذه المرحلة من الزمن أن موزامبيق قد بلغت المساواة تقريبا بين الذكور والإناث في مرحلة التعليم الأساسي.

ثالثا، منذ السنوات الأولى لاستقلالنا، حصلت النساء والأطفال على الرعاية الصحية المجانية. وكان لهذا الحصول المجاني أثر عظيم في الحصول على رعاية صحية متنوعة، منها الولادات القيصرية للنساء الحوامل، ذات الأثر الكبير على خفض معدل وفيات الأمهات.

رابعا، لقد أرسينا على مرّ السنوات علاقة وثيقة بين الحكومة والمجتمعات المحلية. ومع ضمان قدرة الأُسَر على اتخاذ تدابير منزلية أساسية تُسهم في مواجهة الظروف التي تهدد صحة الأطفال والنساء، كان هناك تركيز على منع الوفيات الناجمة عن الملاريا والالتهابات التنفسية وإسهال الأطفال، وعلى تحديد علامات الخطر على النساء الحوامل. وفي موزامبيق اليوم شبكة من العاملين المجتمعيين، الذين يُحصِّنون المجتمعات المحلية باعتماد ممارسات منزلية للوقاية من الأمراض، فضلا عن حماية الصحة، وبخاصة صحة الأطفال.

خامسا، إذ أدركت موزامبيق أن عدد الأطباء في البلد محدود، فقد أطلقت في مرحلة مبكرة جدا مبادرة لتدريب تقنيين غير أطباء، متوسطي المستوى، لتقديم رعاية جراحية متنوعة، شملت الولادات القيصرية للنساء الحوامل، اللواتي يواجهن تعقيدات في الولادة.

سادسا، إن الحاجة إلى زيادة الحصول على الخدمات الصحية والاستفادة منها لدى النساء، وبخاصة أثناء الحمل والولادة، دفعتنا إلى الاستثمار في توسيع شبكة المرافق الصحية، ولا سيّما ببناء مراكز للأمومة قريبة، قدر الإمكان، من المجتمعات المحلية، مع إعطاء الأولوية، في الوقت نفسه، لتدريب ممرضات الأمهات والرضّع. وتجدر الإشارة هنا إلى أن نقص الموارد البشرية في موزامبيق يشكل تحديا كبيرا لحكومتنا في تحقيق جميع أهدافنا.

سابعا، من الأمثلة على النجاح في تعبئة المجتمع، نودّ أن نذكر الحركة الوطنية التي أُنشئت عَبْر تنفيذ مبادرة رئاسية للرعاية الصحية للأطفال والنساء، جرى من خلالها، بعد التفكير العميق والاجتماعات التشاورية على المستوى الوطني، عقد اجتماعات مماثلة متنوعة على صعيد المحافظات والأصعدة المحلية، أسهمت في ارتقاء كبير بمستوى الوعي لصحة النساء والأطفال. وفي السنوات القليلة الماضية، شاركنا مشاركة فعالة في إجراءات داعمة على المستوى العالمي، عَبْر مشاركتنا في أنشطة شبكة القادة العالميين المعنيين بالهدفين ٤ و ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية.

وعلى الرغم من التقدم المحرز، فإن السياق الدولي الراهن يُشكل تهديدا لهذا التوجُّه، كما شهدنا في الآثار السلبية لتغير المناخ، وأزمة الغذاء والوقود، ومؤخرا الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وفي هذا الصدد، وعلى بُعد مجرّد خمس سنوات من الموعد المستهدَف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بات لزاما علينا الآن إعادة تنشيط مشاركتنا، لتنفيذ الالتزامات التي تم التعهُّد بها في مونتيري. لذا، نأمل لمشروع الوثيقة الختامية لهذا الاجتماع العام الرفيع المستوى أن يجسِّد هذا الإلحاح. ونحن في الحقيقة نتوقع من مجتمع المانحين أن يضمن الدعم المالي الكافي للبلدان النامية. ونود، من جانبنا، التشديد على التزامنا الثابت بتنفيذ سياسات سليمة في المجال الاجتماعي ومجال الاقتصاد الكلي، وإقامة حكم رشيد، وتقليل الاعتماد على المعونات الخارجية في الأجل الطويل بزيادة العائدات الوطنية، وتحسين مناخ الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي ذي القاعدة العريضة. وأكرر مرة أخرى أن الاستثمار في صحة المرأة والطفل هو استثمار في بقاء الأمة. ومن ثم، فإننا نلتزم مجددا بمواصلة جعل الرعاية الصحية للمرأة والطفل في صدارة جدول أعمالنا الإنمائي.

وأود أن أختتم بياني بالقول إننا بوفائنا بهذه الالتزامات وغيرها من الالتزامات ذات الصلة المتفق عليها دوليا، سنتمكن من النجاح في التصدي للتحديات المتبقية على طريق تحقيق الرفاه الاجتماعي لشعبنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أورماس بايت، وزير خارجية جمهورية إستونيا.

السيد بايت (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): يمثل إطار الأهداف الإنمائية للألفية جهدا عالميا فريدا وأهم وعد نقطعه على الإطلاق بالحد من الفقر وعدم المساواة في أنحاء العالم. ولكي نفي بوعدنا ونوفر الأمل، من الضروري أن نتعلم من تجاربنا الماضية. وينبغي لنا أن نضع في اعتبارنا أن ما أثبت نجاحه في سياق ما قد لا ينجح في سياق آخر.

ومازال سجل الإنجاز العالمي متباينا حتى الآن، حسبما وردت الإشارة إليه في تقرير الأمين العام (A/64/665). ويسترعي التقرير الانتباه إلى تحقيق مكاسب هامة، ولكن أيضا إلى مجالات بارزة ما زال يتعين القيام بالكثير من العمل فيها. فقد أحرز تقدم غير كاف بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهو أحد المجالات التي لها أكبر تأثير مضاعف على الأهداف الأخرى الإنمائية للألفية.

ونتيجة لأزمات شتى، ارتفعت معدلات البطالة وسوء التغذية والجوع. ومازالت هناك مجالات تشهد أوجه تباين حاد على نحو غير مقبول. فعلى سبيل المثال، بينما تتم جميع الولادات تحت إشراف موظفي صحة مدربين في البلدان المتقدمة النمو، فإن أقل من نصف النساء في أجزاء من العالم النامي يحصلن على هذه الرعاية.

وثمة قصص نجاح أيضا أود أن أتطرق إليها. أولها التقدم اللافت الذي تحقق في الحد من الفقر بوجه عام. ويلتحق عدد متزايد من الأطفال بالمدارس، وقد تحسنت صحتهم. وأصبحت المياه النظيفة متاحة للمزيد من الأشخاص وأُحرز نجاح كبير في مكافحة الملاريا والسل والإيدز. ولا يقل أهمية عن ذلك أن الأهداف الإنمائية للألفية وجهت المزيد من الاهتمام إلى مسألة التنمية في جميع أنحاء العالم. وقد أثر ذلك على أولويات الإنفاق الحكومي وجعل الأولويات الإنمائية أكثر توافقا مع الحد من الفقر.

كما أود أن أتطرق إلى الصلة بين بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وحقوق الإنسان؛ والمفهومان شديدا الترابط. وإستونيا تعهد إلى منظومة الأمم المتحدة بدور محوري في دعم الحكومات الوطنية في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. كما أيدنا ذلك الدور في المناقشات بشأن الإصلاح الهادف إلى تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وترحب إستونيا ترحيبا حارا بتوافق الآراء الذي جرى التوصل إليه بشأن ذلك الإصلاح قبل عدة شهور، والذي مهد السبيل أمام زيادة كفاءة واتساق الجهاز التنفيذي للأمم المتحدة (انظر القرار ٢٨٩/٦٤).

وأرحب بتوافق الآراء التاريخي الذي تحقق قبل بضعة شهور بشأن إنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أو جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة (انظر القرار ٢٨٩/٦٤). وألاحظ بارتياح التأثير الإيجابي للجهاز في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على التعامل مع الفجوات في أنشطتها بشأن المسائل الجنسانية وعلى دعم البلدان في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين. وأود أن أهنئ السيدة ميشيل باشليي على تعيينها وكيلة للأمين العام لشؤون الجهاز وأتطلع إلى قيادتها القوية في تفعيله بالكامل بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ولذلك الغرض، قررت إستونيا بالفعل تقديم أول إسهاماتها إلى جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة.

أود أن استرعي الانتباه إلى الصلة الهامة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية، حيث أن إطار الأهداف الإنمائية للألفية يتضمن التزاما بشأن الوصول إلى التكنولوجيات. وقد خبرت إستونيا أهمية ذلك الهدف خلال العشرين عاما الماضية. وبالنسبة لنا، فإن تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كان حقا قاطرة حاسمة للتقدم الاقتصادي والتحديث. وأدت الحلول التي وفرتها هذه التكنولوجيا إلى تحسين حصول مواطنينا على المعلومات. ومكنتهم من المشاركة في اتخاذ القرارات على جميع المستويات؛ وحسنت الشفافية في الإدارة وأتاحت أساليب جديدة لمكافحة الجريمة والفساد. واستنادا إلى تلك التجربة، أدعو إلى تعديل النماذج الإنمائية. ففي عالم اليوم، ينبغي ألا تكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سلعة كمالية، ولكن جزءا من البنية التحتية الأساسية. ولذلك يتعين تطوير شبكات هذه التكنولوجيا بالتوازي مع غيرها من مشاريع البنية التحتية مثل الطرق والموانئ ونظم الطاقة.

وبمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد المجتمع المفتوح، أنشأت إستونيا وكالة خاصة تزود الحكومات في البلدان النامية بالمشورة والتدريب في مجال الحوكمة الإلكترونية واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الخدمات العامة. ويقدم خبراء من إستونيا المشورة حاليا لحكومات في جميع أنحاء العالم. وفي بلدان عدة، ندعم إنشاء شبكة تتيح قابلية التشغيل البيني لتحسين الحوكمة وجعل الخدمات العامة أكثر شفافية وزيادة كفاءتها. ونساعد أيضا في تنفيذ مشاريع حوسبة تهدف إلى إتاحة نظم معاصرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للاستخدام في الأنظمة التعليمية.

وبخصوص التعليم، الذي يمثل أفضل قاطرة للابتكار والنمو، يسعدني أن ألاحظ أن تقدما كبيرا قد أحرز في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تضاعف عدد المقيدين في المدارس خمس مرات منذ التسعينيات من القرن الماضي.

عاد الرئيس المشارك (السيد ديس) إلى مقعد الرئاسة.

إن إستونيا تلتزم التزاما ثابتا بدعم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد العالمي بحلول عام ٢٠١٥. ومنذ بدء أول مشروع ننفذه في مجال التعاون الإنمائي في عام ١٩٩٨، أصبحت إستونيا مانحا دوليا. واليوم، يحظى التعاون الإنمائي بمكانة ثابتة في جدول أعمال سياستنا الخارجية وتتزايد أهميته عاما بعد عام.

الرئيس المشارك (السيد ديس) (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد أليكسي تامبوي موامبا، وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد تامبوي موامبا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): أود أن أهنئ الرئيسين المشاركين على تعيينهما المشترك لرئاسة هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى، وهو ما يظهر الأهمية الكبيرة التي توليها الجمعية العامة للتنمية ولبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

إن هذا الاجتماع يؤذن ببداية العد التنازلي للموعد النهائي المحدد لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية: لم يبق سوى خمسة أعوام. وهذه مدة زمنية قصيرة إذا استمرت الوتيرة، البطيئة في أحسن الأحوال، والاتجاهات الحالية. غير أنها ستكون مدة كافية إذا قررنا جميعا، اعتبارا من الآن فصاعدا، عكس مسار تلك الاتجاهات وتنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها وبالتالي الإعراب عن تضامننا الدولي في تحقيق الأهداف.

ونحن مقتنعون بأنه في ظل توفر وسائل العمل الملائمة والموارد المالية الكافية، يمكن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في جميع البلدان النامية بوجه عام وفي جمهورية

الكونغو الديمقراطية بوجه خاص. ونحن على وعي واقتناع بأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هو في الأساس مسؤولية كل دولة. ومن ثم، فإن من واجبنا كفالة تنفيذ السياسات الملائمة وحشد الدعم الكافي لانتشالنا من الفقر.

ونحن ندرك أيضا القيود الداخلية التي عرقلت حتى الآن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وبالتالي التنمية المستدامة عموما. وتشمل هذه القيود الافتقار إلى بيانات ذات نوعية جيدة لبيان التقدم المحرز وتوجيه صنع القرار، والفجوة بين الالتزام بموارد جرى التعهد بها في إطار العديد من المبادرات الأفريقية ودفعها، والصراعات والأزمة الاقتصادية والمالية المستمرة.

وبالرغم من تلك العقبات، هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن البلدان النامية أيضا تستطيع بلوغ معظم الأهداف، شريطة أن تعزز جهودها، ولا سيما زيادة الاستثمارات المالية في القطاع العام وتشجيع قطاع الأعمال التجارية الخاصة.

وفي ما يتعلق ببلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، نحن نعمل لتكثيف جهودنا لتهيئة بيئة مواتية ومناخ استثماري موات لتنمية القطاع الخاص بغية تعويض النقص في الاستثمارات واجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولا سيما عن طريق الحوافز الضريبية والقضاء على الإجراءات البيروقراطية.

وقد حققت جمهورية الكونغو الديمقراطية تقدما ملحوظا صوب تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية. ويشمل ذلك التقدم نسبة صافية للقيد في المدارس الابتدائية ومحو الأمية لدى الكبار وتحقيق التكافؤ بين الأولاد والبنات في التعليم الابتدائي والتمكين السياسي للمرأة. وزادت مشاركة المرأة في عملية صنع القرار السياسي وتمثيلها في البرلمان الوطني. وتحسنت معدلات تحصين الأطفال وانخفض معدل وفيات الأطفال الذين يقل سنهم عن ٥ أعوام وتباطأ معدل انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتحقق أيضا تقدم كبير في مكافحة السل، وتظهر نسبة الأطفال الذين ينامون تحت ناموسيات معالجة بالمبيدات الحشرية زيادة ملحوظة ومستمرة.

وزادت جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا إيراداتها نتيجة نموها الاقتصادي من خلال التدابير التقشفية والانضباط وضريبة قومية مطلوبة من كل فرد. ويعمل بلدي من أجل إصلاح قطاعي الأمن والعدالة وتحسين الرقابة داخل إدارته العامة بغية إدارة مستويات التوظيف.

لقد مكنت جهود الحكم السليم هذه بلدي من بلوغ نقطة الانجاز في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. غير أن هذا العمل لم ينته بعد. ولا بد من أن نعزز نظام الإحصاءات الوطنية، الذي ينظم منذ شباط/فبراير ٢٠١٠ إعداد الإحصاءات واستخدامها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا بد من النهوض باللامركزية وتعزيز الإصلاح الزراعي. ولا بد من أن نعمل على حماية البيئة باعتبارها حجر الزاوية في جهودنا لحماية النظم الإيكولوجية والأنواع من الانقراض.

ولن تكون تلك الجهود كافية ولن تمكننا من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بدون إيجاد بيئة عالمية مواتية لتحقيق التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، وفي ما يتعلق بشركائنا، الثنائيين والمتعددي الأطراف على حد سواء، كل فيما يخصه، لا بد من كفالة إحداث التغييرات الضرورية في المواقف.

ونعترف بالجهود الجديرة بالثناء لشركائنا الإنمائيين لتحسين مساعداتهم للبلدان النامية. ونعترف أيضا، كما ذكرت آنفا، بأن مسؤولية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية تقع أولا على عاتقنا جميعا. لكن شركاءنا الدوليين يجب أيضا أن يفوا بالتعهدات التي قطعوها ويدعموا

الاستراتيجيات التي تنفذها البلدان النامية. وإذا أراد شركاؤنا أن يروا بلداننا تحقق الأهداف الإنمائية للألفية، سيتعين عليهم زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، كما وُعِد بذلك كثيرا. ومن هذا المنطلق، نذكر بتوافق آراء مونتيري وكل الالتزامات الأخرى التي قطعت.

ولا بد أن نحطم الحواجز التي ما فتئت تعيق تنفيذ معاهدة دولية تنظم الاتجار بالأسلحة، لأن التداول غير الخاضع للرقابة لتلك الأجهزة الفتاكة في بلدان مثل بلدي يُديم حالة غير مستقرة في بلداننا والمنطقة دون الإقليمية بأسرها تحول دون تنفيذ البرامج الإنمائية.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية بلد خارج من الصراع، حيث يواجه تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية تحديات أكثر من أي مكان آخر. ومن الواضح أنه يمكن اليوم تقييم عواقب الصراع على تنفيذ أهداف الألفية. فقد اغتصبت آلاف النساء وتعرضن للعنف. ولم يتسن لملايين الأطفال الالتحاق بالمدارس لأنهم في حالة تنقل مستمرة فرارا من الحرب، وأجبر الناس على هجر حقولهم وقطعانهم وأنشطتهم الاقتصادية الصغيرة الحجم أو التي على مستوى الكفاف. وأصيب آلاف الرجال والنساء والأطفال بلا ذنب اقترفوه بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأمراض مختلفة تنتقل بالاتصال الجنسي أو يعانون من الملاريا. وتوفيت نساء كثيرات أيضا نتيجة الولادة في ظروف غير ملائمة.

ونظرا لكل ذلك، تطلب جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تدرج ضمن البرامج ذات الأولوية لشركاء التنمية، بمساعدات وطرائق تمويل أكثر مرونة. ونحن بحاجة إلى مساعدة وعمل مستدامين لتوطيد السلام والأمن وتعزيز مؤسساتنا الوطنية وتدريب قواتنا المسلحة وشرطتنا ولتوفير وظائف للشباب، لا سيما لإبقائهم منشغلين، وتعزيز قدرات الدولة على تقديم خدمات اجتماعية ذات نوعية جيدة، وإعادة توطين المشردين الكثيرين وتسريع استراتيجية تخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها – وباختصار، تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

ونبقى في جمهورية الكونغو الديمقراطية مقتنعين بأن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ممكن بإدارة دولية سليمة وبالعمل معا، بغية القضاء على الجوع والفقر ووضع البلدان النامية، منفردة ومجتمعة، على مسار النمو والتنمية المستدامة.

الرئيس المشارك (السيد ديس) (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد هوشيار زيباري، وزير الخارجية في جمهورية العراق.

السيد زيباري (العراق): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أتقدم بالتهنئة لكم على ترؤسكم أعمال الاجتماع الرفيع المستوى المعني بمتابعة الأهداف الإنمائية للألفية التي اتفق عليها قادتنا في عام ٢٠٠٠. وإننا لعلى يقين من أن خبرتكم ستكون عاملا مهما في إنجاح أعمال هذا الاجتماع في ضوء مبادئ وأهداف الأمم المتحدة.

لقد وضع قادتنا عام ٢٠٠٠ أهدافا أساسية لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة، تناولت القضاء على الفقر والجوع، وشمولية التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتخفيض معدَّل وفيات الأطفال، وتحسين الصحة النفاسية، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمحافظة على البيئة، وإقامة شراكة عالمية. وفي السياق العام، يمكننا أن نتفق مع ما جاء في مشروع الوثيقة الختامية التي ستصدر عن هذا الاجتماع، بأن تقدما ما قد أُنجز على طريق تحقيق تلك الأهداف، وبالذات فيما يتعلق بالقضاء على الفقر. وإن التعاون والتضامن الدولي شهدا تقدما في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، على الرغم من وجود ما يفوق البليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر المدقع. إلا أنه من جانب آخر، لم يبق فاصل بيننا وبين تحقيق تلك الأهداف

إلا خمس سنوات، وإذا لم يحصل تقدم حقيقي خلال تلك السنوات القليلة القادمة، فإن عواقب ذلك ستنعكس سلبا على مجتمعاتنا جميعا، الأمر الذي سيساعد على إيجاد بيئة مؤاتية لعدم الاستقرار وتصاعد الإرهاب والعنف وتفشي الأمراض الوبائية والتدهور البيئي. إننا نعتقد أنه من الممكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إذا توافر الالتزام الكافي والسياسات الرشيدة والجهود والموارد الكافية، والتعاون الدولي.

لقد شهد الوضع الاقتصادي في العراق تحسنا كبيرا من خلال جملة من القوانين الاقتصادية والمالية والاستثمارية التي صدرت عن الحكومة العراقية وأسهمت في زيادة دخل الفرد وتحسين قدرته الشرائية ومستوى الرفاه الاجتماعي. وقامت الحكومة العراقية بإعداد ميزانية لعام ٢٠١٠، ليس من أجل إعادة الإعمار فحسب بل من أجل بناء اقتصاد سليم ومعافى لدفع عجلة النهوض والتقدم إلى الأمام. وفي الرابع من نيسان/أبريل الماضي أطلقت الحكومة العراقية خطة إنمائية وطنية لفترة خمس سنوات ٢٠١٠-٢٠١٤، تتضمن ما يقارب المباشرة في ٢ ٧٠٠ مشروع استراتيجي في القطاعات المختلفة تبلغ تكلفتها ١٦٨ بليون دولار، بغية تطوير الاقتصاد العراقي وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للعراقيين، وسيؤدي تنفيذ هذه الخطة إلى توفير ٤ ملايين فرصة عمل من أجل معالجة مشكلة البطالة في العراق.

أما فيما يتعلق بسعي العراق لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإننا نعمل الآن على تركيز الجهود لتحسين أداء القطاع الزراعي وتقديم المساعدات المختلفة للفلاحين من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية، الأمر الذي سيساهم في توفير الغذاء وفي الحد من الفقر المدقع والقضاء على الجوع، وعلى زيادة دخل الأسرة وتحسين التغذية وتوفير المستلزمات الصحية والطبية من أجل تقليل وفيات الأطفال والوفيات النفاسية. وفي مجال تطوير التعليم الابتدائي وتعزيز الدعم التربوي. لقد تم تأهيل هذا القطاع بعد ما لحق به دمار جرَّاء الحروب العبثية التي شنَّها النظام السابق على جيرانه وعلى شعبه، ومن جرَّاء أعمال العنف والتخريب التي شهدها العراق بعد سقوط ذلك النظام. لقد شملت أعمال إعادة تأهيل هذا القطاع المحافظات العراقية كافة والمناطق الريفية والنائية بصورة خاصة، ونُظمت حملة توعية مجتمعية من أجل عدم ترك الأطفال لمدارسهم. كما عملت حكومة العراق على إزالة المعوقات والحواجز كافة أمام تعليم الفتيات في المراحل الابتدائية والثانوية والجامعية، وقادت حملة للتثقيف الاجتماعي لنبذ بعض الأعراف الاجتماعية التي تحول أحيانا دون مواصلة الفتيات تعليمهن الجامعي. كما تم تعزيز تدابير الحماية الاجتماعية للمرأة من خلال إصدار القوانين والمساواة في فرص العمل، وينعكس موضوع المساواة بين الجنسين من خلال وجود ثلاثة مناصب وزارية تشغلها النساء في العراق، ولدى العراق حاليا سفيرات يمثلن بلدهن في بلدان مهمة. كما تبلغ نسبة النساء في مجلس النواب العراقي ٢٥ في المائة من عدد الأعضاء، وهي أعلى نسبة تمثيل للنساء في برلمانات المنطقة.

أما فيما يتعلق بالجوانب الصحية، فقد عملت وزارة الصحة على تعزيز الأنظمة الصحية والتوسع الأفقي في بناء المستشفيات والمراكز الصحية ومراكز الرعاية الصحية للأمهات الحوامل، ومراكز معالجة الأمراض الوبائية والمتوطنة. وعملت على إعداد دورات تأهيلية للكوادر الصحية خارج وداخل العراق وبمساعدة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في هذا المجال من أجل بناء القدرات، لتشمل الرعاية الصحية للمواطنين كافة، خصوصا الفئات الفقيرة وسكان المناطق الريفية والشباب من الجنسين.

تعتبر الشراكة العالمية حجر الزاوية في التعاون الدولي. ويعمل العراق حاليا، ومن خلال العهد الدولي مع

العراق والتعاون مع برامج الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها المتخصصة، على إدامة العمل في ظل شراكة وتعاون دوليين من أجل إعادة الإعمار، وبناء اقتصاد حر متكامل مع محيطه الإقليمي والدولي، وتعزيز قدرات الشعب العراقي الاقتصادية وتحسين الحالة الاجتماعية. ومن هذا المنطلق عملت الحكومة العراقية على اتخاذ إجراءات اقتصادية مهمة على الصعيد الدولي وأبرزها، الإيفاء بالتزامات العراق تجاه صندوق النقد الدولي، وعقد الاتفاقات الثنائية مع الدائنين التجاريين لتسوية الديون والمطالبات التي ورثها عن النظام السابق، وقد قطع العراق شوطا كبيرا في هذا المجال، ومن خلال التعاون الدولي استطاع العراق خفض نسبة ٨٠ في المائة من الديون المستحقة عليه لنادي باريس. وإننا نتطلع إلى أن تحذو الدول الأخرى الدائنة للعراق حذو دول نادي باريس في معالجة الدين الثنائي.

وفي الختام فإن عملية التنمية تبقى في المقام الأول مسؤولية وطنية لا يمكن أن تتحقق من دون الملكية والقيادة الوطنية لمجالاتها المتنوعة، كما أن الخصوصيات الوطنية والإقليمية تعطي لعملية التنمية ملامحها، وتؤدي الموارد الوطنية دورا كبيرا في رسم استراتيجيتها، وعليه لا توجد أنماط جاهزة لعملية التنمية يمكن تعميمها.

إن السنوات الخمس المتبقية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تتطلب من الجميع عملا دؤوبا. ونحن في العراق نتطلع إلى أن تكون تلك السنوات حاسمة في إحداث نقلة نوعية في عملية التنمية في العراق تساهم في استقرار المنطقة وتقدمها.

الرئيس المشارك (السيد ديس) (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد آلفين برنارد، وزير خارجية كمنولث دومينيكا.

السيد برنارد (دومينيكا) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ بتهنئة الرئيسين المشاركين على الطريقة الفعالة التي يديران بها أعمال هذه الجلسة العامة الرفيعة المستوى.

خلال السنوات الخمس الأولى من هذه الألفية، تحقق تقدم بطيء لكنه تقدم مطرد نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الصعيد العالمي، تراجع عدد الأشخاص الذين يعيشون في الفقر المدقع ويعانون الجوع، فيما أصبح التعليم الابتدائي متاحا لعدد أكبر من الأطفال وحدث انخفاض في وفيات الأطفال.

غير أن ذلك التقدم قد تعثر وفُقدت بعض المكاسب نتيجة الأزمة الغذائية العالمية في عام ٢٠٠٦ وأزمة الطاقة في عام ٢٠٠٧. وأدت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في عام ٢٠٠٨ إلى تفاقم الحالة، حيث تركت أثرا بالغا بقدر أكبر على الاقتصادات الصغيرة والمفتوحة والضعيفة مثل اقتصادنا. وأبرزت هذه الأزمات بوضوح كبير الترابط بين اقتصادات العالم. ولكي نتغلب على هذه التحديات ونمضي بسرعة باتجاه بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، فإن الأمر يستدعي اتباع نهج عالمي. ومن المهم للغاية أن يقر هذا النهج العالمي بالدور المركزي للأمم المتحدة.

وإذ لم يتبق سوى خمسة أعوام، يتعين علينا تكثيف جهودنا. وتتمثل نقطة انطلاق جيدة في الوفاء بالالتزامات التي جرى التعهد بها في توافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٢. ويجب أن يشمل ذلك إعادة هيكلة المؤسسات المالية الدولية لمراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية. ويجب على المؤسسات المالية الدولية القيام بدور ميسري التنمية بدون فرض شروط مسبقة مرهقة جدا، والتي تكون في معظم الأحوال غريبة وغير عملية بالنسبة للبلدان التي تطبق فيها وصفات تلك المؤسسات.

ولا بد أن تكون هذه الجهود مكملة لبرنامج الدوحة الإنمائي. ويجب إتاحة فرصة عادلة للبلدان النامية للمشاركة في النظام التجاري العالمي. والاعتراف بالمركز الخاص والتفاضلي للبلدان النامية، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية ذات الاقتصادات الصغيرة والمفتوحة والضعيفة، أمر في غاية الأهمية لبقائها في ظل تحول البيئة التجارية العالمية إلى بيئة معادية. وسيكفل هذا تحسين فرص البلدان النامية في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية على نحو مستدام.

ومن بين المجالات الأخرى التي تتطلب اهتماما عاجلا المساهمة بالمساعدة الإنمائية الرسمية ونقل التكنولوجيا. والمساهمات التي قدمتها معظم البلدان النامية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية جديرة بالإشادة حتى الآن. ومساهمات هذه البلدان، على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولكن وكما سبقت الإشارة إليه، فإن ثمة حاجة إلى قيام الأمم المتحدة بدور أكبر في هذه العملية ضمن إطار شفاف ومنصف ويمكن التنبؤ به.

وعلى الرغم من التحديات الكثيرة، تمكنت دومينيكا من تحقيق بعض الإنجازات الهامة في سعيها إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتمكنا من تحقيق هذه الإنجازات باتباع سياسة مالية سليمة وبفضل القيادة السياسية القوية والعمل الشاق لشعبنا. والبلدان المتقدمة النمو، وخاصة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، لا تزال شركاء يمكن الاعتماد عليهم في جهودنا الإنمائية. وشهدنا خلال الأعوام الخمسة الماضية تعاونا لم يسبق له مثيل في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب مع الصين وكوبا وفنزويلا وليبيا. وجرت هذه التدخلات في مجالي التنمية الاجتماعية وتطوير الهياكل الأساسية المادية. وأدت هذه الشراكات إلى انخفاض ملحوظ في فقر الأسر المعيشية في دومينيكا من ٣٩ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٢٨,٨ في المائة في عام ٢٠٠٩. كما زاد نصيب الفرد من الدخل من ٤٣٠ ١١ دولارا في عام ٢٠٠٥ إلى ١٨٤ ١٤ دولارا في عام ٢٠٠٨. وفي عام ٢٠٠٥، حققنا تعميم التعليم الثانوي. وهذا البرنامج يخدم الفتية والفتيات على قدم المساواة.

إن منطقة البحر الكاريبي متضررة بشدة جراء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتجدر الإشادة بالجهود التي تبذلها حكومات دول المنطقة حتى الآن في شراكة مع مؤسسة كلينتون ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ودفعت برامج التثقيف والتوعية العامة بالمسائل المتعلقة بالفيروس/الإيدز إلى الصدارة. ونتطلع إلى استمرار المساعدة من جانب برنامج الأمم المتحدة وغيره من الشركاء في برامج التثقيف الجماهيري وتوفير الأدوية، الأمر الذي سيساعد في تحسين نوعية حياة المصابين.

كما أن انتشار الأمراض المزمنة غير المعدية مدعاة لقلقنا أيضا في منطقة البحر الكاريبي. وفي وقت سابق من هذا العام، قدمت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية قرار الجمعية العامة ٦٤/٢٦٥ لتركيز الانتباه الدولي على الخطر المتزايد للأمراض غير المعدية. ونتطلع إلى عقد اجتماع رفيع المستوى خلال الدورة الحالية، يتيح الإطار لمكافحة الأمراض غير المعدية.

توصف دومينيكا بأنها جزيرة الطبيعة في منطقة البحر الكاريبي. ويرجع الفضل في ذلك إلى السياسات البيئية الحصيفة المدعومة بالتشريعات وإلى الممارسات والتقاليد الراسخة لشعبنا. وبالتالي، فقد تمكنا من حماية ما لدينا من مستجمعات المياه والأنهار والشواطئ والغابات والمحميات الطبيعية ومن التمتع باستخدام مستدام لمواردنا الطبيعية. وفي ضوء ذلك، فإن آثار تغير المناخ جعلتنا أيضا أكثر عرضة

للكوارث الطبيعية. وتشكل هذه الكوارث تهديدات حقيقية لقدرتنا على مواصلة العمل في سبيل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

ومنذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي، يجري توليد نحو ٤٠ في المائة من الكهرباء المحلية من عنفات تعمل بالطاقة الكهرمائية. و لم يؤد ذلك إلى خفض تكلفة توليد الكهرباء فحسب ولكن قلل أيضا من اعتمادنا على أنواع الوقود الأحفوري المستوردة. وهدفنا هو كفالة أن نتمكن بحلول عام ٢٠١٥ من توليد ١٠٠ في المائة من احتياجاتنا من الكهرباء من مصادر متجددة. وقد عكفنا بقوة خلال الأعوام العشرة الماضية على تطوير الطاقة الحرارية الأرضية. وفي شراكة مع حكومة فرنسا والمجلسين الإقليميين لغواديلوب والمارتينيك والمفوضية الأوروبية، تمكنا من الانتهاء من المرحلة الأولى من المشروع.

وستبدأ قريبا المرحلة التالية لتحديد نوعية ذلك المورد وكميته. ونتطلع إلى مرحلة الاستغلال التجاري له وعندها سنكون قادرين على توليد الكهرباء ليس لسوقنا المحلية فحسب، ولكن أيضا للجزيرتين الفرنسيتين الجارتين المارتينيك وغواديلوب.

كما أشرت في وقت سابق، يتطلب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية إجراءات عالمية. ولا بد من التشديد على أن هذه الإجراءات يجب أن تبنى على شراكات عالمية قوية مع إسناد دور مركزي للأمم المتحدة. ومن ثم، يجب علينا مواصلة العمل في سبيل إصلاح الأمم المتحدة. وتجب معالجة إصلاح مجلس الأمن بصورة عاجلة لكفالة تمكننا من إيجاد مؤسسة أكثر ديمقراطية تجسد واقع العالم اليوم.

ويجب الاعتراف بالدول الجزرية الصغيرة النامية باعتبارها كيانا خاصا داخل منظومة الأمم المتحدة. ومساحتنا الجغرافية الصغيرة واقتصاداتنا الصغيرة والمفتوحة ذات القاعدة الاقتصادية الضيقة لا تجعلنا عرضة لتقلبات المجتمع الدولي فحسب، ولكنها تحد من خيارات السياسات العامة المتاحة لنا عند الاستجابة للتطورات الناشئة. ومع ذلك، يظل كمنولث دومينيكا ملتزما بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الرئيس المشارك (السيد ديس) (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد أبو بكر القربي، وزير خارجية جمهورية اليمن.

السيد القربي (تكلم بالإنكليزية): يسعدني إن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن فخامة السيد علي عبد الله صالح، رئيس جمهورية اليمن ورئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين في هذه المناسبة الميمونة.

منذ عشر سنوات، وحد العالم قواه هنا في مقر الأمم المتحدة ليلتزم باستئصال الفقر المدقع والجوع، ومكافحة عدم المساواة، وكفالة التعليم الابتدائي للجميع، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتعزيز الصحة العامة على المستوى العالمي وتشجيع التنمية المستدامة. ولهذا الغرض أقيمت الشراكة العالمية من أجل التنمية لتسخير التضامن العالمي وتشجيع الالتزام الوطني والدولي لخدمة التنمية.

ويمثل إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) والأهداف الإنمائية للألفية التزامات قيمة من جانب الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وإذ لم يبق سوى خمس سنوات على عام ٢٠١٥، فإن اجتماع اليوم فرصة مناسبة لنا جميعا لتسليط الضوء على الاستراتيجيات والمبادرات الإنمائية الفعالة التي يمكن أن تكون مبادئ توجيهية في بلداننا ومناطقنا، وللتفكير في أوجه القصور والتحديات التي نحتاج إلى التغلب عليها على وجه الاستعجال.

وبالفعل، فإن أحد أهداف اجتماع القمة هذا هو تعزيز الشراكة العالمية، وتعبئة الموارد الإضافية اللازمة بشكل

عاجل لمعالجة الفجوات المتبقية والتحديات المستمرة. ويتعين علينا جميعا أن نكفل عدم تخلف أي بلد عن الأهداف الإنمائية للألفية لمجرد النقص في الموارد. وفي هذا الصدد، يجب أن نلتزم التزاما كاملا بمساعدة تلك البلدان المتخلفة، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بالإضافة إلى أفريقيا. وتؤمن مجموعة الـ ٧٧ والصين بأن الشراكة العالمية من أجل التنمية هي الدعامة الأساسية للتعاون الدولي بغية كفالة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المناسب.

كما يجب أن نفي بالتزاماتنا وفقا للقانون الدولي من خلال اتخاذ المزيد من الإجراءات الجماعية الملموسة لإزالة العقبات التي تحول دون الإعمال الكامل لحقوق الشعوب الرازحة تحت الاحتلال الأجنبي، تلك العقبات التي ما زالت تؤثر سلبيا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك الشعوب ولا تتوافق مع كرامة وقيمة الإنسان ويجب مكافحتها وإزالتها.

وينبغي ألا يستهان بالتحديات الإنمائية التي نواجهها اليوم. إننا نعبر عن قلقنا البالغ حيال الأزمات العالمية العديدة والمترابطة والتي يفاقم بعضها البعض الآخر، ولا سيما الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتقلُّب أسعار الطاقة، والقلق المستمر حيال الأمن الغذائي. هذا بالإضافة إلى التحديات الناجمة عن تغير المناخ، التي من شأنها أن تواصل تقويض تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد ألغت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المستمرة الكثير من المكاسب الإنمائية الهامة في البلدان النامية، وهي تهدد بشكل خطير بتقويض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وبعد مرور عامين على اندلاع الأزمة المالية العالمية، لم تتعاف البلدان النامية حتى الآن بالكامل من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتلك الأزمة.

إننا نسلم بأن جميع البلدان النامية بذلت جهودا كبيرة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. بيد أن النجاح كان متفاوتا من بلد لآخر وبين هدف وآخر. وعلى الرغم من التطورات الإيجابية، لا يزال حتى الآن ما يزيد على بليون إنسان يعيشون في حالة الفقر المدقع. وقد أشارت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مؤخرا إلى حدوث انخفاض في مستوى الجوع في العالم، ولكن أعداد من يعانون من سوء التغذية ونقص التغذية ما زالت مذهلة. وكان التقدم بطيئا في تحسين صحة الأمومة وتخفيض معدل وفيات الأمهات أثناء النفاس. وأحرز تقدم غير كاف في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ونصف سكان البلدان النامية تقريبا لا يزالون يعيشون بدون الاستفادة من المرافق الصحية الأساسية. ويظل عدد كبير للغاية من الناس عاطلين أو شبه عاطلين، وتظل هناك حاجة إلى توجيه اهتمام أكبر إلى تعزيز النمو والتنمية المستدامة.

وتشدد مجموعة الـ ٧٧ والصين على الأهمية البالغة للمساعدة الإنمائية الرسمية، سواء بوصفها مكملة لموارد تمويل أخرى أو محفزا للتنمية وميسرا لبلوغ الأهداف الإنمائية الوطنية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. إن الأزمة العالمية ينبغي ألا تكون مبررا للتنصل من التزامات المعونة الحالية. بل على العكس، يتعين على البلدان المتقدمة النمو الآن أكثر من أي وقت مضى، أن ترفع مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية وأهداف المعونة الحالية، الثنائية منها والمتعددة الأطراف، ولا سيما فيما يتعلق ببلوغ هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥، وعلى الأقل الوصول إلى معدل ٠,٥ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، وإلى جانب ذلك،

الوصول إلى هدف تخصيص ٠,١٥ إلى ٠,٢ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا.

إننا نؤكد على أهمية إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (القرار ٥٥/٢) ونشدد على استمرار أهمية نتائج جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية بما فيها مؤتمرات القمة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك على أهمية الالتزامات التي تم التعهد بها في تلك المؤتمرات. وهي تُشكِّل، مجتمعة، برنامج عمل إنمائي متسق، يمثل العمود الفقري للجهود الإنمائية الدولية. إننا نشدد على أن إنجازات الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي أن تظل الإطار الشامل للأنشطة الإنمائية التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة.

وتعتقد مجموعة الـ ٧٧ والصين أن الأمم المتحدة، نظراً لشمول عضويتها وولايتها الشرعية والشاملة، يجب أن تؤدي دوراً حيوياً في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية، ودعم تسريع تنفيذ أهداف التنمية المتفق عليها دولياً. ونشدد على الدور المحوري للأمم المتحدة في تعزيز الاتساق والتنسيق في الحوكمة الاقتصادية العالمية. ونشدد على الحاجة إلى زيادة التزام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بدعم الجهود الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتعين أن تعزز الأمم المتحدة قدراتها وإمكاناتها لتنفيذ ولايتها التزاماً كاملاً، ولكفالة القيام بأنشطتها الإنمائية بشكل فعال.

وهذا الاجتماع الرفيع المستوى خطوة هامة صوب تسريع الجهود الإنمائية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لكن لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به. ويجب أن يركز المجتمع الدولي الآن على تنفيذ الالتزامات المتفق عليها، وتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية. والواضح أن النمو الاقتصادي عامل حاسم، لكن لا يسعه أن يتغلب لوحده على المشاكل الهيكلية العويصة التي تحيق بمعظم البلدان النامية. وبغية كفالة أن تكون استراتيجيات التنمية فعالة، يجب تنفيذها في سياق بيئة دولية داعمة، بوجود مؤسسات عالمية تراعي تماماً احتياجات البلدان النامية. ورأينا أن ما تحقق من تقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لم يكن ممكناً إلاّ من خلال الجهود المشتركة للالتزام الوطني، والبرامج الفعالة، والموارد والدعم الدولي. وبغية دعم الجهود الدولية للبلدان النامية، فإن تعزيز الأهداف هام للغاية في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن مجموعة الـ ٧٧ والصين على استعداد للقيام بعملها لتعزيز التنمية وتوطيد النمو في البلدان النامية، بغرض كفالة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المناسب أينما كان.

الرئيس المشارك (السيد ديس) (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لنيافة الكاردينال بيتر كودو أبياه تركسون، رئيس المجلس البابوي للعدالة والسلام في الكرسي الرسولي.

الكاردينال تركسون (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني عظيم الشرف أن أنقل التحيات الودية من قداسة البابا بينيديكت السادس عشر إلى الرؤساء المشاركين وإلى رؤساء الدول والحكومات المجتمعين هنا خلال هذه الأيام للعمل معاً على إيجاد عالم خال من آفة الفقر المدقع، وعلى كفالة أن يتمتع جميع الأطفال والنساء والرجال في كل بلد من بلدان العالم بالظروف الضرورية للعيش في حرية وكرامة. ويؤكد قداسة البابا لجميع المشاركين دعمه لهم في صلواته.

في العام ٢٠٠٠، ومع اعتماد إعلان الألفية بالاجماع (القرار ٥٥/٢)، نوّه جميع رؤساء الدول في الأمم المتحدة بمكافحة الفقر على الصعيد الدولي، وبأنها لا يمكن أن تقتصر

على إدارة المتغيرات الاقتصادية الكبرى، من قبيل التمويل والديون الخارجية، والتجارة والمساعدة الإنمائية. إنما أعربت أسرة الأمم على نحو أكثر تحديداً عن التقدير للجوانب الإنسانية للتنمية، من قبيل القضاء على الجوع، وتعزيز التعليم، وتوفير الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، وكفالة تساوي فرص العمل، والدعوة إلى الإشراف البيئي المسؤول.

ومع أن كثيراً من البلدان ما زالت بعيدة عن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المحدد، فقد أحرز تقدم كبير بطرق مختلفة صوب خفض عدد الفقراء الذين يعيشون دون خط الفقر المدقع إلى النصف. وهذا يشجعنا جميعاً على استكشاف مواطن الضعف والخلل والتضارب في البرنامج، بغية حلها والمضي قدماً لتحقيق النجاح الكامل.

وفي الواقع، ما زال هناك عمل كثير يتعين إنجازه حفاظاً على التعبئة السياسية وتعزيزها عن طريق التضامن الاقتصادي والمالي المستمرين، لضمان توفر الموارد. وفي هذا الصدد، يؤكد الكرسي الرسولي على أهمية تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، وهي شرط أساسي لبلوغ كل الأهداف الأخرى، ويؤيد الامتثال التام والكامل لتوافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة لتمويل التنمية.

ولا بد لجميع الحكومات، في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، أن تتحمل مسؤوليتها عن مكافحة الفساد والتهرب الضريبي وأي سلوك مشين في مجالي الأعمال والمال. ويجب احترام سيادة القانون وتعزيز الحق في التعليم، وتأمين فرص العمل، والرعاية الصحية الأساسية.

لقد بينت الحملة من أجل التنمية التي تقودها الوكالات الدولية أن النجاح لا يعزى إلى المساعدة الاقتصادية بقدر ما يعزى إلى القدرات الخلاقة وبراعة الأداء والالتزام وتضحية عدد لا حصر له من صغار الفاعلين، مثل هذا الجمع الكبير من من المنظمات الدينية. فهذه المنظمات تجسيد لتعبير ”كل صغير جميل“، الذي تنبأ به الاقتصاديون قبل سنوات عدة والمستوحى بقوة من التعاليم الاجتماعية للكنيسة.

ولكل هذه الأسباب، فإن السياسات السكانية التي تنتهك الكرامة الإنسانية لا تساعد الأهداف الإنمائية للألفية على تحقيق مراميها السامية، ناهيك عن تقليص الفقر. وأنا أعرف فقر الحرمان والإقصاء، بوصفي أفريقياً، وقد قابلت فقراء ومعدمين حقيقيين في حياتي وعندما كنت قساً كقيادة دينية. وأناشد المجتمع الدولي، لا سيما البلدان المتقدمة النمو، ألا تستهين بالقدرات الخلاقة للفقراء وألا تعتبرهم عبئاً. وإذا ضمنا للبلدان الفقيرة الإطار الأساسي الفعال للهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، سوف تتحمل المسؤولية المشتركة والملكية الوطنية لتحقيق الأهداف الأخرى. فالأهداف الإنمائية للألفية ينبغي أن تستخدم في مكافحة الفقر وليس من أجل القضاء على الفقراء.

يجب أن تكون المساواة في الكرامة والتفرد وسمو كل إنسان أساساً لكل وجميع السياسات المعنية بالتنمية. وفي هذا الصدد، وفيما يتعلق بمسألة الصحة النفاسية التي كثر النقاش حولها، يدعو الكرسي الرسولي بكل الاحترام والحماس البلدان المشاركة في هذا الاجتماع الرفيع المستوى إلى أن تقدم الموارد الجيدة اللازمة لتوفير الرعاية الصحية للأمهات وأطفالهن، بما في ذلك من لم يولدوا بعد. علاوة على ذلك، فإن الإشارات المتكررة إلى الصحة الجنسية والإنجابية وتنظيم الأسرة الواردة في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي (القرار ١/٦٠) تثير انشغالا عميقاً. تلك مصطلحات خلافية، وغالباً ما تفهم على أنها تشمل السماح بالإجهاض ووسائل تنظيم الأسرة التي لا تتفق مع القانون الطبيعي، المعروف بمنطق العقل.

لقد التزمت أسرة الأمم بمكافحة الفقر المادي. وذلك هدف رئيسي ونبيل ينبغي السعي إلى تحقيقه، ولكن في هذا الجهد ينبغي ألا ننسى أبدأ أن للفقر المادي عوامل شريكة – علائقية وعاطفية وروحية. يجب أن يكون الإنسان في صميم الاهتمام في سعينا إلى التنمية. فإذا احترمت الحقوق والحريات السياسية والدينية والاقتصادية لكل شخص، فسنحوّل النموذج من مجرد محاولة إدارة الفقر إلى إيجاد الثروة؛ ومن اعتبار الشخص عبئا إلى رؤيته جزءا من الحل. وبهذا الاقتناع يرغب الكرسي الرسولي في التعاون مع اجتماع القمة هذا في السعي إلى عهد من السلام والعدالة الاجتماعية والتنمية البشرية الأصيلة الشاملة.

الرئيس المشارك (السيد ديس) (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد توماس دوب، نائب وزير الخارجية في الجمهورية التشيكية.

السيد دوب (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني ويسرني أن أخاطب هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الألفية، الذي تؤيده الجمهورية التشيكية تأييدا كاملا.

ونرحب بإبداء الإرادة السياسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول ٢٠١٥، والتي سيجرى تأكيدها على أعلى مستوى في إعلان لدى اختتام اجتماع القمة هذا. بيد أننا مقتنعون بأن المهمة الرئيسية للفترة القادمة ٢٠١٠-٢٠١٥ ستكون هي إيجاد آليات ستترجم هذه الالتزامات التي يعاد التأكيد عليها إلى حقيقة على المستوى المحلي.

ومن الضروري أيضا أن تستكمل على نحو منتظم جميع الاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية على ضوء الإحصاءات الواقعية الحالية والدروس المستفادة، وإدراجها على نحو تدريجي في النظم التشريعية الوطنية. ونعتقد بأن جميع الاجتماعات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، إلى غاية عام ٢٠١٥، ينبغي أن تركز بصورة خاصة على تبادل أفضل الممارسات في مجالات محددة.

وعلى أية حال، يجب تصميم النهج الابتكارية المؤدية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على المستويين الوطني والمحلي من القاعدة إلى القمة على أساس حقائق فطرية محددة ونُهج شاملة بقيادة المجتمعات المحلية. ولذلك نقدّر المشاريع الجارية، على سبيل المثال، الاتفاق العالمي للأمم المتحدة ومشروع قرية الألفية، التي تؤكد على إشراك القطاع الخاص في دعم الأهداف الإنمائية للألفية، ليس من الناحية المالية فحسب، ولكن أيضا من حيث كفالة ظروف العمل اللائقة واحترام حقوق الإنسان داخل المجتمع.

وبالإضافة إلى ذلك، تؤدي المنظمات غير الحكومية دورا لا يُعوض في الميدان. وخبرتها قيمة للغاية وينبغي لنا أن نجري حوارا منتظما ومفتوحا معها.

ونحن مقتنعون بأن المساعدة الإنمائية الرسمية أو التدابير الرامية إلى كبح التضخم والدَين العام ليست السبيل الوحيد للقضاء على الفقر. إن المطلوب هو مجموعة من التدابير التي تشجع العمالة وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي ولها أثر معاكس للدورات الاقتصادية، وتعبئة الموارد المحلية والحكم الرشيد. ونعتقد بأن هذه التدابير، إلى جانب آليات ملموسة للمساءلة المتبادلة واتساق السياسات الإنمائية، ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة في بلدان كثيرة. ولذلك حددنا هذه المواضيع بوصفها أولويات في الاستراتيجيات الجديدة للتعاون الإنمائي وسياسة الانتقال لدى الجمهورية التشيكية.

إن ما اكتسبته الجمهورية التشيكية من خبرة في مجال الانتقال في الماضي القريب تعطينا ميزة نسبية في مسائل التنمية، كما أقرت بذلك منظمة التعاون والتنمية في الميدان

الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي. وخبرتنا يمكن أن تساعد البلدان النامية على وضع استراتيجيات إصلاح القطاع العام لديها، وإرساء الحكم والمؤسسات الديمقراطية، وتعزيز سيادة القانون، وفي مكافحة التهرب من دفع الضرائب وأيضا في مسائل الإصلاح المالي الأخرى.

ونعتقد بأن تعزيز الانتقال ينبغي أن يكون جزءا لا يتجزأ من المساعدة الإنمائية التي يقدمها المجتمع الدولي. وتسهم الجمهورية التشيكية بنشاط في تحقيق هذا الهدف بجهودها المبذولة على وجه الخصوص في أوروبا الشرقية وغرب البلقان.

وأخيرا وليس آخرا، نعتقد بأن التنمية الاجتماعية شرط مسبق أساسي لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية. ولكن يجب علينا أن نتناولها من منظور أوسع، يدمج بين قطاعات مثل الصحة والتعليم والتكافؤ بين الجنسين والمياه والمرافق الصحية والحد من الفقر والتغذية والحماية الاجتماعية.

والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان من بين الأولويات الرئيسية لجدول أعمال التنمية للجمهورية التشيكية. ونحن مصممون على تعزيز ودعم الحكم الرشيد وسيادة القانون على جميع المستويات، وأيضا المؤسسات الديمقراطية القوية التي تستجيب لاحتياجات شعبنا القائمة على أساس المبادئ الرئيسية، وهي مبادئ المشاركة والمساءلة والنزاهة والشفافية. ونحن على اقتناع بأن هذه المبادئ ليست ضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فحسب ولكنها ضرورية أيضا للتنمية المستدامة والشاملة والمنصفة على نحو عام.

الرئيس المشارك (السيد ديس) (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيد بدر بن حمد البوسعيدي، وزير الدولة في وزارة الخارجية لسلطنة عمان.

السيد البوسعيدي (عمان) (تكلم بالإنكليزية): إن مؤتمر قمة الألفية الذي عُقد في سنة ٢٠٠٠ كان مَعلما هاما في التعاون الدولي. ففيه اعتمد رؤساء دولنا وحكوماتنا إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢)، الذي حددوا فيه ثمانية أهداف إنمائية من شأنها أن تؤدي، لو نفذت، إلى نشوء عالم يقل فيه الفقر والجوع والمرض، وتتوفر فيه سُبل أكثر للحصول على الرعاية الصحية والتعليم.

وها نحن هنا بعد عشر سنوات وقبل التاريخ المستهدف بخمس سنوات، نجتمع للاضطلاع باستعراض شامل للتقدم المحرز ولتحديد ماهية التدابير الإضافية التي يمكن أن نتخذها للتعجيل بالعمل بشأن الأهداف الإنمائية للألفية من الآن إلى سنة ٢٠١٥. والنجاح في بعض المجالات وضع مناطق كثيرة على المسار الصحيح. وما انفك التقدم يُحرز في مجالات الحد من الفقر والالتحاق بالمدارس ومكافحة الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية، وتوفير موارد المياه المأمونة في المناطق الريفية. ولكن يوجد خطر وهو أن العديد من الأهداف الإنمائية للألفية قد لا يتحقق في معظم المناطق.

وفي وقت الأزمة الاقتصادية هذا فإن مكافحة الفقر والمرض واللامساواة على الصعيد العالمي ليست مهمة سهلة. فالأثر السلبي للكوارث الطبيعية والأوبئة والاضطراب المدني تجعل البلدان النامية المثقلة بالديون أكثر فقرا.

والأهداف الإنمائية للألفية هي الأهداف الأكثر شمولا وتحديدا وتأييدا التي اتفق العالم عليها على الإطلاق. وهي تشكل الخطة الأكثر طموحا في تاريخ البشرية لمكافحة الفقر العالمي وتحقيق التقدم المستدام في نوعية الحياة. وهذا النهج العالمي القائم على المشاركة هو مفتاح النجاح. ولاجتماع القمة هذا أهمية بالغة في استعراض التقدم والمنجزات والتحديات التي واجهناها خلال العقد الأخير. ومع ذلك، فإنه من المهم بالقدر نفسه أن نضع خطة

للسنوات القادمة كي نكفل ألاّ تصبح هذه الأهداف أهدافا مثالية فارغة.

وفضلا عن ذلك، لا تنتهي هذه المبادرة في عام ٢٠١٥. فالتقدم المحرز في تحقيق هذه الأهداف في جميع أنحاء العالم كان متفاوتا. وتقديم المعونة المسيَّسة من شأنه أن يجزئ المجتمع العالمي ويجعل الأهداف الإنمائية للألفية مهزلة قاسية. وندعو الجميع إلى أن يعملوا ما بوسعهم لكفالة أن تصل التنمية كل شخص وفي كل مكان. وتمثل الشراكة العالمية أداة أساسية ونهجا هاما. وعلى المانحين والمتلقين للمساعدة أن يعملوا معا بحيث تكون هذه الأهداف بمثابة هدفهم المشترك والموحَّد.

إن سلطنة عمان، وتحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد، تواصل تحقيق تقدم إيجابي في جميع المجالات المحددة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. وكان لهذا تأثير ملموس على مجتمعنا واقتصادنا. فعلى سبيل المثال، انخفضت معدلات وفيات الرضع والأطفال لدينا دون سن الخامسة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي بنسبة ٢٩ في المائة منذ عام ١٩٩٠، في حين ضربت ترقية صاحب الجلالة عددا من النساء إلى مواقع قيادية في مجتمعنا مثالا على مبدأ الاستحقاق، القائم على المبدأ الأساسي للمساواة.

ومع ذلك، أود أن أعرض على الجمعية العامة اثنين من التحديات للنظر فيهما. ونحن نواجه هذين التحديين على الصعيد العالمي والمحلي، وينبغي مراعاتهما في خطة عملنا. فالأمراض غير المعدية وحوادث المرور على الطرق هما سبب حوالي ٦٠ في المائة و ١٥ في المائة، على التوالي، من الوفيات المبكرة في جميع أنحاء العالم. وأنا متأكد أن الأعضاء سيشاطروننا قلقنا إزاء هذه الأرقام ورغبتنا في تناول هذه المسائل معا.

لقد أعلن القرار ٢٥٥/٦٤ المؤرخ ٢ آذار/مارس ٢٠١٠ عقدا للعمل من أجل السلامة على الطرق. وأقرّ بأن السلامة على الطرق هي إحدى الأزمات الرئيسية التي تواجهها الصحة العامة، وإذا لم تعالج، فإنها ”تعيق التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية“. وقد أغفلت السلامة على الطرق باعتبارها عنصرا يُسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالرغم من تأثيرها الشامل على ستة من الأهداف الإنمائية للألفية واضطلاعها بدور رئيسي في التخفيف من حدة الفقر.

إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هدف واقعي بالنسبة للمستقبل. فإذا كانت السياسة هي فن الممكن، فلنكن واضحين إذن – إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أمر ممكن. لكن ذلك لن يتأتى إلا إذا قمنا بتعزيز مجتمع عالمي أكثر نشاطا وتشاطر الروح الإنسانية. ولكي ننجح في هذه النوايا، لا بد لنا من التفكير في المثل القديم القائل إن، ”الغريب هو الصديق الذي لم ألقاه بعد“. فلْنساعد أصدقاءنا، ولْنساعد الغرباء ولْنساعد بعضنا بعضا.

الرئيس المشارك (السيد ديس) (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ماكس هيندرسون هيرناندیث؛ نائب وزير التخطيط في المكسيك.

السيد هيرناندیث (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): قبل عشر سنوات، اجتمع قادة العالم السياسيين في المقر الدائم لهذه المنظمة وأعربوا، من خلال إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥)، عن التزامهم بمحاربة الفقر والجوع وبتحسين الظروف الصحية والتعليمية لأكثر الفئات ضعفا في العالم.

وقبل خمس سنوات من الموعد النهائي المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يحظى هذا الاجتماع بأكبر قدر من الأهمية لأنه يتيح لنا تقييم التقدم المحرز والتحديات المتبقية.

ويتيح لنا، بصورة خاصة، التأكيد مجددا على التزامنا القاطع بتحقيق هذه الأهداف.

إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بالنسبة للمكسيك، هو التزام من جانب الدولة. ولذلك اتخذت المكسيك تدابير حاسمة، على الصعيدين الوطني والدولي، لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، حتى وإن كانت أهدافا ملموسة من شأنها أن تساعدنا في تنظيم جهودنا، لأنها مجرد إطار أساسي وتمثل الحد الأدنى اللازم لكفالة أن تتمكن أكثر فئات شعبنا ضعفا من العيش حياة أفضل.

ونكرر أن الأهداف الإنمائية للألفية هي جزء لا يتجزأ من السياسة الاجتماعية المكسيكية. ويشدد التركيز الذي تضعه التنمية البشرية المستدامة على البرامج الاجتماعية لحكومة المكسيك على العلاقة بين المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ولإدماج هذين المجالين إدماجا فعالا وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تعتمد المكسيك على استراتيجية ”عش حياة أفضل“، مع اتخاذ الإجراءات في المجالات التالية.

أولا، تطوير كفاءات المكسيكيين الأساسية من خلال البرامج الغذائية والصحية والتعليمية، وبرامج الإسكان والبنى التحتية الاجتماعية. ثانيا، تعزيز شبكة الحماية الاجتماعية كي يتمكن المكسيكيون من مواجهة مختلف حالات الطوارئ، مثل الحوادث والأمراض أو الخسائر المادية التي تسببها الكوارث الطبيعية. ثالثا، مدّ الجسور التي تربط السياسات الاجتماعية والاقتصادية، بهدف زيادة قدرات المكسيكيين ومهاراتهم كي يتمكنوا من النجاح في اللحاق بركب التنمية الاقتصادية.

وفي هذا السياق، سجلت المكسيك تقدما هاما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويسرني أن أحيط الجمعية علما بأننا قد حققنا الهدف المحدد لعام ٢٠١٥ بتخفيض نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم إلى النصف. وبالمثل، سجلت المكسيك تقدما كبيرا في الأهداف المتعلقة بتوفير التعليم الابتدائي لجميع الأطفال والقضاء على التفاوتات الجنسانية في التعليم الابتدائي والإعدادي.

ويشرفني أن أحيط الجمعية علما بأن المكسيك، في إطار السنة الدولية للشباب، استضافت المؤتمر العالمي للشباب في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ آب/أغسطس. وتشدد وثيقته الختامية، إعلان غواناهواتو، التي وافق عليها ١١٢ بلدا، على أهمية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من أجل الشباب، وتقدم مجموعة من التوصيات لمعالجة احتياجات هذه الفئة من السكان معالجة شاملة وكاملة.

وفضلا عن ذلك، نحن في المكسيك على اقتناع تام بأن الصحة ذات أهمية بالغة بالنسبة لكل أسرة. ونُقر أيضا بأهمية أن يستفيد جميع المكسيكيين من الخدمات الصحية كلما احتاجوا إليها.

ومنذ بداية الألفية، وفَّرت المكسيك التأمين العام الذي يجعل الخدمات الصحية متاحة لجميع المكسيكيين الذين، ولأي سبب من الأسباب، لا يساهمون أو لم يساهموا في نظام التأمين الاجتماعي، مدركين أن الصحة حق اجتماعي، وليست حقا من حقوق العمل. وبحلول عام ٢٠١٢، سيتمكن جميع المكسيكيين بدون استثناء من الوصول إلى الطبيب والدواء والعلاج الطبي عندما يلزمهم ذلك. وبعبارة أخرى، ستحقق المكسيك التغطية الصحية الشاملة، التي تحظى بالأولوية في السياسة الاجتماعية للرئيس فيليبي كالديرون. وبواسطة هذه الآلية، نقوم بمكافحة وفيات الأطفال والوفيات النفاسية، وتقديم الرعاية والخدمات الطبية للنساء المعرضات للخطر، ابتداء من مراحل الحمل الأولى. وزيادة على ذلك، نقوم بمنع تفشي الأمراض من خلال برنامج شامل لتلقيح الأطفال، يوفر لأكثر من ٩٨ في المائة

من الأطفال ١٥ نوعا من الأمصال، بما فيها الأمصال المضادة لبكتيريا نيوموكوكاس والروتافيروس.

وسجلت المكسيك، إلى جانب العديد من الدول الأخرى، تحسينات كبيرة في معالجة الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). واليوم، نكفل لجميع المكسيكيين الحصول المجاني على الأدوية المضادة للفيروسات العكوسة.

الآثار السلبية المترتبة على تغير المناخ تؤكد أننا لا نملك ترف الامتناع عن القيام بما يلزم. وإن تكاليف الإحجام عن معالجة المشاكل باهظة جدا، من الناحيتين الاقتصادية والبشرية على السواء، وتترك آثارا سلبية على رفاه الجيل الحالي والأجيال المقبلة. وستستضيف المكسيك المؤتمر السادس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ والمؤتمر السادس للأطراف في بروتوكول كيوتو في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ في كانكون.

والمكسيك يحدوها الأمل أن يتكلل المؤتمران بالنجاح وستفعل كل ما في وسعها لتيسير وتعريف الحلول، لكننا نحتاج إلى قيام البلدان الأخرى بالشيء ذاته. لقد بدأنا هذه المهمة وتلقينا رسالة إيجابية جدا من المجتمع الدولي بأننا يمكن أن نتوصل إلى نتائج ملموسة وعملياتية ومحددة وطموحة في كانكون. ونتوجه بنداء حميم إلى جميع القادة السياسيين في كل أنحاء العالم أن يستجمعوا الإرادة السياسية لتمكيننا من اتخاذ الإجراءات اللازمة على النطاق المنشود.

وعلاوة على ذلك من الضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المضي قدما في توطيد أسس الشراكة العالمية من أجل التنمية. وإن المكسيك، بصفتها بلدا عاقد العزم على تشجيع تعددية الأطراف في سياسته الخارجية، ستولي الأولوية لهذا الهدف. وفي هذا الصدد تؤكد المكسيك على أهمية جدول الأعمال الذي أُقر بتوافق آراء مونتيري في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، والذي يعدد، في نهجه الشمولي، الشروط اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

التعاون الدولي في التنمية يجب أن يصبح أكثر فعالية من خلال الاستخدام الأفضل للموارد البشرية والمالية والنهوض بالعناصر الإيجابية جدا بين مختلف أنواع التعاون التقني والعلمي، بما في ذلك نماذج التعاون التقليدي والثلاثي والتعاون بين بلدان الجنوب. وتعمل المكسيك على الوفاء بدورها كشريك ملتزم في الخطط المرسومة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ونحن واثقون بأن تجاربنا في التنمية مفيدة للبلدان الأخرى، لا سيما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وبالإضافة إلى ذلك تكرر المكسيك أن التجارة يمكن وينبغي أن تضطلع بدور جوهري في القضاء على الفقر وتحقيق رفاه الأمم. لذلك من الضروري عدم الاستسلام للضغوط الحمائية، لا سيما الضغوط التي تتضرر منها البلدان النامية، ورفض كل أشكال الحمائية والنهوض بالاستثمارات في التجارة.

بلدنا يعتبر واجبا عليه الاضطلاع بمسؤوليته عن المساهمة في إنشاء بنيان للمعونة العالمية يتسم بقدر أكبر من التنسيق ويكون موجها أكثر نحو النهوض بالتنمية، مما يسمح بتحقيق التقدم الفعال صوب الإنجاز الكامل والشامل للأهداف الإنمائية للألفية. فتلك الأهداف قابلة كلها للتحقيق.

بقيت خمس سنوات حتى الأجل النهائي وهذه اللحظة تتيح بالتأكيد فرصة لمضاعفة جهودنا والمضي قدما في بناء عالم أكثر اتحادا واشتمالية وعدلا يتسم بالروح الإنسانية والاحترام لجميع الحقوق. فلنطرح جانبا شكوكنا ولنعكف على العمل في سبيل تحقيق الأهداف التي وضعناها لأنفسنا.

الرئيس المشارك (السيد ديس) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب تلقيه السيدة كارولين زيادة، نائبة رئيس وفد الجمهورية اللبنانية.

السيدة زيادة (لبنان): أود بداية أن أتقدم بالشكر إلى الرئيسين المشاركين على جهودهما في إدارة جلسات اجتماعنا الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية. وأود كذلك أن أشكر الأمين العام على تقريره المعنون ”الوفاء بالوعد: استعراض تطلّعي لتعزيز وضع برنامج عمل متفق عليه لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥“ (A/64/665).

لما كانت العبرة الأساسية تبقى في توفر الإرادة السياسية بترجمة الوعود إلى أفعال وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول العام ٢٠١٥، فإن اجتماع اليوم يكتسي أهمية خاصة ويجب أن يكون مناسبة لإعادة التأكيد على الالتزام بتحقيق تلك الأهداف وتوطيد أواصر الشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات المالية المختصة.

إن لبنان، كسائر الدول، عانى ولا يزال يعاني من الآثار الضارة لتغير المناخ وأزمة الغذاء ومن تداعيات الأزمة المالية وبعض من أوجه العولمة التي وسعت الهوة بين الأغنياء والفقراء في العالم. وقد التزمت حكومة بلادي بمواجهة هذه التحديات فأصدرت في النصف الأول من العام الجاري، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقريرا عن مدى التزام لبنان بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويشير ذلك التقرير إلى أن لبنان يسير عموما على الطريق الصحيح باتجاه تحقيق هذه الأهداف في العام ٢٠١٥.

واسمحوا لي أن أعطي نماذج وبعضا من الأمثلة. يبين التقرير أن لبنان استطاع تقليص نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر من ٢٧ في المائة في العام ١٩٩٥ إلى ٨ في المائة في العام ٢٠٠٤. ونجح لبنان في رفع نسبة التلاميذ الذي أنهوا مرحلة التعليم الابتدائي من ٩٥ في المائة خلال السنة الدراسية ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى ٩٦ في المائة خلال السنة الدراسية ٢٠٠٥/٢٠٠٦. غير أنه لا يزال ينبغي بذل جهود إضافية لتحقيق المساواة في مشاركة المرأة في القرار السياسي. حيث أن عدد النساء اللواتي تمكنّ من دخول المجلس النيابي في آخر انتخابات لم يتعد الستة، فيما شهدت نسبة المقاعد التي شغلتها النساء في الانتخابات البلدية الأخيرة ارتفاعا طفيفا من ١,٩ في المائة في العام ٢٠٠٤ إلى ٤,٦٨ في العام ٢٠٠٩.

كما استطاع لبنان حتى العام ٢٠٠٦ تحقيق إنجازات ملحوظة على صعيد كفالة الاستدامة البيئية. ووفقا لمؤشر الأداء البيئي جرى تصنيف لبنان في المرتبة السادسة والثلاثين بين ١٣٣ بلدا، ووفقا للمؤشر ذاته احتل لبنان المرتبة الأولى على الصعيد العربي.

إن الحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان في صيف العام ٢٠٠٦ ترتبت عنها آثار كارثية على البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فقد تسببت في وقوع خسائر مادية تجاوزت بليوني دولار، بسبب تدمير إسرائيل لآلاف المنازل والبنى التحتية الأساسية كالجسور والطرق، فضلا عن قصفها خزانات الوقود التابعة لإحدى محطات توليد الكهرباء، مما أدى إلى حدوث كارثة بيئية تمثلت في انتشار بقعة نفطية على امتداد ١٥٠ كيلومترا من الشاطئ اللبناني.

إن المديونية المرتفعة تستنزف جزءا كبيرا من واردات الخزينة في لبنان. لذلك تسعى حكومة بلادي إلى تقليص العجز الذي تسببه خدمة الدين العام. وقد نجحت، عبر سلسلة من الإجراءات، في تقليص نسبة خدمة الدين العام من ١٨ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لعام ٢٠٠٠ إلى حوالى ١٢ في المائة لعام ٢٠٠٨.

في الختام، يدرك وفد بلادي أن البلدان النامية مطالبة بإجراء الإصلاحات الهيكلية الأساسية وبناء القدرات المؤسساتية اللازمة ووضع استراتيجيات وطنية تحفز التنمية المستدامة وتساعد في القضاء على الفقر. إلا أننا نشدد على أن البلدان المتقدمة النمو مطالبة بدورها بالوفاء بتعهداتها وتقديم الدعم المالي والتقني لمساعدة البلدان النامية على تحفيز اقتصاداتها. فلا تبقى الوعود المقطوعة مجرد أحلام يتطلع إليها فقراء العالم دون أن يتمكنوا من تلمس فضائلها وتصبح كالسراب الذي يبتعد عنهم كلما ظنوا أنهم يقتربون منه.

الرئيس المشارك (السيد ديس) (تكلم بالفرنسية): وفقاً للقرار ١٨٤/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، والمقرر ٥٠٤/٦٥ المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد هوزي مانويل باروسو، رئيس المفوضية الأوروبية الذي سيتكلم بالنيابة عن الإتحاد الأوروبي.

السيد باروسو (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): جاءت الألفية الجديدة برؤيا عظيمة وهدف كبير – خفض نسبة الفقر إلى النصف بحلول العام ٢٠١٥. ولم تتعهد البشرية من قبل على الإطلاق بهذا العمل المرهق، ولا بهذا العمل المفيد.

إن الفقر المدقع هو المسألة العالمية الأكثر تحدياً. وتقدمنا التقني يصبح وهماً عندما لا يزال الرجال والنساء والأطفال يعانون من الجوع، ويظلون عرضة للإصابة بالتهاب فيروس نقص المناعة البشرية، ويضطرون إلى المعاناة من شظف العيش في بيئات متدهورة، أو غير قادرين على ممارسة حقوقهم الإنسانية الأساسية للغاية. ويتعين ألاّ يكون الحال على هذا المنوال. فيجب علينا أن نعزز عزمنا المشترك على مواجهة التفاوتات الاجتماعية والجنسانية التي تزج العديدين جداً في حالة من الفقر. وإذا تمسكت البلدان النامية بأولوياتها ونفذت البلدان المتقدمة النمو التزاماتها، فسوف تصبح الأهداف الإنمائية للألفية إنجازات إنمائية للألفية.

ويُبقي الإتحاد الأوروبي مكافحة الفقر ذات مرتبة عالية في جدول أعماله. فالمواطنون الأوروبيون أنفسهم يطالبون بذلك. والاتحاد الأوروبي، بوصفه أكبر مانح في العالم، إذ يقدم أكثر من ٥٠ في المائة من جميع المساعدات الإنمائية، يساهم منذ البداية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولقد تم إنجاز الكثير حتى الآن. والمفوضية الأوروبية وحدها ساعدت على إدخال ٩ ملايين من البنات والصبيان الإضافيين إلى المدارس منذ عام ٢٠٠٤. وأوصلنا مياه الشرب النظيفة إلى ٣١ مليون مترل. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. فلا مجال للشعور بالرضا عن الذات. يجب أن نزيد من الجهود التي نبذلها من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة في السنوات الخمس المقبلة.

وفي حزيران/يونيه من هذا العام، اتفق قادة أوروبا على خطة طموحة لتسريع العمل. فهي تضع أولويات لتلك الأهداف التي أحرزنا أدنى تقدم في تحقيقها، في المناطق والبلدان الأكثر تباطؤا، بما فيها تلك التي تشهد صراعات وأزمات وهشاشة في الحكم. وتؤكد الخطة أيضاً التزامنا بتحقيق الهدف المتمثل في ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٥، وبإجراء تقييم سنوي للتقدم المحرز في تحقيق هذا الأمر. ويحدوني الأمل أن يشجع ذلك المانحين الآخرين، بمن فيهم الشركاء البازغون، على تعزيز مستوى طموحهم.

ويقف الإتحاد الأوروبي إلى جانب البلدان التي تمر بصعوبات. ونحن شريك يعتمد عليه، حتى في أوقات التراجع الاقتصادي. فخلال الأزمة الغذائية، قدمنا ١,٥ بليون يورو كمساعدة إضافية من خلال مرفق غذائي، ووفرنا أداة مرنة لخمسين بلداً يستفيد منها خمسون مليون نسمة.

واليوم، جئت إلى الجمعية العامة للتأكيد من جديد على التزام أوروبا بهذا التحدي. وأود أن أعلن أن الاتحاد الأوروبي مستعد لعرض مبادرة على أكثر البلدان التزاماً وحاجة، تتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية وتبلغ بليون يورو لإحراز تقدم في تحقيق الأهداف الأبعد ما نكون عن تحقيقها.

ويتعين علينا أن نحرز مزيداً من النتائج الفعالة، لأن الوقت على وشك النفاد. بيد أن المساعدة هي عامل حفّاز، وليست علاجاً. وما من بلد على الإطلاق شهد تحولاً بفعل المساعدة وحدها. لهذا السبب، من المهم أيضاً أن يتولى شركاؤنا التنمية بأنفسهم. وذلك يعني حشد السياسات والموارد المحلية لدعم الأهداف الإنمائية للألفية. وهو يعني أيضاً خضوعهم للمساءلة الكاملة عن نتائج التنمية، وإدارة المساعدات، فضلاً عن الميزانيات المحلية، والشفافية التامة.

إننا نتشاطر المسؤولية عن كفالة إحراز النجاح. ومثلما ينبغي للمانحين أن يكونوا عرضة للمساءلة، ينبغي للبلدان الشريكة أن تكون أيضاً عرضة للمساءلة عن النتائج التي تحققها. ونحن ندين بذلك لجميع إخواننا البشر الذين يكافحون من أجل العيش على دولار واحد في اليوم.

ويجب أن نعمل جميعاً الآن متضامنين لجعل الأهداف الإنمائية للألفية حقيقة واقعة بحلول عام ٢٠١٥. بيد أن خفض مستوى الفقر إلى النصف لن يحل سوى نصف المشكلة. وإذا استطعنا تحقيق أهدافنا، ستكون في متناولنا مكافأة أكبر – القضاء في نهاية المطاف على الفقر بجميع مظاهرة المتنوعة. وهذا شيء يستحق أن نكافح من أجله.

الرئيس المشارك (السيد ديس) (تكلم بالفرنسية): وفقاً للقرار ١٨٤/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، والمقرر ٥٠٤/٦٥ المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد إكمال الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

السيد إحسان أوغلو (منظمة المؤتمر الإسلامي) (تكلم بالإنكليزية): أشعر بمنتهى السعادة لمخاطبة هذا الاجتماع. وأشعر بسعادة مماثلة لملاحظة أن الأهداف الرئيسية لتنمية رأس المال البشري، التي تسعى عملية الأهداف الإنمائية للألفية إلى تحقيقها، كانت إلى حد كبير إلهاماً لبرنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الذي سيبلغ مداه الكامل في عام ٢٠١٥. ورفاهية الفقراء والشرائح الضعيفة من شعوب الدول الـ ٥٧ الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ومعظمها من الدول النامية، كانت في طليعة الأفكار التي ساورت قادة منظمة المؤتمر الإسلامي الذين اعتمدوا البرنامج في مؤتمر قمة مكة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وما زال الفقر أحد أكبر التحديات أمام التنمية الاجتماعية – الاقتصادية للبلدان النامية، ولا سيما تلك الكائنة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا.

واتخذت منظمة المؤتمر الإسلامي مجموعة من المبادرات الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق إقامة شراكة مع دولها الأعضاء والمؤسسات المنتمية إليها. وما فتئت المنظمة تشعر دوماً بالحاجة الملحة إلى قيام تفاعل في ما بين دولها الأعضاء، عن طريق إنشاء عدة آليات ذات صلة في مختلف الميادين لتحقيق الأهداف التي تتماشى مع الأهداف الإنمائية للألفية.

ونظراً لأن سبعة من الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية تتعلق مباشرة بالتخفيف من حدة الفقر – في حين أن الهدف الثامن يدعو إلى قيام شراكة عالمية من أجل التنمية – فإن صندوق التضامن الإسلامي من أجل التنمية، التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، يوفر تمويلاً قدره ١٠ بلايين دولار كمثال

فريد من نوعه على التعاون الخلاق في ما بين بلدان الجنوب. ويستهدف الصندوق أقل البلدان نمواً في منظمة المؤتمر الإسلامي.

بالمقابل، من بين البلدان الخمسين الأقل نموا في العالم اليوم، هناك ٢٢ منها هي دول أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، و ١٨ منها في أفريقيا. إضافة إلى ذلك، إن الدول الـ ١٢ الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الكائنة في آسيا وأفريقيا، هي بلدان نامية غير ساحلية، بينما ستة بلدان أخرى في آسيا وأفريقيا والأمريكتين بلدان جزرية صغيرة نامية. وكلتا هاتين المجموعتين تواجه تحديات إنمائية فريدة من نوعها بسبب حدودها الجغرافية، وهي في حاجة ماسة إلى مساعدة إنمائية معززة إذا أرادت إحراز تقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن البلدان الفقيرة في منظمة المؤتمر الإسلامي ستستفيد من المساعدة المستدامة لبناء الثقة بغية تنفيذ مشاريع لتخفيف حدة الفقر والاستثمار في تطوير التجارة والصناعة، وعمليات نقل التكنولوجيا، وإلغاء الديون الثنائية والمتعددة الأطراف من جانب الدول الأعضاء المانحة، وتعزيز الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا – وكلها أمور جرى تحديدها كخطوات ضرورية للتخفيف من حدة الفقر ولتحقيق التنمية الاقتصادية وعلى المستوى الثقافي، تعمل المنظمة جاهدة على نشر ثقافة الاعتدال أثناء قيامها بمكافحة التطرف والإرهاب. وكانت المنظمة رائدة في الدعوة إلى الحوار بين الحضارات والثقافات الأديان، بما في ذلك إطلاق الدعوة إلى المصالحة التاريخية بين الإسلام والمسيحية.

وبالإضافة إلى الأمانة العامة للمنظمة فإنها تدير عدداً من الأجهزة الفرعية، والمؤسسات التابعة لها والمؤسسات المتخصصة. وفي عصر العولمة هذا، تشمل ولايات المنظمة كل المجالات، بما فيها السياسة والاقتصاد والتجارة والتنمية الاجتماعية والثقافية والتعليم والفقه الإسلامي والعلوم والتكنولوجيا.

والبرنامج الخاص لمنظمة المؤتمر الإسلامي المعني بالتنمية في أفريقيا هو مرفق تبلغ ميزانيته ١٢ بليون دولار يهدف إلى تطوير بعض الأنشطة لصالح الفقراء. والأولويات القطاعية للبرنامج موجهة بشكل خاص نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز النمو الاقتصادي والتكامل الإقليمي. وهو يركز، أولاً، على الزراعة من أجل الأمن الغذائي؛ وثانياً الماء والتصحاح؛ وثالثاً توليد الطاقة وتوزيعها؛ ورابعاً المرافق الأساسية للنقل؛ وخامساً التعليم؛ وسادساً القضاء على الأمراض المعدية الرئيسية. وقد مُوِّل ما مجموعه ١٩١ عملية في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بقيمة كلية بلغت ١,٨ بليون دولار.

وقد أحدثت آليات التمويل المعززة في إطار صندوق التضامن الإسلامي التابع للمنظمة، على نحو هام، الأثر المنشود في القطاع التعليمي. ونتيجة لذلك، تستمر جامعات المنظمة الثلاث في بنغلاديش والنيجر وأوغندا في إعداد الشباب في الدول الأعضاء في المنظمة للأهداف الإنمائية.

وأود أن أقول في هذا المنعطف إن التعاون الجاري بين المنظمة وحكومة الولايات المتحدة في مجال القضاء على مرض شلل الأطفال في الدول المتأثرة به من أعضاء المنظمة قد فتح آفاقاً جديدة للمزيد من الشراكة العالمية مع بلدان المنظمة.

وبالمثل، يكمّل قيام المنظمة بإنشاء هيئة تُعنى بتحسين الرعاية الاجتماعية للمرأة في بلدان المنظمة سلسلة الأنشطة الجارية داخل المنظمة بهدف إدماج المرأة في المجال التجاري.

وبالرغم من جهود المنظمة في تعبئة الدعم الإجراءات الرامية إلى التخفيف من آثر الأزمات، فلا تزال هناك حاجة لشراكة عالمية لمعالجة المسائل ذات الصلة التي

تثيرها الأزمات. وفي ذلك الصدد، أود أن أشيد بمشاركة ثلاثة من بلدان المنظمة في مجموعة العشرين، التي تهتم الآن بإصلاح هيكل النظام المالي العالمي. ونرى أن إجراء مشاورات أوسع نطاقا في إطار مجموعة العشرين أمر ضروري لتجسيد مختلف الأنظمة المالية في العالم، لا سيما بالنظر إلى الولاية الحالية لاجتماع محافظي المصارف المركزية في بلدان المنظمة.

وإذ نستمر في تجسيد جهودنا خلال السنوات الخمس المقبلة نحو بلوغ تلك الأهداف الإنمائية للألفية، أود أن أؤكد التزام المنظمة الثابت بتلك الأهداف.

الرئيس المشارك (السيد ديس) (تكلم بالفرنسية): وفقا للقرار ١٨٤/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، والمقرر ٦٤/٦٥ المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أندرس جونسون، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي.

السيد جونسون (الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلم بالإنكليزية): أنقل إليكم، في هذه الساعة المتأخرة، تحيات رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، السيد ثيو – بن غوريراب، الذي يأسف، بصفته رئيس الجمعية العامة الذي ترأس جلسة اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية عام ٢٠٠٠، لعدم تمكنه من الحضور معنا اليوم لانشغاله بعمل عاجل.

قبل أسابيع قليلة، اجتمع رؤساء البرلمان من معظم بلدان العالم تحت قيادته في جنيف لحضور المؤتمر العالمي الثالث لرؤساء البرلمانات. وقد أصدر مؤتمر القمة البرلماني لديهم نداء يدعو إلى كفالة المساءلة الديمقراطية العالمية من أجل المصلحة المشتركة. وقد قمنا بتعميم الوثيقة الختامية، وأنا أشيد بها وأسترعي انتباه الجمعية العامة إليها. وهي تتضمن العديد من الالتزامات بتعزيز الديمقراطية عبر البرلمانات، بما في ذلك هنا في الأمم المتحدة.

ودعا رؤساء البرلمانات إلى إبداء حسن النية وسعة الخيال. وشددوا على ضرورة تعزيز مراعاة الأنظمة المتعددة الأطراف الحالية لمشاعر الناس وتطلعاتهم أينما وجدوا. ودعوا إلى زيادة إشراك البرلمانات في التعاون الدولي من أجل المساعدة في سد هذا العجز واقتراح الإجراءات التي يجب أن تتخذها البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي لبلوغ هذا الهدف.

وكان لمؤتمر قمة رؤساء البرلمانات هدف مزدوج: تقييم التقدم المحرز في مجال إضفاء بُعد برلماني على التعاون الدولي، وتقييم المشاركة البرلمانية في دعم الأهداف الإنمائية للألفية. وأعلن رؤساء البرلمانات أن الأهداف الإنمائية للألفية لن تتحقق بدون مواكبتها بروح المساءلة. فالديمقراطية والأمن والتنمية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين يرتبط بعضها ببعض بصورة لا تنفصم. وقد تعهد رؤساء البرلمانات بدعم الجهود المبذولة داخل البرلمانات من أجل كفالة إيلاء الاعتبار للأهداف الإنمائية للألفية في عملها اليومي وترجمتها إلى برامج وقوانين وطنية. وحثوا كل البرلمانات، لدى نظرها في مشاريع الميزانيات والقوانين، على تقييم تأثيرها على الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية.

ودعت رئيسات البرلمانات اللواتي التقين في بيرن عشية مؤتمر القمة البرلماني إلى بذل جهود أكبر من أجل بلوغ الهدفين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، كما دعين كل البرلمانات إلى الانضمام إليهن في تنفيذ مبادرة بيرن للعمل البرلماني العالمي بشأن صحة الأم والطفل.

وفي إطار تقييم التقدم، لاحظ رؤساء البرلمانات أن الكثير من العمل التشريعي قد أنجز فعلا داخل البرلمانات بغية سن القوانين لجعل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ممكناً. وقد أحرز تقدم أقل في مجال المراقبة البرلمانية واستعراض التقدم وفي هذا الصدد، لا تزال هناك إمكانية للتحسين. وبالطبع من المفهوم أن المسؤولين، الذين يعانون فعلاً من عبء

متطلبات إعداد التقارير الدقيقة والمستغرقة للكثير من الوقت عن الأهداف الإنمائية للألفية، قد لا يكونون على استعداد لتوسيع نطاق العملية بعرض التقارير أمام البرلمان. بيد أن هذا الاستثمار يستحق العناء بالفعل.

وفي نهاية المطاف، لن ينجح أي هدف من الأهداف ما لم يكن هناك دعم سياسي واسع النطاق، وملكية وطنية لهذه الأهداف. وفي واقع الأمر، إن السبيل الوحيد لصياغة جدول أعمال أجندة وطني حقيقي هو إشراك كل الأطراف في العملية. والمكان الوحيد الذي يمكن القيام فيه بذلك هو البرلمان. وبعبارة أخرى، إن الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية هو أيضاً ممارسة ديمقراطية.

ويظهر العمل الذي قام به الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الأعضاء في دعم الأهداف الإنمائية للألفية على مدى عدة سنوات، بالإضافة إلى المناقشة الأخيرة بين رؤساء البرلمانات، تقدماً واضحاً بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وهو تقدم يكفي لتبرير قدر أكبر من التفاؤل. وفقا للمناقشات فإن هناك تأييداً عالمياً للرأي القائل بضرورة تعزيز مراقبة المعونة الإنمائية.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتغير نظام التجارة. ولا أمل في شروط متوازنة للتجارة إذا ظل الإنتاج يحظى بإعانات كبيرة في بعض مناطق العالم.

ولا يزال الإفراط في مشروطية السياسات يمثل إشكالاً في العديد من البلدان. كما تظل الحوكمة الجيدة عاملاً رئيسياً في نجاح الأهداف الإنمائية للألفية، وترتبط الحوكمة الجيدة ارتباطاً إيجابياً بالنتائج الإنمائية.

ويوجد ضمن العديد من الوفود الحاضرة في نيويورك هذه الأيام أعضاء البرلمانات. ويرحب الاتحاد البرلماني الدولي بهذه الممارسة المتزايدة، ويشجع الحكومات الأخرى على أن تفعل الشيء نفسه. ونحن سنلتقي بهم غداً لوضع استراتيجية تكفل المزيد من المشاركة البرلمانية، والدعم البرلماني الفعال لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ونحن إذ نقوم بذلك، فإننا سنضع نصب أعيننا بالطبع الوثيقة الختامية للجمعية (A/65/L.1)، والتقارير الكثيرة والدراسات المقارنة التي قمنا بإعدادها بأنفسنا ووزعناها قبل مؤتمر قمة اليوم. ولكن، أكثر من أي شيء آخر، سيتعين علينا أن نتأمل مجددا في لحظة هامة جدا سادت في مطلع الألفية الثانية، لقد كانت لحظة استثنائية عندما اجتمع قادة العالم في نيويورك لقطع التزام بتحسين حياة الناس في كل مكان، وهم نفس الناس الذين نمثلهم نحن أعضاء البرلمانات. إن الاتحاد البرلماني الدولي يحظى بمكانة خاصة في الإعلان الذي اعتمدوه في تلك المناسبة (القرار ٥٥/٢) ويسعدنا أن نتحمل المسؤولية التي أناطوها بنا.

لذلك أود أن اختتم كلمتي بقطع التزام بالنيابة عن الاتحاد البرلماني الدولي. أننا سنضاعف جهودنا لتعبئة البرلمانات ومساعدتها في تحمل نصيبها في إحراز الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. سنبدأ العمل معها هنا والآن، بحيث عندما تجتمع البرلمانات بعد خمس سنوات من الآن، ستكون جزءا من العملية التي ستضع مزيدا من الأهداف الإنمائية. وستكون تلك طريقة سياسية وعملية لتعزيز دور الأمم المتحدة في الحوكمة العالمية.

الرئيس المشارك (السيد ديس) (تكلم بالفرنسية): وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٤/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ والقرار ٥٠٤/٦٥ المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أعطي الكلمة الآن للسيدة سيما بحوث، الأمين العام المساعد للشؤون الاجتماعية في جامعة الدول العربية.

السيدة بحوث (جامعة الدول العربية): في مستهل كلمتي أتوجه بالشكر باسم جامعة الدول العربية وأمينها

العام، عمرو موسى، إلى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على جهودها المقدرة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وعلى دعمها وتعاونها مع الدول العربية وخاصة الأقل نموا منها في مختلف المجالات التنموية، والشكر موصول إلى جميع الشركاء الدوليين المشاركين اليوم في هذا الاجتماع الرفيع المستوى والهام الذي نأمل أن يشكل فرصة موضوعية ومسؤولة لتقييم ما حققناه من تقدم نحو تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ولوضع الخطوات اللازمة للمضي قدما في تحقيق هذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥، وما بعد ٢٠١٥ لتحقيق الاستدامة وللتصدي للتحديات المستقبلية ولضمان حياة أفضل لشعوبنا.

انطلاقا من حرص جامعة الدول العربية على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، ومنذ صدور إعلان الأمم المتحدة، سارعت آليات العمل العربي المشترك المتمثلة في المجالس الوزارية العربية والمنظمات العربية المتخصصة، إلى وضع الاستراتيجيات والخطط والبرامج التي تسهم بفاعلية في تنفيذ الأهداف التنموية للألفية، على المستويين الوطني والعربي.

وفي إطار سعي القادة العرب لتحقيق التنمية الشاملة في المنطقة العربية، دعت القمة العربية في الرياض عام ٢٠٠٨، إلى عقد قمة تخصص فقط للأمور التنموية والاقتصادية والاجتماعية، تكون موجهة مباشرة لتحسين معيشة المواطن العربي. وفي هذا الإطار قامت منظومة جامعة الدول العربية مدعومة بإرادة سياسية عليا بتقييم الوضع التنموي في المنطقة العربية ومدى التقدم المحرز في تحقيق الأهداف التنموية، والصعوبات التي تواجه تصحيح مسارات التنمية، فضلا عن وضع الرؤى والبرامج التي من شأنها أن تسهم في تسريع وتيرة تحقيق الأهداف. وجاءت ”القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الأولى“، التي عقدت في الكويت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، لتجدد التزام المنطقة العربية بتحقيق أهداف الألفية، من خلال برنامج عمل وإعلان الكويت، اللذين تضمنا تصورا متكاملا، يرمي إلى تفعيل السياسات والبرامج الرامية إلى الاندماج الاجتماعي والحد من الفقر والبطالة، وتحسين مستوى الرعاية الصحية، وتطوير التعليم وتمكين الشباب، وتحقيق المساواة في المجتمع، وتمكين المرأة، وضمان مشاركتها الفاعلة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن دور منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. كما ركزت تلك البرامج على الدول العربية الأقل نموا، كونها الدول الأكثر احتياجا للدعم، لتتمكن من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وتنفذ هذه البرامج حاليا على المستويين الوطني والعربي.

ومواصلة لجهود القمة العربية في هذه المجالات، ستعقد القمة العربية التنموية الثانية في جمهورية مصر العربية يوم ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ لتقييم الوضع وما تم إنجازه والصعوبات التي واجهت عملية التنفيذ في ضوء المستجدات والمعطيات الدولية والإقليمية وتطلعا لعام ٢٠١٥.

قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في إطار الإعداد والتحضير لقمتكم هذه ”قمة الأهداف الإنمائية للألفية“، من خلال مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب – أحد المجالس العربية الوزارية المتخصصة، بالتنسيق مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) – منسق مجموعة العمل المعنية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية، ومنظمات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، أعضاء مجموعة العمل، بإعداد ”التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية ٢٠١٠ وأثر الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها“ وهو تقرير معروض على اجتماعكم الموقر ضمن التقارير الإقليمية. يمثل هذا التقرير موقف الإقليم العربي من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية،

ويؤكد الاعتماد المتبادل بين الأهداف، على أساس أن ذلك يعتبر عاملا حاسما في تحقيقها ككل، وفي تحقيق كل هدف على حدة، وأظهر التقرير الأداء المتفاوت للدول العربية في تحقيق هذه الأهداف وخاصة تلك الأقل نموا.

كما تناول التقرير أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على تحقيق الأهداف الإنمائية خاصة في أعقاب أزمة النفط وأزمة الغذاء، وتحول الأزمة المالية العالمية إلى أزمة اقتصادية تقوّض بتداعياتها قدرة البلدان النامية العربية على الحفاظ على الإنجازات التي حققتها بعد جهد مضنٍ، مما يؤكد على ضرورة تكثيف الجهود والتنسيق بين بلدان المنطقة لصياغة حلول مبتكرة ومتكاملة لتوفير فرص العمل اللائق والاستثمار في التنمية البشرية والتركيز على بناء الخبرات وحماية الموارد الطبيعية، والتصدي للتحديات البيئية والمناخية.

أظهر التقرير العربي أن الفقر البشري انخفض بشكل كبير في معظم الدول العربية، وأنها مقارنة بالدول الأخرى لا تزال تحافظ على مستويات فقر أقل ومستوى متوسط في عدم مساواة الدخل، ولكنه رغم هذه النجاحات، لا تزال البطالة وإيجاد العمل اللائق يشكلان تحديا كبيرا، خاصة وأن المنطقة العربية تواجه أعلى معدلات بطالة بين الشباب في العالم، وما زالت الدول العربية الأقل نموا، بعيدة عن تحقيق هدف خفض الفقر، ورغم التقدم الكبير الذي أحرزته المنطقة نحو تعميم التعليم الابتدائي وتحسين صحة الأطفال، هناك دول لا تزال تواجه هذه التحديات في ضوء التفاوتات الجغرافية داخل الدولة الواحدة. كما أن جودة التعليم لا تزال تمثل تحديا كبيرا أمام دول المنطقة، إضافة إلى جهود تمكين المرأة والشباب والعناية بصحة الأمهات وزيادة الاهتمام بالأمراض غير المعدية، والتي لا بد من تعزيزها لما تمثله من محورية في مكافحة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

بشكل عام استطاعت المنطقة العربية إحراز تطور ملموس نحو تحقيق الأهداف الإنمائية وغاياتها، ولكن من الصعب أن تحقق البلدان العربية الأقل نموا تلك الأهداف في المدة المحددة بحلول عام ٢٠١٥، خاصة في ضوء التحديات التي لا تزال ماثلة أمامها وأمام المنطقة العربية. وعلى رأسها كما ذكرنا الفقر والبطالة وعدم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والاحتلال الإسرائيلي وما يتعرض له العالم العربي من تهديدات أمنية مرحلية واستراتيجية تهدد الإنجازات العربية في تنفيذ الأهداف الإنمائية وتدعونا إلى معالجة أسبابها ومضاعفة جهودنا لإنهاء هذه التهديدات، والعمل بشكل جاد على تمويل مشاريع التنمية في الدول العربية الأقل نموا، بالشراكة مع المجتمع الدولي، وفق برامج زمنية محددة نلتزم بها جميعا.

في نهاية كلمتي إذ أتوجه بالشكر، على شركائنا من المنظمات الدولية والإقليمية على ما أبدوه ويبدونه من تعاون جاد ودعم لمبادرات جامعة الدول العربية، أود التأكيد على أهمية توجيه الدعم وبقوة إلى الدول العربية الأقل نموا لمساعدتها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما نؤكد على حتمية الاستمرار والالتزام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية، ودمجها في الاستراتيجيات والخطط الوطنية للتنمية وإيجاد آليات التمويل اللازمة لها وذلك بالشراكة بين الحكومات العربية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والشراكات بين الدول. ونؤكد أيضا على أهمية مواصلة التعاون بين منظومتي جامعة الدول العربية والأمم المتحدة والشركاء الدوليين، بما يسهم في تعزيز الشراكة العالمية لتحقيق هذه الأهداف ولتحقيق السلام والأمن والاستقرار والتقدم والازدهار لشعوب دول المنطقة العربية والعالم.

رفعت الجلسة الساعة ٢٢/٣٠.